مخطوطة

حاشية سيالكوتي على الفوائد الضيائية في النحو (الجزء الأول)

المؤلف

عبدالحكيم بن محمد السالكوتي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله اي المركبات المعدودة آه اي فيما سبق بقوله وهي الثمرات والموصولات واسماء الاشارة والمركبات آه بناء على ان العرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانية عين الاولى واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظرف في البعض فتكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات تعلم ان الشارح ذكر المحدود في قوله المخبر بها وضمائر الموصول ما لا يتم آه غرار عايته لما هو الاصل المقصود في التحديد وذكر في ما عداهما جمعا بغاية التطابق التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك العلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل في بعضها للاشارة الى الظرف وتركه في بعضها بغاية لما هو الاصل وما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كلا ان تركهما والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الرموز بقرينة قوله فان تضمن الثاني آه فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات كان منها معربات كفلان وفلانة بالاتفاق ومنها معربات في الافصح وما قاله الشيخ الرضي من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا تركه في غيرها هنا قط لان تصريح ما علم في المقام لا يقال لذا لا حاجة اليه نعم لا بد من التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهي انه لما كان في اسمائها شبهة تكونها من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح

وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين

قوله اسمين او فعلين الموجود من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك وشاب قرناها وفعل كبخت نصر قوله نسبة اصلها انها نكرة في سياق النفي فتعم قوله لا في كل الرجال التركيب قوله ليلا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله آه فانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليست بمعرب ومبني وبعد النقل حكي على ما كان عليه قوله مثل عبد الله آه اي بما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بانه اضيف كلمة الى اخرى او وصفت بها وجعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة والناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب قوله من افراد المحدود لكونه سببا للتركيب قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب اذ لم يستعمل في كلا منهم خمسة وعشر بالعاطف اعلم ان المصرح قال في بيان قوله ليس فيهما نسبة اي ليس بينهما قبل العلمية طالما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه وجعل المسمى بهما الان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشارح الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض الحدودات لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي العطف وغيره واجيب في هذا الحد المراد بالمركب لاجل العلمية والشارح حمل لفظ قبل العلمية على لفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب من خط القتاد لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فالمراد الافراد دون البعض من غير قرينة ترجح ذلك مرجح وفيه تعرض للفاضل الهندي حيث عاب النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسنادية ولا اضافة ولا عمل ولا ارادة معنى فيخرج تابط شرا وعبد الله وزيد والنجم اعلما قوله والاحسن ان يقال آه اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث ليدخل فيها هذه النسبة لتعميمها وتخصيصها بانه يقال المراد بنسبة

شبكة الألوكة www.alukah.net

منهومة كما هو المراد وليس المقصود ان يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك كما يفهم منه النسبة لكن انا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر

بخلاف بعلبك قوله او غرفة مخرجا بي بيت بيت اي بيتوتة مع بيته اي بما صفا بيتوتة مع بيته

قوله لوقوع آخر في وسط الكلمة اي بعد التركيب قوله فان اصله خمسة وعشر ونحن نطلب ان

معناه مجموع العددين قوله يعني اخوات حادي عشر آه بدليل الوجه الاول الذي هو قريب

المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر لخفاء في تضمنها لحرف وبدليل انه في عموم الفاء

وان كان افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اي من نوع واحد اعني تضمن حرف العطف

مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني لغير حرف العطف تتميما للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب

العددي وانما لم يمثل او يمثل بهما احدهما لتضمن معنى حرف العطف في نفس التركيب

والآخر لتضمنه في اصله لان التتميم في حكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات او لما

بالبيان من التتميم في الشرط الذي هو تضمن لحرف قوله وحواب آه خلاصته ان تضمن لحرف

اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار اصله قوله لا يتبع حرف فيها جميعا الزيادة تامة على المميز

قوله اذ اخذ بعض لوجه آه نحو ثالث ... مثال في ثلثة عشر او في النص قوله وعلى هذا القياس

آه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرين قوله لا فرق بينهما آه يعني

كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد والمتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح

بحرف العطف في احدهما او التقدير به في الآخر في الحادي والعشرين هي حرف

العطف الذي كان في الاصل وليس فيه العطف على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضي حيث

قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة والعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما مقامه فانه

التزم امرا زائدا لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون الخ لما سقط الاعراب الذي في

الواو في المؤنثة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك واذا كانت حذفت

النون موجبا للشبهة بالمفرد لان المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فوضعوا كما

مفردا والتركيب الاضافي لا يوجب البناء قوله اعرب الذي وقد بني اثنا في اثنتا لشبههما

لما تضمن الحرف قال وهو ضعيف قوله مع منع صرفه آه هذا قيد مستفاد من قوله في الانصح

قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر ابقاؤه على بنائه رعاية

للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لهما

بالمضاف اليه تشبيها لفظيا قوله وبني الاول على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا

على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله وما كل بعض من حيث انه بعض

الاعواض المعينة فالفرق بينه وبين كل ما يكفي به ظاهر وتحقيق ذلك ان بعض بمعنى

سبق منه الى الفهم البعض الغير المعين وما معنى له قوله فكانهم اصطلحوا في الظروف كذلك

لان بعضها غير معينة شخصا كما اصطلحوا في المضاف الى الجملة واي اذ قوله وتبعهم لعدم

وجوده قد يشترك بخصة قوله موضوعة وضع الحرف اعني الشايع فانه قابل بناء الاسم

الثلاثي فعلة بنائه شابهته لمبني الاصل في البناء قوله وحمل الجزئية عليها المشاركتها

في البناء فهي بمنزلة لمشابهتها الما هي بمنزلة لمبني الاصل قوله بعض كم يعني كناية عن العدد

من غير اعتبار الاستفهام والتكثير واذ الم يقيد بشيء منهما في المعنى وليس لها العمل تقول

قبضت كذا وكذا درهما وتميزها واجب النصب والجر بمن بالاضافة وكم من كثيرا ما تستعمل

غالبا المعطوفا عليها فلا يقال كذا درهما وكذا دينارا ذكر ابن مالك انه سمع لكنه

قليل وفي القاموس كذا الاسم مبهم وقد يجري مجرى كم فتنصب ما بعده على التمييز قوله

او يجر بمعطوف على يوم السبت او على خبر بت اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه

يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا وما قيل انه مجرور بعطف على

النسبة او مرفوع عطف على بخي فانه يجوز معنى كيت وكيت في القاموس كيت وكيت

وكيكي لغتهما اي كذا وكذا وهم اذا الاول على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت

نحو وما في القاموس يدل على ان كيت وكيت يجيء بمعنى كذا وكذا دون العكس قوله

وكيت وذيت بفتح التاء وكسرها وقد يضم اصلها كيتة وذية حذف في لام الكلمة وعوض

عنها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليها كما في اخت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف

يقال قال كيت وكيت وكان عن الامر ذيت وذيت قوله لا يستحق اعرابا وبناء لان

استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يحقق معه العامل والجملة من حيث هي لا تركيب لها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على عدم رفعها هو بناء على العدم الاصلي بلا اراده معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ
على المعنى توسعا فيكون المراد بالتكلم الجنسي من يحكي عن نفسه والا فهي الحال فلا يد
ح من ارجاع ضمير الى التكلم المزوج اي الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ لا معنى
النون لخصوص التكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه حقيق بالتأمل في هذا الكتاب
مذكرا كان او مؤنثا فالمراد بالمذكر ما يقابل المؤنث لا ما قرن بالتاء وليس من باب التغليب اذ لم يرد به
كلاهما مع غيره مع شيء كذا او مذكرين او مختلفين وكانها آثرت الى بعد الاختصاص
واحدا كان او فوقه المخاطب من يتكلم بعد غائبات او ذوات صيغة جمع المؤنث
نظرا الى معنى المؤنث والمثنية وكسر الواو غير صحيح للغائبين اي من حكي عنهن متصلن ذاته
تقابل بلا شبهة اي غير العشرين فيكون للواحد المذكر وللمثناه ونحوه وجمع المؤنث
حال جزء بعد جزء لقوله فقوله معنى من لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالف
المضارع لكان التباين بينهما اي فيما مضى فنقيض الماضي بالرباعي على التوسع
باعتبار ان ماضيه كذلك مفتوحة فيما سواه للتخفيف الذي استدعاه كثرة
الاستعمال كما في الثلاثي فاوكرة الحروف وجعل في ما عداه ما اهراق بهن ويتسع واسطاع
يستطيع فرباعي زيد فيه الهمزة والسين على غير القياس لعلم علة الاعراب وهي التمايز
المعاني المختلفة كما في الاسم الا شابهة التامة به ولم يذكر دليل لحكم التشويش المستفاد
من لحوق نون سببية في قوله ويرفع لخ مفصلا ولما كان هذا الكلام آه دفع سؤال
تعلق الظرف بالفعل المنفي فانه اذا عدم اعراب المضارع مقيد بوقت عدم اتصاله
النون فيه وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او
الى غيره ولا يفيد ما هو المقصد بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به نونان
وحاصل الدفع ان هذا الكلام لكذا لتوقف نفي الاعراب عن غير المضارع وليس معناه
الصريح مقصودا بالذات لان كلا منا في احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب
للمضارع على وجه الحصر بطريق تقايسنا اي بحيث يكون نفي النون في مقصودا بالذكر والقرار
السلبي مقصودا تبعا بكون من احوال المضارع والظرف قيد المخبر البنون في المقضي
بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما توهم من ان اذا معنى ما والا فالكلام

بحالة ان كونه بمعنى ما والا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وما ذكرته ظاهرا
وكونه اشرح الى من جعل الظرف متعلقا بمعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي
يكون خطأ بينا وقيل انه معرب تقديرا لفعل محذوف لا اعراب كما في ما الحجازية ولا يخفى
عليك الفرق بينه وبين قولي فانها لشدة الاتصال كالجزء منها فلم يبق ما يقابل او يحال
لكلام احد الخلافين غلا في لشدة الاتصال اط لغظا فظاهر وما معنى فلكون المحكوم
حين المحكوم بخلاف الاتصال مع النون لسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام قلم يبق ما يقابله
وسطا فاجري الاعراب عليه وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظي وهو ظاهر
ولا التقدير بمعنى ان معناه على ما عرفت هو ان تقدير الاعراب على الحرف الاخير كما نظهر للتعذر
او الاستثقال دخل في كلمة اخرى بمعونة معانيها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء
السابق بسبب غايق قائمة وبصري فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انهما بعد
الدخول تغير البناء السابق فصار المركب بناء آخر واستحق المركب الاعراب فكذا الجزء يطلب
التاء والياء وما ذكرته ظاهر ان هذا الدليل لا يجري في نون الجمع ولا له آه اعاد اللام
نظرا الى ان المبني ذا تجزء من يمكن ان كل منها مبني برأسه يقتضي ان يكون آه وان لم
يلزم في المضارع تواليان لركبات الاربع لشابهتها نون جمع المؤنث آه وكذلك الشابهة
ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجح اي ما هو الاصل في الفعل اعني البناء فلا يقبل
الاعراب آه اي ما قبلها اصلا ان هذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب
من حيث كون آخر الكلمة واه تقدر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديري كالمحلي
من اعتبار الاعراب في آخر الكلمة فرق بينه وبين المحلي فلا يفيد من القبول في الجملة لكن
التقدير مجرد زعم فالصحيح تفصيل لانواع الاعراب المضارع وعدها الى ما عراب الصحيح
من المضارع مطلقا حرفه رعاية للضمائر الساكنة فانها راجعة الى مطلق المضارع وكذا
الجمع حيث يقبل بالذكر والصحيح التقييد بقوله المجرد عن ضمير آه يخرج جمع المؤنث عن هذا
الحكم وكذا يخرج في قوله والصحيح آه كان معناه اعراب المتصل بها سواء كان
حرف الاخر سواء كان اصليا او زائدا فقد لم الجمع المذكر السالم الاضافي فيه يخرج ضرب
زيد وضاربه ستة عشر زيد يضرب ضاربه ضربا زيد مضروبه يضرب يضرب ومضروبه ضربا عمرو يضرب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بل منفصل نحو ما ضرب الا هو مظهر ان المراد بالمجرد الخالي عما لا يتصل به والا لم يخرج
الضمير نحو انك الا وليان متصل بدليل ذكر الصحيح تلك بقرينة قوله والمتصل به ذلك
للتثنية وهي آيات لحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح
لفظ حقيقة او حكما فان الضمة في الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمل على الجمع المذكر فقط
والفتحة في حالة الوقف في حكم السكون فلذا يكون الوقف بالاتمام والروم والنقل وليتنا
تقديرين على ما مر لهم من معنى التقدير هنا والسكون لم يقل لفظا لانه عدمي
والزايل لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا فليس السكون في ليكن الذين تقديريا
على ما مر والضارع اشارة الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله ظاهر الصحيح لكن قوله
المجرد الخ هذا لكم شامل للصحيح والمعتل وذكر آخر اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز
المرفوع في خمس مواضع وان كان الاتصال في سبعة مواضع فان الموضعين الاخيرين
وتضربن بنون نسوة خارجان بقولنا دون نون جمع المؤنث بالنون انما اعرب بالنون كان
الشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لعروض سبب شدة الاتصال
بالضمير بتعاقب حركات من كونه فاعلا او متصلا بحرف واحد يسكن وقعلة ساكنة وسط
الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب اصلا بخلاف ما قبلت ولا ندري ما وجه خروجها اعتبارها
بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف ما قبلي فانه ليس لازم الكسر فيمكن تقدير الاعراب فيه
وامكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا يجوز حينئذ بدل النون الرفع الثابتة
الواو في اختيه وكيف بعد الالف ونصب بعد الواو والياء مثلا على تثنية الاسم وجمعه حالتي
يلزم النصب لما في حالة الرفع ظاهرا ومقدرا استقال الاعراب والباقي حالة النصب فلا مشابهة
مع ارفع فلا بد من زيادة الف بعد الواو الى بدل الفتحة وهذا زال البدل فصار
من زوال الزائد زال شبه الواحد الى بدل وهو الفتحة وهذا زال البدل فصار النصب تابعا
للجزم وتحقيق هذه النوع في التاكيد انما يكون في الباقي على سنن الرفع والباقي اجتماع
النونات الى آخر حضار لعطا بما لحوقها امر مقدر المناسب لها في كونها حاصلا بخ انما
لحركة تقابل للتنفيذ والنزال لان الالف لا يقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتقدر الاعراب
عليه كونه فاعلا طاس حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف آخر جمع المؤنث

فاتنة المزموم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وفيها المذكر كالنون عين وما بعد ون اتاويل تلك الحكم شيء منها وكما يحقق التذكير والتانيث آخرا
الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه
باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل عن الرضي في بحث العلم اذا نقلت
الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فانها تكون معربة
كقولك من الاستفهامية وقد يجيء معربا نحو يرفع وينصب فان اولته بالمذكر
كاللفظ فهي منصرفة مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا يحرك الاوسط
فهي غير منصرفة قطعا انتهى فجعل كلا من التذكير والتانيث قيدا بالتاويل قوله كلا هذين
النوعين كما هو الظاهر من توصيفكم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف
النوعية واما التاويل لهذين اللفظين او هذين الاسمين فانما يصح كم اذا اريد
بكم الاستفهامية والخبرية كلمة كم الاستفهامية والخبرية والحاجة الى هذا كما لا يخفى
قوله اعني كل واحد في معنى البيت بجوز هذا اعادة معناهما وهو قليل فما قيل ان التاويل
بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان لحكم المذكور
لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعيين بلفظ كل للاحتراز عن دخول في
ذلك لا الشبيهة كما في قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها قوله او شبه فعل فيدخل فيه
كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله فكلاهما بدل فعل غير مشتغل عنه بضميره
في الرضي هنا مشتقين بقولك كم جاءك فان الفعل غير مشتغل عن كم بضميره وان سعي
الاشتغال عنه بضميره انما كان ينصبه لو لم ينصبه الضمير كما ذكر في شرطية التفسير
مع كون كم مرفوع المحل بالابتداء انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح رح في شرطية
التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بضميره
يقيد ان مجرد العلم في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه مع ان قوله مشتغل عنه
بضميره داخل فيه نحو زيدا قام وكم جاءك كان الاشتغال بالضمير مانع عن العمل وان كان
التقديم ايضا مانعا وخارج بقولك لو سلط عليه لنصبه لانه يقيد ان مجرد الاشتغال
بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا ليس كذلك قوله اعني على حسب عمل هذا الفعل

يعني ان خبر حسبه راجع الى العمل المفهوم من محكوم اي اقتضاء العمل لا اقتضاء الفعل
على ما في الرضي قوله وعمل الفعل ليكون الاعجب المميز فاندفع ما قال الرضي الا ولى ان
يقول محمول على حسبه وحسب المميز معا قوله فلم الاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة
من الفاعل في الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابها على انها مفعول بها او ظرف
او مصدر ولما اجر كان نحو كم كان مالك والمفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت
مالك فهذا دخلان في المفعول به قوله ولما جعلنا الفعلاء فعلى هذا قال كان منصوبا
والاظهر رفع معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدير
عدم الاستقلال يتعين رجحان الرفع بان يقدر بالتعميم العاملي اي كم لا ذرة صغيرة كما في الرضي قوله
مثل قولك كم رجلا ضربته فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين اعتبار
قوله وعلة في جميع هذه الاسماء يعني ان جمع المضاف في قولنا اسماء الاستفهام والشرط
للاستغراق بمعنى الكل المجموعي لا الكل واحد لا الترخص عندكم بقرينة العقلية او لا بمعنى
التشبيه الشيء بنفسه كما في قولك تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في قوله
اسماء الاستفهام والشرط اخراز لان المراد اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام وهم
قوله لكل واحد منها فان من وما يأتيان في الوجوه الثلثة الاول واين واني ومتى
واذا وكيف واياان لكونها لازمة الظرفية يأتيان فيها الا النصب على الظرفية والرفع
على الخبرية كما فصله الشارح رح قوله منها الرفع على الخبرية اي بالظرفية كما يدل عليه قوله
بالشرائط المذكورة فلا ينافي الرضي من ان من وما تأتي الرفع فيها على الخبرية نحو من انت
وما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه وهو النصب واما باعتبار الرفع فهو مرفوع على
الابتدائية قوله ر فعد على الابتدائية لوقوعه جملة قد جلست على عشاري قوله منصوب على الظرفية
بان يكون ظرفا لجلست او مصدرا اي كم مرة او كم جلسة وجلسة خبر عنه لك قوله فكان الاولى
تأخيره آه ليكون الاصل متفقا عليه اي الرفع قوله فيكون منقلبة الكف او التقدم الهجائي داخل
قوله اعوض التنوين لازما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية قوله
لان غاية الكلام اي في فصل المتكلم لتضمنها معنى حرف الاضافة لتضمنها معنى المضاف اليه كذا

في شرح الفصل فليس حرف الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل يفهم منها معناه من القرائن
اليه
لفهوم المضاف منها من حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج الى المضاف اليه فاندفع
فهذا الاحتياج حاصل طامع وجود المضاف اليه فهذا يفيت معركة الاسماء الموصولة
يفيت مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها فلنا لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها
لاختصاصها بالاسماء وما حيث واذ واذا وانكانت مضافة الى الجملة الموجودة
بعدها الا انها اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك
الجمل فكان المضاف اليه محذوفا ولما بدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه
لهم بينا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي اغير اي يحو
جاءني زيد لا غير قال اي لا جاءني غير اي لا غير جاء قوله وليس غير بخبر ليس اي ليس
لجاءني غير وقال الاخفش يجوز ان يكون اسما كما في الرضي قوله لشبهة الابهام
الذي فيه فانه اشبه بها من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم قوله كما في اي
كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة قوله وكذلك حسب بفتح الحاء وسكون
السين الكفاية قال الله تعالى يا ايها النبي حسبك الله وبقال حسبك درهم من
هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة وكما يقال
مررت باخيك حسبك من رجل كذا في شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة
الا ان عدم تعريف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب لكونه بمعنى
يحيى فاضافته لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل وهو صفة للنكرة
له وهو فيها تأويل فعل كانه قال يحسب لك وبما ذكرنا ظهر انه ليس مشابها للغايات
في الابهام اذ الابهام في يحيى وبذا لم يقل واحيى مجراه كاغير وليس غير وحسب
بل شبهه حسب بغير واغير ليس بمعنى الغير على انهم قد جعلوا حيث للمكان في بعض
قال ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الاكثر
بمنزلة حين في الزمنة وحرف لغة في حيث قوله فتى يستقل في الذهان اي الحال
كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه في الصحاح هذا اي تقدم
واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى حر عقل يعيش به الخ وفي الرضي وكما يعلق

وفرع

اي للتوقع

حاله على المكان اي حيث سمى قوله مفعول ترى كذا في الرضي مفعولي هذا طالما في ذلك
حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اي طالما في ذلك المكان ويضيء وساطعا
وصفان لنجم وفي شرح ابيات الركيني نجما بالنصب فقال انه بدل من طالما وطالعا
مفعولة ترى وحيث ظرف ترى وقال شارح الابيات وطالما مفعول ثاني ترى حال
من سهيل ان جعلت حيث صلة نكرة مقام في تقدير لقيت منه مقام الذين وان لم
يجعل صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا
ويجوز ان يكون في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولي ترى نسيا كانه قيل اما
تحدث الروية في مكان سهيل طالعا انفي قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون
العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال
من ضمير يعود الى سهيل محذوف هو عامله للدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشدة وحدة الاضافة
الى المفرد ولان بين بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وتم
اضافة مطلقا استدل قوله زمانية ومكانية وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية
لا يكون الا زمانية ولما التي ليست ظرفا اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما سيجيء فلذا لم
يقل اذا يكون شيء منهما قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي واما اذا فبقيها خلاف هل
حضاتة الى الشرط او الا انتهى في الدليل المذكور نوع حيث انه يرد على مذهب من قال بالحاقها
الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور وعلى القول بانها مقطوعة عنها والعامل فيها
الشرط فلا دليل والاولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب انها في حيث واذ وان لا موضوعة للمكان
حدث يتغضنه بحالة ان زمانه فشابه الموصولات في احتياجها الى الجملة قوله وهي اذا كانت
اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع العائد بقرينة كون تحكما كالاحكام
المذكورة بعده بالواو وما يصح جعله حالا وصفة لان اذا من الظروف المبنية سواء
كان للمستقبل او الماضي او الحال او للاستمرار لا يكون شيء منها وقيل الجملة معترضة
ولا حاجة الى تقدير العائد لكن كونه حكما كسائر الاحكام غير بين الا عتراض قوله دخل
على الماضي مبني تغليبا للماضي الى المستقبل عكس لم قوله وقد استقبل نوع الماضي لما خرج بها
عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد نفوا ظرفيتها الظرفية مفعولا بها او مجرورة
بحتى

ادبتدار

وابتدار مثال الاول قوله عليه السلام لعائشة رضي الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية
واذا كنت علي غضبى مثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها
ومثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت الواقعة في حال رفعة من نصب خافضة رافعة اذا وقعت
مبتدأ مرفوعا اذا رجت خبرا وليس خافضة رافعة الحوالي الثلثة المعنى وقت وقوع الواقعة صادقة بها
الوقوع خافضة قوما رافعة آخرين وقت رج الارض فانا عند في موضع جر بحتى اي جواب طالما
محمول لتساقبلها والجملة التي يتوهم ان يعمل الجواب استيناف في قوله تعالى وسيق الذين كفروا الى جهنم
زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها فتحت جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فعل بعد بعثهم وما حالها
ظرفيتها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى اسم المفعول بغير تاء موضع النصب بالجواب في ليس
لحق هذا ولما افادت معنى الغاية كما لا تخفى ويطلق هذا كثيرا غاية الان يفتح لهم وقتئذ بحيث
وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء واختار الرضي انها جارة فاما ما تقدم عليها كان عليه قبل دخولها
حتى وقد يجيء للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا قوله وفيها معنى الشرط غير
الاسلوب السابق واللاحق واحتمل ان الشرط اشارة الى انها معنى الشرط عارضة وليس راسخا
رسوخ حرف في سائر استعمالها لجوازهم وذلك كان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل وضع الشرط
بنافيه لا نه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التي اوقع وقوعها قطعا اما كان يظهر بخلافه
جوازا يقتضي معنى ان فلم يرجح فيه معنى ان الدال على الغرض بل عارضها على شرف النزال
بخلافه في سائر استعمالها فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم بحدث الواقع فيه فيخاف ان يرجح فيه
الغرض الذي هو معنى الشرط وبعروض معنى الشرط جاز ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم
يجزم المضارع الواقع جزاء له ولم يلتزم الاخفش وقوع الفعلية بعدها لعلة اخرى يأتيها
وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط الا شرة الكلية في الصفة قوله ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها قليلا
عرفت ان هذه العبارة يقيد عدم رسوخ الشرط فيها فتصح تقبيلا الاختيار بها من غير حاجة الى توجيه كما قيل
قوله للمفاجاة والمجيء الجواب لا يقع في الابتداء ومعناها الحال لان الاستقبال والاكثر في الواقع
بعد اذا فجاة اذا خالفا فقد تسامحا في نحو قوله تعالى ومن آياته خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون
وصرح غير واحد من النحويين والاخفش الاصغر بان اذا الفجائية ظرف مكان او زمان كما سيجيء

اذ الاصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف وقيل اصله منذ بدليل منيذ والخافض
ويقيم ذلك اذ التقى ساكن قوله لما فقدتها آه قال الاخفش لجاز بوين يجرون بها
مطلقا ولكن فيعون يرفعون بها مطلقا واكثر العرب يجرون بها في الزمان لحاضر اتفاقا
واما الخلاف بينهم في جرها في الزمان الماضي والمستقبل ففي المستقبل اتفاقا
واذا جرت بها اسمان متفاوتان فالصحيح انها حرفان بمعنى الابتداء للغاية اذا كان
الزمان ماضيا معرفة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وبمعنى في اذا كان حاضرا معرفة
نحو ما رايته منذ الليلة وبمعنى من والى جميعا بعد خلو على الزمان الذي يرتفع فيه
ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك اذا كان الزمان نكرة نحو ما رايته منذ اربعة ايام
هذا المصرح ذكر في بنائها ثلثة وجوه الاول في شرح الكافية وهو اوضح
الوجوه حمل منذ عليه لاتفاقهما والثاني ما في شرح المفصل وهو ما ذكره في المتن
الثالث ما ذكره في شرح الثالث ما ذكره فيها وهو انها مقطوعة عن اضافة
مراد بالمعنى ولذلك بنيت منذ على الضم كما بني ما قطع عن الاضافة الاترى
ان قولك منذ يوم الجمعة معناه ابتداء المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل
عند القطع الا انه لوجابات الا ستيعاب لم يذكر المضاف اليه معها بل الحال قبل
قوله اي اول مدة زمان الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه
وما قيل ان معناها اول المدة مطلقا وتعيين كون نهاية الفعل المتكلم عليها
مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالها في اول
المدة مطلقا وليس كذلك فانها لا تستعمل الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع
انما يوخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي الاسم المفرد الدال على الوحدة
لا المثنى والمجموع وفي حكمهما ما يدل على التعدد فلا يرد ما رايته منذ ثلثة ايام فانه
في حكم المجموع قوله او واحدا بجهة من جهات الوحدة كما صاحبة في المثال المذكور
والمقصود الحرز عن نحو ما رايته منذ سنة وجمعة الوحدة قوله اي الزمان الذي يعني ابتداء ليست
فعلية والا لكان الواجب المنصوب بعد لانك تصدقت تقول كذا يوما بعد يومان عدا اثنين

سواء انك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العدد
فيما يعنى عند لفظ اذا يليها المعنى المقصود باسم العدد الا تحقيقا قوله وقد يقع آه
معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي فيقع بعدها على المعنيين اسم زمان
وقد يقع المصدر اي ما كتب على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف
اي او صورة ان فيشمل المثقلة والمخففة لان كلا منهما مستعملة في موضع
ما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرا او يطا ما كتب على هذه
الصورة موضع او ان يقيدا بالتعميم ولا شك عاقل ان ليس عبارة الكتاب ذلك
وقيل لعله اعتمد على تصويرات بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة
قوله اسمين لا حرفين حرفا جر حينئذ لا محل لهما من الاعراب لكن نقل في تاويل
الاضافة كون اللفظ ما دام بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة للمعرفة والنكرة
التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة بعدهما لا عكان
التاويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى جملة حذفت لدلالة الجملة
والسابقة عليها والذي بنيت منذ على الضم تشبيهها بالغايات في كونها مقطوعة
عن الاضافة الى جملة وهي في تاويل المفرد المعرفة والتقدير ما رايته منذ
منذكير مرجعة اي منذ علم يوم يقع فيكون منذ المضاف الى ما بعد هاء قوله ويرد عليه
انه قال لعل هذا المذهب وهم لا يساعد المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول
المدة وجميع المدة بانها يوم جمعة او يومان لا اثنان واما اللفظ فلما ذكره الشارح
المحقق ان يكون صحيحا اذا كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدا او كقولك في الدار رجل وفيها امرة
فيه ليس كذلك وتفصيل المقام ان لمذ ومنذ ثلث حالات احداها ان يليها اسم
مجرور فهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى
من والى جميعا ان كان معدودا وثانيتها ان يليها اسم مرفوع نحو ما رايته منذ يوم الجمعة
يومان ومنذ ذاك وثالثتها ان يليها جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما
مبتدا ان ما بعدهما خبرهما مقدر وجملة مقدرا لخبر بدون التقدير فيما اذا كان بعدها

اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة او يومان وبتقدير زمان فيما اذا كان بعدهما مصدر
وجملة فقولنا ما رايته مذ يوم الجمعة او يومان جملتان والثانية مقررة للاولى
فلذا العرف عطف عليها وان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رايته وامل عدم
رويتي يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما مضافان الى جملة مصرح
بجزئيها اذا كان بعدهما جملة ومحذوف احد جزئيها اذا كان بعدهما مفرد اي
فمذ كان يوم الجمعة ومذ كان ذا طائفة فتقول لما رايته مذ يوم الجمعة جملة واحدة
قال صاحب التسهيل وانما اخترنا ان بعدهما مذ ومذ على طريقة واحدة في
كونها ظرفين مضافين الى جملة بعدهما مع حصة المعنى فيهما من اختلاف الاستعمال فيهما
تخالفهما من ابتداء وانكار بلا سوغ ان ادعى التكثير من تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف
وفيه تخلص من حمل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر وفي مقدار الزمن الذي قد
عرفت ما حررنا لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين قوله ما الف المقصورة ويعامل
الفها معاملة الذي على سيلم مع الظاهر وتتايب الياء مع الضمير غالبا ثم ظاهر كلام الجمهور
يدل على ان لدى لغة برأسها وفي التسهيل ان لدى لغة في لدن قوله وقد جاء آتيك لدن
تسع ليالٍ كعضد وحمل وكتف وجرو فمن وعلى وفم وحقه تركه المصنف كتقييده تابعة لما
في المفصل بثلاثة كما تركه ثلث بفتح اللام وكسر الثاء ولدن بضم اللام وسكون الدال
مع فتح النون قوله وقد جاء لدن بفتح اللام كما جاء في عضد بعقبه بسكون الضاد ثم
كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا القدر
كان تغير اللغة للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف بدون سقوط النون ثم الاخف
فالاخف بعد سقوط النون وقدم ما فيه النون لكون التنوين سببا قوله ولدن بتحريك
الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر ايضا ولدن بتسكين الدال وتثقل
ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا قوله ولدن ثلث لغات
باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضمها وقد جاء لدن كعضد وهي لغة
اقلة قوله لوضع بعضها وضع الحروف في شرح المفصل بنيت لدن ولد قوله لشبهها بالحروف

لوضعها على الصيغة التي لبنيت عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فانتهت الى نقصان
وهو لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بني فانه يبنى وان اختلفت بزيادة او
مع بقاء الاصل والمعاقبة فنزيد تشبيه بالحروف ويبنى لذا التشبيه ما اشبه الحروف وان
اختلفت جهات الشبه فانه ايضا المراد ان تنزل لشبهه بانتهى لشبهه تنزل
وان اختلفت جهات الشبه انتهى وارد عليه الشيخ الرضي ان مجرد وضع بعض الاسماء
وضع الحروف بناء على الوضع على ما لم يعلم من كونها احوال الاستعمال في الكلام يبنيه
لشابهتها للمبني فلا يجوز ان يكون بناء حاصلا على وضعها وضع الحروف وجواب الامام
ان يجوز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبنيا على ما لم يعلم من كونها مبنية حال
الاستعمال لم يجوز ان يكون بناءها على كونها كثيرة الاستعمال مطلقة فتضمن لذا
جاء بعض الاسماء مع باقي كونه تبانيا كم ومن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من
شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل ان وجه الحكم ببناء لدى مجرد سوقتها في بعض لغاتها
بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند قوله وكلها بمعنى عند
اي كلها مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن وقتا المذكورة يلزمها الابتداء فلذا
يلزمها من ان ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فدون
عند فلا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي وبهذا اظهر عدم صحة ما قيل ان بناء
لدن لتضمنه من لان لزومها معها ظاهرة او مقدرة بناء في المتضمن في اسماء الشرط
والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنيتها بالحرفية في لزومها
استعمالا واحدا وكونها مبتدا بغاية وامتناع الاخبار عنها وبها يتبين على المبتدا بخلاف
عند ولدى فانها لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها حينئذ
على الابتداء ويبقى عند القرب حسا او معنى عن عندي بانك غني بها مع قلة عينه
او تحت يلزمها النصب الا اذا الجر بمن كذا في الرضي ان تجرها اما لفظا ان كان مجرورا
او تقديرا ان كان جملة قوله وقد ينصب آه اي ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظا
للفظا خر وتقدير بعد لون لا يكون الا معربة ان كان مجرورة قوله تبنيها لمن نها آه ان لغات

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولو قيل يكون لها علة نفعا لها على سبيل البدل كما لله على البيت وعلى كل تقدير لا يلزم
من تبدلها تبدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم آخر قوله كما اذا تصور زيد
اي بوجه مختص به والمكان في نفسه ممكن فرض اشتراكه فالمعلوم حينئذ
بوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علم الجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون
تحس فان ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئيات في انما هو بالاحساس
فلا يتكفل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند عنية الموضوع له لانها انما يمكن تصورها
بوجه مختص به كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لكل ما سواه فالمعلوم حينئذ
وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق وقد حققناه في تفسيره وحواشي تفسير القاضي
ان الجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معروضيتها فانها
ستعمل في فرد منها ان كان باعتبار مطابقتها للماهية فحقيقة والا فبالقرينة
خصوصية فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كما ستعمل الاسد في هذا الحيوان
البدائي والمحققون تعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه
لفظي كالانسان عرفة وبشري بالمحاورة نسبة كرسي لفظي كما عرفت بين علم
الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية قوله والموصولات لتعريف
كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة اشتراكها في الابهام والتعيين بالخارج
اعني الاشارة والصلة في الوضوح وذهب الاخفش الى ان ما فيه الالف الموصول يعرف بها وما ليست فيه الكل وعن سيبويه كلاهما في معنى ما فيه الالف الموصول يعرف
هذا في مرتبة ذي اللام والمبرد ذهب سيبويه وجمهور النحاة قوله للعهدية
او الجنسية في التسهيل فان عهد مدلول هذا نحو بالحضور حسي او علمي فهي عهدية
والا فهي جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحارث يوسف الى
ان ال تفيد واحدا وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي للحقيقة من حيث
هي وبالاستغراقية التي للحصة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح الفاصلة
بينهما وانما تعرض الاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الا

ستغراقية علم فادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف وانما للعهدية الذهنية
لانها من حيث استعمالها في فردهم نكرة ولذا يوصف بالجملة الخبرية قوله اللام
الزائدة وهي ما ليس تعريفا وتكون في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وجب
وتميز مضاف اليه تميزا قوله بدل من اللام اي معنى كونه مميزا من اللام انها
ستعمل بعد تقدير والحاصل في شرح التسهيل كما ان ما كانت اللام تدخل في اربعة
عشر حرفا فيصير المعرف بها كانت من المضاعفة الذي حادة وشرح جمل اهل البيت
ومن ربما يأتهم بدلها ميما لا تدغم الا في الميم لا تدغم الا في الميم التي فالميم حرف التعريف وهم
هما عوض اللام في تفهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلت بل هو في الترجمة
الترجمة كما وهم قوله نحو يا رجلا اي اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه
بالنداء اما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية قوله اذ اصلي اصلا يا رجلا اي يعني
انه كان في الاصل موقوفا باللام توسل لندائها بأي ثم حذف اي لكثرة الاستعمال فصار
يا رجلا قوله ولا يستلزم تعريفه الاضافة فان لفظ احد في الاثبات لواحد منهم كالنكرة
والعموم فمن تالا انه تخلف تعالى كما انه اصدق ه هكذا في الخليل والبيضاوي فا
لتقابل بين الاقسام الثلثة بالذات وتوهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم بالتبديل و
وجعل التصدير باللقب واللام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالجنسية فاسعار
وبعض الكنى بالمدح والذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي تشير الى هذا
فانه قال والعلم اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم وما لقب وهو ما يقصد
احدهما واما كنية وهي ما ركب من اب او ام والاب والبنت مضافات الى غيرهما لفظا او تقديرا
بجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان كابي هريرة او صفة كابي الحسن
كنية عند الي غير ذلك نقلا كما في تلك كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح
وهذا الاصطلاح خلاف اصطلاح صاحب القاموس اذ هو الغالب لقابه وبنى كونه كنية وصاحب
الفضل حيث كنية على الاصطلاح المشهور قوله فهو كنية سميت اي سميت
وعرفت سواء كانت يعرف بها عن الاسم والكنية عند العرب ما قصد بها التعظيم

فاله تكلف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما الشيء عليه وحده وغيره داخل الواحد والاثنان في العدد اتفق عليه شرح بعود ما
صح المصرح غير رجوعا عن التعريف اذ لفظ الاحاد كيف يعرض الشارح الرضي على
عدم صحة التعريف بغير رجوعا عن التعريف غير قوله وان لم يكن آه الواحد ليس بعدد
عند كلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس كم ولما الاثنان فقد البعض وذكر والد رحمه
صيغة وتفصيلا ما في شرح حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث قوله ان
باستقراء فان الاصل في الثلثة واخواتها الخ وتاء التانيث في شرح التسهيل المصري الثلثة
واخواتها اسماء جاءت كثمرة وقرية وعصية وسيرة وفئية وعشيرة وقبيلة وفصيلة
فالاصل ان يكون بالتاء ليوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود
المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتاخر رتبته ويدل على ان اصلها
التاء ان التعريف اذا قصدت بجزء العدد تقول ثلثة انصاف ستة وفي الرضي انما فتح
على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه مرجعا على عدد فوق الاثنين
فاذا صار المذكر مرجعا على مؤنث بسبب عروض هذا الغرض فتانيث العدد في نفسه اولى
قوله الى عشرة كذا في النسخة التي بخط الشرح وبنسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ
الى تسع وهو سهو او باليجمع اي باليجمع وما يجري مجراه قوله او امتنازا جاز لم يدل خلافه قوله او
بالعطف كما في الرضي فيدل على ان اصلها العطف لانه المركبات الاستراحية كما سبق ذكره وان
تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول او تضمينيا فليس بصواب اذ ليس
في الاصل مركب تضميني قوله واحدي في الرضي اسم فاعل من احد بمعنى وحد وحدة او اقامه
فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد اي فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عدد لغوا
ولا حاجة الى تدقيق فالمعنى بيان ما يسمى بوحدة واحدا اما لانها واحد بذاتها كالصور
وما لا فمن الانواع المتكررة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة واحدا كان من
المعدودات كالمن العداد في قليدان الواحد ليس بصفة ولا غير من الى العداد فاذا
اجرين شيئ منها جاء موصوف فعلى تاويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان لان
فعلانا خاص في الاسماء وحمل جمع على توافق ان الاصل في الاسماء كونه في الاصل صفة

تقول

تقول مررت برجل واحد وامراة واحدة فوجه جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب
الوصفية بانه لم يجمع على فواعل قوله وماتين اصله كسدة حذفت من كلامهم فلزمتها التاء
عوض ضائها كما في عزة ومئين وكلهما يار كما حكي الاخفش راسية شيأ بعد شيء ماتين وتيء
الصحاح اصل مائة مايية كقيئ والهاء عوض من الياء قوله تقول واحد اثنان آه هذه
الاعداد وما بعدها موقوفة محكية عما هو الاصل فيها في الفعل العدد موضوع على
الوقف تقول واحد اثنان ثلثة بدليل ذكر تركيب الواو بينها منصوبة بدليل ان المقول
تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات واذا ذكرها على التعديد كان الاعراب الآخر خلاف
بيان استعمالها فقوله وبنو تميم بكسر الشين جملة معترضة بين العدد والمعدود والا لكان في اثنان
والثنتان جزء منها وليس علامة الاعراب وكذا لو في قوله عشرون واما قوله شهرا العطف
نيابة عن معطوف شيء التقدير تقول هذه مائة واثنان مائتان واثنان مذكورة على سبيل
التقدير فمفعول تقول المقدر هنا المعطوف عليه تقول السابق او لا يمكن جعلها مفعول
تقول المذكور المذكور اما لتقطع سطر قوله شهرا بالعطف بلفظ ما تقدم قوله اعتبار التانيث
لمجاورة في الايضاح وانما كان كذلك اي جاريا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين لانه ثلثة اسماء
فالتاء للجماعة في المذكر السابق ثم جاوا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما
انتهى اي انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلثة فما فوقها لان عدد الثلثة فما
فوقها لجماعة تبصير ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار فيذكر المذكر كما سبق في الاسماء
ثم جاوا الى المؤنث اذ لو زاد التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفيها لا علامة
فيه لو زاد التاء لان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فالزم التاء
في المذكر بعد في المؤنث تقوله اعتبار انه نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما
نكتة للزومها في المذكر وبما نقلنا ظهر ان تانيث الثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة
لا لان موصوفها جماعة وتانيث العدد باعتبار المعدود على ما قيل فانه تعليل غير
غير حاجة وهذا الوجه الظهور واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات كون الجماعة هو الاصل
في الثلثة فما فوقها وانما يناسب هو نيا في فيما تقدم في بحث ذي الفعل انه لو قال غير حاجة الى
قولنا لان ضمير الجمع اذا اسمي به فاصله التانيث كمرين وليس شيئ لان لحوق التاء فيها خلاف

نسخة الالوكة
www.alukah.net

الكلام انه لما جمع بينهما وبين تميزها استغنى بلفظ التمييز اعني الصرف عن اعتبار علامة
المؤنث عنها لانه بالحاق علامة الافراد بفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية
يفيد الاصح شيئين فلا حاجة الى كون الواحد والاثنين واناقال وكما يعد لان فيه حمل اللفظ
على خلاف الظاهر الذي لا حاجة الى الفهم فاختار دافع لما يرد من انه على هذا التوجيه
لطريقان لبيان ان لفظ الوحدة والاثنتين وكل منهما مغن عن الاخر فلا يصح ان لفظ
التمييز مغن عنها فقال والعلامة فاختار والاظهر الترجيح وتقول فطفق يفعل
السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية للموافقة لما بعده من قوله وتقول احادي حاكي
عشر فانه بصيغة الخطاب لقوله وان شئت قلت تنوب اي في الواحد عشر بالمؤ
الاشارة الى انه تتعدد عما سوى من احاد المتعدد بهذه الصيغة اي في الواحد القصير
سلا يشاركه فيها غيره تصيير حصد رسعدان الى الفاعل ومفعوله محذوفان قدرهما
الشارح بح على هذا القياس اي قياس الثاني وكما حاجة اليه فلا يجري آه لا مشاحة
عقلا لا يتيسر اشتقاق آه وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى
الحدوث وكل فعل ما فوق العشرة فوق العشرة وما تحتها فان لما الفعل عن شيئ من
الشيئ الى عشرة من العشرين حد ضرب وجاوز من حد فتح تمامنيه العين اعني اربع مع
تسع والمراد هو بيان لما الدان كان عبارة اسم الفاعل كالحافظ والكاهل فليس فيه
معنى الكمال يدل على معنى حدث قائم بمن اذا هو يعني الواحد في مرتبة فلا باس ان
يعني من اول الحرف لما المركب انه احتج الى مصدر يفعل اي مرتبة من المتقدم في
نفسه لا بالنظر الى تمييز بعد وتحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فانه حالة النظر
الى ما تحته والواحد في عشر ينقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء حكان الالف من العين
حكان العار فيكون الياء حينئذ وكذا في الثاني عشر من انها مركبات كما مر في معد يكرب كذا
في الرضي وتقول في العطف ثاني آه اما العشرين والثلثين حالي تسعين والمائة
والالف فلفظ المذكر من المتعدد فيها واحد وكان القياس العاشرة والثالثة
كذا في الرضي ولذا تركها الشارح اي من اجل اختلاف الاعتبارين آه يعني ان قيل

مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزام اختلاف الاضافتين استلزامًا
بينا ان التمييز يقتضي الاضافة الى الاقل مرتبة والحال يقتضي اولا استقبالا
الماضي والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها مثلها
فيها فيه او النصب اكثر بالاضافة لما يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه
اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاختشن عن ثعلب جواز ذلك قال الاختشن ثلثت
اذا اثبرت زيدا فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت زيدا قائما
على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين بالاضافة الى العدد
سابق اصله الوان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا له وكونه مضافا اليه مطلقا فان
الاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة مذكور بطريق التمثيل والمراد قتيل ثالث ثلثة ولعشار
من خمس ارباع وخامس خمسة وغير ذلك اي احدها باعتبار وقوعه في احد هذه
المراتب والمراد انه قتيل ثالث ثلثة باعتبار وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد
او لا قائل بذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة فقط والا يلزم ان يكون
المراد الواحد مطلقا من غير خصوص رتبة المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان
الاول او الثاني او الثالث من كل ما هي للواحد من التعدد باعتبار جاز التخصيص
الشارح الاول والعاشر وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما وذلك يستدعي جعل
اي عند العقل اذ الظاهر ان يقال اول العشرة والثاني العشرة لا عاشرها واما الاول
فيعد رابع المذكر والمؤنث اي من الاسم المكمن لان ما هو المبني منها من اسماء
الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يرد ان نحو هذا وهاتا رابع اربع
من تقريب المؤنث داخل في تقريب المذكر فيتقضان طردا وعكسا واجيب بان
الكثير انما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المكمن فانه المؤنث من اسماء الاشارة
والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابعة لما تتبعه عند من كونه مؤنثا حقيقيا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فانه حالة غير فلا يتعدى اثر اليد لعدم قوته بشدان المؤنث اللفظي قد يكون حيوانا
نحو حمامة وبجامة وعلة قليسوي في فعلة الامران نقول من قال ان تاء تانيث قالت
في قوله تعالى وقالت نملة يا ايها النمل انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه بعضهم
النحو يلي قال المصرح في الايضاح اذا جاز هذا جماعة دكور ولم يلف من الشط وكراسع
التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة يا تارمع كونه نذكرا نعم يمكن ان يذكر على قول من يسكت
عنه كتاء تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان المذكر سوارا كان عاملا او لا فتاء تانيث نحو
لا يجوز تانيث فعل المؤنث اللفظي اذا كان المذكر سوارا كان عاملا او لا فتاء تانيث نحو
عنده كتاء تانيث ملحقة وجعل بعض الشارحين اياه فقده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار ناسع لقوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الشارح ليس مخصص لان كلا منهما
ان هذا الفرق انما يظهر اثره في البقاء العام بعد الاخراج قطعيا وعامه كما بين في
الاصول والفرق بينهما في اخراج بعض ما تناوله الى المؤنث الحقيقي ظاهرا كان
او غيره حضرة القاضي آه او هو الثالث لما فيه الفصل بغير الاجنبي في صورة
الفصل فترك التاء في الرفع نحو ما قام الا هند او ضمير الجمع اما الواو والنون
لو كان جمع المذكر السالم آه الا في نعوت فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى آمنت بريك
كما ترى في حكم لجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه الا في الجمع السالم الذي واحده مؤنث نحو الصالحين
والمسلمون فان حكمه حكم جمع المؤنث السالم من جواز التاء وتركه كان حقه الجمع بالالف
والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو اريد من قوله جمع المذكر معناه
الاضافي وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى
مؤنثا حقيقيا تانيث كنسوة او مجازيا تذكير وذا رمذكرا حقيقيا فتذكيره كرجال او مجازيا
كايام وسواء كان لجمع جمع تكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المؤنث كزينبات وهندات
والجملات والمرزات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها حكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقي اي مؤنث غير المؤنث الحقيقي فلا يشتمل المذكر بجميع اقسامه لما مر من الفرق بينهما
الذي شيخ واحد رهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع الفرد لكون تانيثه
بالتاء بدل رهو كونه بمعنى الجماعة فان لم يعتبر التانيث الحقيقي كان في المذكر ايضا
المجاز الظاهري ازالة التذكير الحقيقي في رجال وان لم يبطل الجمع بالواو والنون

الحقيقي

لتعيين لبقاء لفظ المفرد فيما حذف التاء نحو سلمات او يقلب الالف فيه نحو جمليات
وحمارات يجوز فيه التاء وتركها كما في جمع المكسر من جموع التكسير المصوات تاخره
عن قوله غير جمع المذكر لا فتربيان لما بقي بعد التخصيص وان يزاد جمع المؤنث السالم
كالطلحات في الوصفي وضمير الفاعلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات
فربما نظر لظهور ان معنى الجماعة على اللفظ ولا يقال جاءت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي
فيه المقرون بالتاء الساكنة لكونها علامة تانيث عليه والمقصود ان التاء وان لم تكن
علامة تانيث فيه فلذا اقتضت تقاصر فيكون جمع المؤنث الحقيقي او المجازي جمع
تكسير او سلامة نحو المسلمات والزينبات والدور والظلمات والقرينة على ارادة هذا المعنى
من قوله والسالم مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كون جمع المكسر
للمؤنث الحقيقي مقابلة بالعاقلين اي المذكور العقلاء رضمير العاقلين اما ان يكون
ذكورا وهو المراد بالنساء او بان لا يكون عقلاء رهو المراد بالايام وان لم تكن من العقلاء
ولما ترك المصنف شيئا لم يشر علم من قوله والنساء ربط بين الاولى فانه اذا جاز في جمع المؤنث
العاقل بحرد انتفاء المذكور عنه ايراد النون كان جوازه بانتفاء المذكورة والعقل اولى
في كون جمع المذكر سوارا كان جمع مكسر نحو الايام مختلفا ومضيفا او جمع سلامة نحو الجملات
جمع خيل وهو الفتح الغليظ من الحنتب غير السالم الصواب الغير العاقل كما في قوله واما
جمع المذكر الغير العاقل كما نه يصدق على الرجال الذي جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن
موضوعة اي لجمع المؤنث فلانه اصل لمن المذكر لان الاصل فيه ان يكون مذكرا
حقيقيا فيراعى آه متفرع على المنفي على النفي اي انكان له اصل في التذكير فيراعى حقه
آخره الشيء في اللغة وكذا في الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظاهرة
وقدم الشيء على الجمع لتقدم عدد على عدده ولقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه
ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجئ آخره بالنصب مفعول المحقق
الالف فاعله زاده كان المؤنث لم يختص بالآخر اي آخر مفرده قبل انه يصدق
على سلمات ومسلمات فقد تبدل لهذا التقدير ... اشكال بالشكال والجواب ان قيد الشيء

في تعريف الاسم الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف بما الخ آخر مزيد من حيث انه
لحق آخره فلا نقض ثم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير المضاف اي تقدير
ح لواحقه وهذا التوجيه احسن او قدر عطف على قوله اي آخر مزيده والا كما
ان يكون احد الامرين يدل عليه ظاهرا لا يصدق انه فلا يكون صادقا على المحدود
فلا يكون تعريفا اذ المراد ان يكون جامعا ومانعا ولا كتفى بظهور المراد اللحوق مع اللاحق
الا اذا شاع بجعل الجزء قيدا عوضا عن الحركة والتنوين اللذين في الواحد لان الاسم
العاري عن البناء لا يجوز ان يعرى عن احدهما اي التنوين والا لم يقبل الالف الحركة والتنوين عوض
عنهما النون هذا مذهب البصريين واما الكوفيون يقولون انها عوض عن التنوين كقولك جاءني غلا
زيد فحذف ذا يدل على انها التنوين البصريون يستدلون بقولك الغلامان فانها تدل على
انها كالحركة اذ التنوين لا تثبت علم مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع والتنوين في موضع
ومثلها في موضع غلامان وغلامات وغلامان زيد كذا في الاقليد قيد والايضاح كمسئ
قال الكسائي ان فتحها اياء لغة قال ابو عمر فتحها بعضهم في الثلثة وقال الشيباني ومن العرب
من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رضي الله تعالى عنها يا
حسنان يا حسينان لقد ليطلن نواني الفجرات آه ويعادل تقابل الكسرة خفة الفتحة
والالف وان الواصل في تحريك الساكن الكسر على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من
الاشتمال وعدم الدلالة امانع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى
وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعني المطلقات عام للطلقات الرجعية والبائنة والضمير
مختص بالرجعيات وامانع عدم الدلالة لان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف
والياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزء من الدال لم يجز
ان يكون شرطا للدلالة لتوقفه عوض الا يقتضي الاختصاص بالعوضية مع ان تقابل
آه وكذا اصح ان يقول الدلالة المذكورة عرض من الامور الثلثة باعتبار كونها خواص
لحوق الامر به بناء وعلى لزوم النون لها وان الاظهر تاخر قوله ونون مكسورة عن قوله يدل
كما في اللباب يعني الواحد حقيقيا كان او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر

غير الامرين عليها وبالفرقتين كجاءني الزيدون وقولهم باعتبار دخوله تحت آه يعني ليس المراد بكونه
حقيقيا او مختلفين في الحقيقة بل في جنس الذي وضع ذلك المعرف له سواء اتفقا في الحقيقة
كرجلين او اختلفا نحو بيضتين لانسان وفرس الموضوع بالحق الوضع اعني
تعين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل المجاز ايضا كالاسدين
يوضع واحد حتى لا يرد نحو مشتى المشترك باعتبار معنيين كالقرئين للطهر والحيض فانه وان دل
على المعنى شذرا باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس ليس بوضع واحد
المشترك بينهما اشار الى ان اشتراكهما مفهوم من لفظ المثنى لا مستفاد آه وما وضع
تعريف جنس المذكر السالم من قوله ليدل على اثنين او اكثر من جنسه يدل ان المراد من قوله تلك المثنية
في الوحدة كما يدل على المراد المطلقة في الجنس الثلثية في الوحدة اشارة الى فائدة آه يعني
انه ليس داخلا في التعريف باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كانا
حقيقيين كالقرآن او مجازيين كاليدين في استعمالهما في القدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا
كالاسدين اذا اريد بهما الجود والرجل الشجاع والرجال العموم لم يتقيد الاسم بالمشترك وما جاز بنا
ظهر جواب السؤال الآتي واندفع ما توهم من الكلام في تثنية المشترك من انه كيف يجوز باعتبار معنيين
مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك لبعضهم وهو الاندلسي ومن تبعه فانه قال لا يقال العينان
للباصرة والجارية هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين جائز فلانه
يكون تثنية التغليب فيما اذا كونها داخلة تحت ضابطة وهيئة يسميها احد المتقابلين كالشمس
الاسم آه منقول من شرح المفتاح للشريف في بحث اما او لا وسواء الثنايا سمي الاخوين بالاسم
يعني السمي هو الذي قال في شرح التسهيل ان تثنية مختلفي اللفظ تحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا
فلان تثنية الاسم انما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم لقصد افادته ولا شك
ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس من حيث انها مشتركان
في كونها سببي الاب والقمر فتاويل الابوين مثلا بالسببين الاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس كذلك
في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالة العرش الا ترى

فان اسم الجمع لا يستعمل فيه لها ما الذي لا يستعمل فيهما فان كان
لواحده من لفظه فالفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة او بالياء كروم وزنجي
وان لم يكن كابل وغنم فان واحدها بعير وشاة والفرق شكل في الرضي انهما اسما جمع
في القاموس انها اسم جنس قيل ذلك آه اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال
دون الوضع لا يدل من شاهد على انه لا فرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم جنس كجامل وباقر نقل عنه الجمل في حاشية
والجامل القطيع من الابل مع رعايه والباقر اسم جنس للبقر يقع على الذكر والانثى
والتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها فالجمع الصحيح المذكر اي
المذكر مع ما يترتب عليه سابقا وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا
ولم يفسره قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثير تكلف في اعمال المضاف
الصفة وكالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام في بيان المجموع صحيحا وما قبلها
نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الملحق به كسنين وما قبلها على سبيل منع خلو
قدر تفصيله في نون التثنية ذلك للصحة وكون النون عوضا عن حركة والتنوين
لا يتاتى ان يكون له دخل في الكلمة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الكلمة
باقية فعلم ان للنون دخلا في الكلمة ساقط اذ المقدر كالملفوظ فالكلمة خرجت عن الصحة
لكون النون منسيا في التقدير الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مفرده
اكثر مادته ولفظه بل من حيث معناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان
مسلمين يدل على قيد مسمى بمسلم لا على تعدد لفظه آخر معطوف على حذف المضاف
لان اليا في اللفظ ليس اخر بجمع على مسلم اي الملفوظ او المقدر الجماعة
عند كونه علامة لجمع والمعنى آخر جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره
ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم اي آخر الاسم آخرا يظهر
فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخر في المعطوف عليه بآخر مقدره وهو مرجع
الضمير هنا فلا فائدة الا اذ اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى آخره بتاويل

اي شرط الاسم آه جعل الضمير راجعا الى الاسم ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان
الشرط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه
بالواو والنون وجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد جمعه
يلزم الانتشار والا كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اي لكان مفرده ثم هذا
لم يرجع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرح حمد من انه لا حاجة الى قوله فتذكر ان
الكلام في الجمع المذكر وانما ذكر للدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكر السالم كالعلم الذي
يطلق على المسمى وان لم يكن تحت معناه كما سمي الابيض بالاسود والداخل من يدخل عند تقديم
المذكر المطلق ان طلحة داخل فيضم على طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ارجع
ضمير شرطه الى جمع المذكر الصحيح او الى جمع المذكر الذي يجمع تقديرا فكون مذكرا
لم يعين ان في المتن تسامحا بذكر المشتق واراده سببه لان الاشتقاق يظهر ان الشرط
التذكير والعلمية ليس نفس المذكر والعلم واما القول بان معناه لحيثية ومآلها الى كونه
مذكرا علما فقيد انيا دليل على اعتبار الحيثية وان لا نسلم مآلها الى ذلك كما لا يخفى وكذا
تقدير المضاف اي مخصوص مذكر كما في الرضي تكلف ثم قوله فذكرا ان يكون خبرا
لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدا الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا
عند الاخفش على تعليق الشرط الواقع بين المبتدا والخبر وهو لا يجوز الا عند الضرورة كما
ان يقدر ضمير راجع الى قوله شرطه اي فهو مذكر ويكون جملة الشرطية خبر المبتدا فيلزم
خلو الضمير المرجوع العائد الى المبتدا وهو غير جائز والتنافي الوجهين لم يشترط المصنف الى
تعيين احدهما لكن قال الله الرضي في بحث كلمة الجازات لا تعلق حتى الشرط بين المبتدا
والخبر فلا يقال نريد ان نقدره كريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا
اذ لكان هناك عائد آخر فتكون ان تقال ضمائر الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدا
اي ضمير كان اعائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه لشرط كانه عائد الى المبتدا لشدة
الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير
اسم الاشارة اي فذاك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع فغير اذ الم يجز حذف الخبر

الذي هو الاصل في الربط كيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه بدلا من شاهد على كذا

الى آخره تعليل

القول بان قوله شرطه مبتدا وحذف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما استثناء فيه

بيان ما يذكر في الجملة الشرطية بقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فذكره عائد اليه

مارجع اليه ضمير كان من لا يحتاج الى تاويل قوله مذكرا بكونه مذكرا اي الجملة تتاول بمحذوف

هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدا اي بيان شرطه هذا الكلام فيكون الخبر الجملة

مقدرين فلا يحتاج الى عائد كما في خير انشان وقولنا مفعول زيد قائم تفسق لا يخفى

الى آخره تعليل

عمم كالمعظم في الجملة لحق ما قاله الرضي بهذه العبارة مستحق والصواب ان يقال

وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا على ما يقابل الصفة اي اسما مختصا غير صفة

الاختصاص غير صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان

وخبره نحو عمر اخرج اعوج فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيان كان لكنه

فاخذه سليم ثم صار الى بني هلال اي صار له ثم من بني الهلال المراد فرس يعني ابن اعبر

كذا في القاموس والمراد بالمذكر يعني ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا

يكون فيه علامة التانيث الا انه خص التاء لكون تلك الاصل في التانيث دون المعنى

اللغوي اعني ما انتفت بصفة المذكورة فلا يدفع اعتراض الشارح الرضي كان عليه ان

يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى ودرتاء اسمي رجلين فانهما يجمعان

بالواو والنون اتفاقا فيخرج نحو طلحة وتميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب

فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمي بمؤنث فانه يجمع بالالف والتاء

لكون التاء ونحوها مقدرة وبدخل نحو سعاد وهند اذا سمي به مذكر لعدم تقديرها التاء

فيه حينئذ غير علم ان معناه غير مستقل لانه من الوصفية فقائدته اخراج نحو احمر

اذا سمي به مذكر فانه يجمع بالواو والنون لعدم ورتاء اسما وعدم اعتبار الوصفية و

معناه غير مستقل الوصفية الخاتمة فقائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادتين فلذا لم

يشترط العلمية في الوصفية عند جمهور النحاة فكونه مذكرا يعقل لم يقل المذكر

هنا احالة على ما سيجيء لا يقال فيلزم استدراك قوله ولا بتاء التانيث لانه التجرد عن التاء

تم من موكد

فسر الفعل فعلا

الجوامد

تم اذ معناه في الصفة

ايلي وتم مناسم العامل

والمفعول مع ٣٣

فتم من قوله فذكر الى اشتراط تجرده عن التاء في الجملة

موضع

لما تقرر في موضعه من ان المتبادر من كل صيغة الواحد العام وكما يقتضي ذلك غير صحة تعليم

بالواو والنون فان علما منتصبا يصدق عليه انه مذكر اي مجرد عن التاء في الجملة الجنسي

علام ويجمع بالواو والنون فاخرجه بقولنا ولا بتاء التانيث اي لا يكون ذلك الاسم

مذكرا اي مجردا عن التاء متلبسا بدليل سيتعلق بكونها للتانيث بعيني واحد من غير فرق بين

المذكر والمؤنث ان لا يكون ذلك الاسم آلة يرجع الضمير اليه في الصفة بتاويل الوصف

لعدم صحته في قولك يا مستو يا فتية المؤنث كما سيجيء اي مذكرا غير مستوله تقرب

عندهم ان الهاء ان اذا اليس بها اصوت بقطع الاعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التذكير

كما في زيد ناخر من زيدكم فلذا قرر فعل فعلا بالوصف المشتهر وهو لفاعل مذكر غير

مستوح المؤنث في الصفة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث على فعلاء

فقوله لا يكون بيان لعدم الاستواء بل يكون آه اضراب عن قوله غير مستوى تخصيص

بعد تعميم اشار الى ان المعتبر حالة التي في الصفة التي تجمع بالواو والنون ان لا يكون

المشتركة بين المذكر والمؤنث

المذكر غير مستوح المؤنث في الصيغة اي فيما لقرينة فيها اذا الغالب في الصفات التي بين

مذكرها ومؤنثها لبا التاء لعدم مها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام

والمرءة قامت والغالب في الاسماء نحو زيد الفرق بينهما بوضع يخصص وضع كل منهما كبير وناقة

جمل وناقة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر وحمراء

والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكمار وامراة وبرجل برجلة وكل صيغة

لا يلحقها التاء فحكمها من قبيل الجوامد فالمذكر يجمع هذا هو الاضراب عن عدم الاستواء

مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث فعلاء اجاب عن هذا الاصل الا فعل

التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصفة ولعل ذلك جبر لما فاته

من العلمية الفاعلة والمفعول الذي انما يجعلا لاجل الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون

في نحو سنون وارضون ان لا يكون الاسم المذكور كما اشار الى قوله ولا مستو يا عطف

على قوله افعل فعلاء ولا زائدة تاكيدا لنفي والمستو يا صفة لموصوف محذوف والمعنى

ان لا يكون الاسم المذكر اي الكائن صفة للمذكر اي مجردا عن التاء مستويا ذلك
المذكر في تلك الصفة اي صفتية اي صفتية المؤنث بان يستعملوه للمذكر والمؤنث صيغة
واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الرضي بان هذه العبارة يستحق عليها قوله
فمذكر عام يعقل لانه مستوى يا عطف على اندفع فعلة الخ فيكون المعنى وان لا يكون الوصف
المذكر مستويا في ذكر الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء
في نفسه مع غيره ولا يبني هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح
قد جعله راجعا الى الاسم المذكر فتكلم بما فانه مزلة الاقدام فتامل علمه ومما قيل
ان خلو علامة خارج ولا تستوي فيه مع المؤنث لان فعالة تستوي فيه المذكر مما المؤنث
فليس بشيء لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مستويا مع المذكر لزم الليس به جمعه
حال التجرد عن التاء وجمعه حال الكسر بها بكسر السين تنبيه يلحق انها ليست بجمع سلامة
في حقيقة وجار سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التغيير كسرون واعين عشرين وجاء في
بعض ما هو من تمام الدار الكسر بخرقاوين وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم
يسمع فيه التغيير والمائين والثنين ولعل ذلك لان لا عقدا الا بكسر بين الضم والفتحة بفتح الثاء
للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة وكان الواو والنون في مقام الالف والتاء فحكانه قيل
ارضات وكل من شكل على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كرعدا وظاهرة كخفية
اذا كان صفة كعصبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كحولة وميضة وجب بالحكاية
عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ان لم يكن
تحت قاعدة كلية وهي قولهم صوب ما جرد نقصه من ذي التاء الحذف
لا يكون مذكر لم يجمع هذا الجمع مثله الا ان كسرت او غير مغيرا كشيوخ حيض نقصه كيلا يفوت
من ذي التاء خرج ما جرد نقصه وليس فيه تاء كهار فان اصله هاء بدليل هياة بقوله المحذوف
الجر خرج عالم يحذف عجزه كدوقة فانه يحذف الصدر وبقوله معتل العين لا يكون عجزه
معتلا كشاة وشفة فانها يحذف العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة
وشفهة بقوله بما لا مذكر له خرج ما له مذكر كهند فان له مذكرا وهو هن وقوله بجمعها

هذا الجمع

هذا الجمع حال من ضمير نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فما دخل في هذه القاعدة
كسنين وبنين فليس بشاذ وما خرج عنها كارضين واهلين وبنين فشاذ الا ان
وتارة ما خصوا النيابة بالالف والتاء لانه عوض فيه الجمعية فانه غير حقيقي وكلوا
من الجوهري قد تدل كل واحد من المعنيين كما في رجال وسلمي والحالة والضابطة
كذا في الرضي اي شرط الجمع التصحيح جريا في ارجاع ضمير بشرط هضا على
النظم لعدم الصارف بخلاف ما تقدم فان يكون اي وفوان يكون والضمير المجرور عائد
الى المبتداء الذي هو شرطوا والشرط مع جزاءه في محل جزم المبتدا وكذا في الرضي
اي لذلك المذكر وانما يذكر للجمع لئلا يلزم اي لو جمع المؤنث جمع السلامة
ولم يجمع مذكره يلزم مزية الفرع على الاصل جمع بالواو والنون قال الصفة
بمعونة المقام لان الاقسام هاهنا ثلاثة ما للمذكر بالواو والنون وما للمذكر لهما
اصلا وما للمذكر يجمع بالواو والنون فالقسم يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان
يشترطان في صحة جمعهما بالف والتاء كونهما بالتاء كالهيئة فانها تجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع
بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمار وسكران يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما
كصفة وصفات فمن قال انه لا حاجة الى التقييد بقوله يجمع بالواو والنون بل المراد انه لا يكون
مذكرا صلا لزم ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يبن بشيء وان تبع الشارح الرضي في ذلك
حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر
فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض او ان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر يكون
التغيير فيه ذاتيا باعتبار اجزائه التغير العارض له باعتبار ما يجمع بالواو والنون كما هو
المتبادر بمعنى المتبادر من نسبة التغير الى التاء ان خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او
اعتباريا وليس مراده ان المتبادر هو التغير في ذاته حتى يرد عليه كان المتبادر من التغير
ذلك كذلك غير المتبادر عنه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر
باعتبار تكلف لا يصغى اليه وقد آل فلا تغير في ذات بناء الواحد بل التغير عارض لبناء
وانما سوغ التغير فيها حاصل في ذات بناء سوزهما حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصلا

قوله ولا يشاركه

قوله وليس بشاذ

قدم لكم عن قوله فان يكون مذكر
جمع بالواو والنون ٣ ٣ ٣ ٣

يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا
التغير العارض له باعتباره اجزائه ٣

بزيادة الالف افعل وافعال في الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع كثرة
واما اذا لم يحصر جمع الكثير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يحصر
الجمع والمفرد مشترك كالجامل ومصاح نحو ثلثة قروء والنكتة في ذكر التنبيه على ان القلة
الاقرار بالنسبة الى الشاهد جمع كثرة لقلة حيضهن عن الرجال اسم لحدث اي موضوع لمعنى
بسبب العارض على امر زائد كالشجاعة والعدالة معنى آه اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ
والقرينة على ذلك اضافته الى اسم المعنى والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاحتياج
الفاعلية والتبعية في التحيز فانه اصطلاح المعقول قائما بغيره تمثيل لبيان المعنى القائم
بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل معنى سياه
بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه تعقله انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث
تعريف الحكم تحقيقا من ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل
معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوع ما وقيد نظرا الى ان
قوله سواد صدر عنه آه عن اعتبار النسبة الى المحل في معنى مدلول المصادر نفس الضرب لا
مع النسبة واما ثانيا فلانها لغة لما في رسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما
ذات وهو اسم لجنس او حدث وهو المصدر اذ نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر فيها جانب
وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل والمراد في الرضي من ان معنى المصدر لا بد له في اي
من محل يقوم به ذوات ومحاكاة المصادر واقع عليه وهو التعدي وبعضها من آلة كالضرب
لكنه وصف واضح لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضح
نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فالم يطلب اذا نيو نظرا فاعلا وكما مفعولا
من ان النسبة الى فاعل غير مأخوذة في مفهوم المصدر فان لو جاز ان يقال المراد معنى قائم بغير
شرط الحدوث والتجدد بدليل عليه لفظ الحدث يقال رجل حديث اي بين الحداثة والمتم يسوغ
هذا القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل وقع توهم لزوم التجدد في المصدر كما يوهمه لفظ
الحدث فخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال وما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدر
والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني والمراد بحاصل بالمصدر آه في الرضي

جار على هذا الفعل اي اصله وماخذ اشتقاق فيه فيقال في حد من حمل ان المصدر جار
على فعله وفي تمثيل بتمثيل لا يجري على ناصبه والمكان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل
جار على المصدر فسر الشارح ع بما ذكر والمراد صحة الوقوع وكذا عبر ان مع الفعل المضارع
تمام يشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي يدل على المعنى المصدري واخر يشتق منه
الفعل ثلثة ما اخره ياء المصدر بزيادة هو مصدر اخر يوضع لفعل بعينه لفظه وما هو اسم
المصدر وهو نوعان احدهما ما دل على المصدر من زيادة في اوله الميم كالمقبل والمستخرج و
الثاني اسم لعين ستعمل بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشريعة
اخرج الثلثة عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان
اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو حذار وويح واوه ويديد قول
اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيد قوله
الفاضل الهندي تعبيرهم عنها بالمصادر وان كانت الاخيران مفعولا مطلقا اي
بطريق الوجوب فانها حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف فاعله ويعمل
بشرط وهو ان يكون بمظهر اغير مجدود ولا قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المصغر
والمضمر والمحدود اي الدال على المرة والتقرب قبل اشغاله ما يتم به مفعول ومجرور
وغيرهما في كل منها اختلاف بين النحاة ذكر في شرح المصباحي عمل فعله اي اللازم
والتعدي بتفسيره وباعرف لمناسبة الاشتقاق اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى
لكون معناه حدوث معنى الفعل وهو التجدد والذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا لان الفعل
اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط غير نظر الى الفاعل فقط
فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاء العقل وذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا
فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقدير ما بالفعل مع حرف المصدر فما قيل ان
عمل المصدر لامر ان المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشاره عدم
التقدير ولما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من غير اشتراط
المقال بينهما بل يشمل مذهبي البصريين والكوفيين لا باعتبار التشبيه اذ لا مشابهة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بينهما بين اللفظ لعدم موازنتهما والمعنى لعدم صحة مادته مقامه بخلاف
اسم الفاعل والمفعول فانهما يعملان لشابهة الفعل لفظا ومعنى بدون الاشتقاق لعدم
الاشتقاق منه عند الجمهور واشتراكهما في الحال والاشتقاق ليتقوى بتلك المشابهة

ولا يتقدم معمولاه جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور لكون
بتقدير الفعل مع ان هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقدير الفعل هل من شيء
تقدير بالحروف الساكنة ام لا ليس من شرط ذلك فمنهم من يقدر نفس الفعل ومنهم من يقدر
بان حيث المصدر مطلوب بالشيء متقدم واما اذا ابتدأ به فلا يحتاج اليه وذكر ان لكونه
اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما ولذا قال في البسيط
بالحروف السابقة وقال في التسهيل يقدر بالفعل بعد الحرف المخفف او المصدرية او
اختها ولا يتقدم عليه لكونه موصولا حرفيا تبلزم اجتماع التثنيتين اي
اجتماع علامتين احدهما نظرا الى المصدر نفسه كانه شيء فيجمع للعدد والنوع و
تثنيتها نظرا الى الفاعل لغرض اضافة الفاعل فيه وهذا ان لم فيه بالعلامة وان
حذف احدهما لكن لزم اللبس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل
واعترض عليه الشارح الرضي بانه يجوز ان يحمل ضمير المثنى او المجموع كما يحمل
الفعل والظرف فيقال الزيدان ضربا اثنين والزيدون ضربوا اثنين باعتبار الفاعل اصالة تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل فيقال
الزيدان هيهات في الدار والزيدون هيهات في الدار لعلم حال الضمير من كونه للاثنين او
من الرجل فلا لبس كما لا اشكال واجاب عنه الفاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل
والظرف مجاز بعلى الاستتار في الذي هو نائب عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف في اسم
الفعل ليسا عاملين في المستتر نيابة وان ما يطلق القول بانها عاملان فيه بنفسها فلا يرد
قيل الظاهر الاختصار في المصدر ان يقال الماكان يحذف فاحذفه فالى ضمير
فيه لا لتباس بالمحذوف والجواب ان القول بالحذف مبني على عدم الاشتمال اذ على تحقق الاشتمال
لا حذف كما في الفعل وكذا الحال في اسم الفاعل آه فان تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل
لا باعتبار نفسها فلا حاجة الى اعتبار كما اعتبره الفاضل الهندي لان النسبة الى

تأمل

فاعلها اي مطلقا سببيا كان او اجنبيا غير ماخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى
معين اي معين كان ماخوذة في مفهومه ولما كان مفاده الطابق غير مستقل بالمفهومية
وبخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ماخوذة في مفهومها
مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية مع ان اعماله آه اشارة الى دفع ما يرد من
اضافة الى ان الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله يقضي آه فالاولى ان
يقول اضافته الى الفاعل اكثر وجه الدفع ان الجواز بينهما بالنسبة الى اعماله متوافقان واما
من الرضي آه بالنسبة الى عدم جوازه في اسم الفاعل واما اليه نصب البعض وفي
الرضي وليس اقتضاء اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل لانه بعضها اضيف الى الفاعل
اذ كل جزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذكر ذات شيء ما بالفعل فيمكن ان تقاله
ان الصدر المضاف فعلي في العمل فيما عدل الفاعل المضاف اليه كما يدل تعليل الشارح ولذا
عمل المنون في المفعول والمضاف في محله وقد يضاف الى المفعول اذا كانت قرينة على
كونها مفعولا وذلك لاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب
البعض الى عدم جوازها ولم يجئ في القرآن الا ما روي عن ابن عامر انه قرأ زكى ربكم بكم
عبد ذكريا بضم الدال والهمزة ولكن جوزه آه وايضا قد يقع عاملا بدون التقدير
نحو قول العرب سمع اذني زيدا يقول ذلك وقول اعرابي اللهم استقاني ايا كم كنه قد نوى
للزم وان ترك الاستغفار مع علي لبسعة عفوك يعني في شرح التسهيل صرفا قدره بقرينة
المقابلة تقول له بك لا فانه اذا كان بك لا فهو مفعول مطلق انيب لكنه ليس صرفا من غير تجوز
آه في التسهيل اذ للمثال قد ذلك او محذوف عامل لازم كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي
ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان او متعديا
فيه خلاف فعلى هو العامل والفعل هو العامل الى المصدر آه اي ضمير كان راجع الى المصدر
وبدلا اجزء بتقدير الموصوف واذا لم تقل ان المفعول المطلق بدلا عنه مجازا لجواز المعنى لان
الكلام في المصدر وهو فقد قطعه فان الضمير فيه راجع الى المصدر ... بدلا عنه
ليس المفعول بدلا عنه حقيقة والا لم تقدر الفعل قبله فلم يغتصب به عند بدل مجاز الارشاد
مسك ولم يخرج اظهار مع ضمانه بدل عنه ... عمل الفعل الاصالة ووجب اضماره لعارض لا اثره

مكانت كل اللبان تفسيرها
ذات ماخوذة وذاه النسبة
الى ذات اضافة الخ

لكون الفاعل

الظاهر

في تقدير الجعل للنيابة اي لاعتبار كونه مصدرا لكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه
فاذن عمله ليس كعمل المصادر بالقياس مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح للمصدر بتأويل
المصدر بحيث يكون مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالمتقدم الاول كما في الرضي من جواز تقديم معمول اذا
كان مثل لا لعدم كونه مثلا بان مع الفعل حيث لا يغير ما ذكره الشريف نكتة للفصل بين
القسمين لا يخفى اي حدث اي معنى قائم للغير هي في نسبة الاشتقاق اليه بخلاف باقامة
المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي كان اشتقاق
اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل والفعل من المصدر ولم نقل اي مصدر كما في الرضي ويكون التجوز في اسناد تمام اليه
لان نسبة الاشتقاق ظاهرة بينه وبين الفعل بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن يتلفظ
موصوفا آخا شارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولكان تقول في الاشتقاق
معنى الوضع نوعا وعدي اللام للاجل اي الفعل بياء لرجع الضمير المدغم توهم رجوعه الى من
بناء على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات اي لذات ما يعني ان من موصوفة وان يعني
في اسم الفاعل كون الذات البهمة منسوبا اليه كما توهمه الفعل على قوله به فانه لضرورة الاستناد
تولد لان ما جعل اسم فاعل فيه ان اسم وهو كونه شاملا لمن يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تعم
تقصد التغليب لكن مقام التعريف يابى عنه ويفيد ذلك من الاسماء المشتقة ويكون من قام
الا لانه المتبادر من وضع اللفظ للشيء لكونه تصدا ان عرض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل
نحو زيد يقاتل عمرا وانا نضرب من قال ومستقبل منه يجتمع عندان هذه المعاني تنسب بين
الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما سعيا دون الآخر فلم يتعرض الشريف لذلك لانه مبني على ما ذهب
القلة من المتكلمين من ان الضرب قائم بالمتضاربين والجوار بالجارين والاخوة بالاخوين
الى غير ذلك من الاضافات المتحدة في الجانبين والحق مع قيام الواحد بالشخصين فقط
بل القائم بكل منهما غير مغاير للقائم بالآخر غاية الامر اعتبار النوع وما قيل في رد هذا بان معنى
مستقر مبتدأ قام به متعلق من قام به اقرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة السكر
مرجع عما يرجع جميع الاضافات حتى الاضافة الى اضافة اخرى والفاضل الهندي فانه

كذا في الرضي على صاحبه المذكور والمنفي نحو ما ضارب الزيدان ونحوها ليشتمل نحو هل
ضارب الزيدان مفعولها ومقدار نحو قائم الزيدان ام قاعدان من حروف النفي
صحيحا او معتلا نحو انا قائم الزيدان المتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم
يرفع بدون كونه ماضيا وقد يصدق ذكر مفعوله لانه لو لم يذكر جاز ان لا مضاف نحو هذا
ضارب امس وجبت الاضافة لكي لا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب
امس بالسوط لانه يكفيها الباقية الفعل اضافة معنوية بيان حاصل المعنى واما التي
للتعريف فهو ما تميز اي من حيث المعنى او طرفي اي في المعنى او حالي ذات معنى او مفعول
مطلقا اي اضافة تعمي معنى معمول الخبر اي من حيث المعنى لانه لا عمل له في اللفظ
بنفعل مقدار وهو ما يستقيم في مثل هذا الظان زيدا امس قائما الزوم حذف احد مفعولي
ظان واجيب بانه كما يجوز ذلك مع القرينة واه كان تعليك او بان المثال مصنوع والصحيح
هذا الظان زيدا ما يا وقال السيرافي انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم
يكن الاضافة اليه بتغيير صيغة آه ليس المراد بهذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا
كما قيل بل اشارة الى ان من ابتدائية بمعنى كون الجزء لها موضعا انفصل عنه الشيء ونحوه
منه فيؤل المعنى الى ما ذكره الشارح تم وعلى التوجيه الثاني من التبيين لانه يصح اطلاق
الجزء بمعنى ما قابل فلا غبار على التوجيهين حينئذ يخرج آه احترازا عن نحو ضارب
كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار الحيثية قوله للمبالغة اذا كانت للمبالغة لا بد
من هذا التقييد على التوجيه الثاني بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه صرفا للكلمة من عدم
التبادر اعني التبيين في التوجيهين متساويان وما فيه من معنى المبالغة آه لان
المبالغة تصول التي الى كاله فيفيد فوق معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم
التفضيل فان فيه اعتبار زيادة مقيدة بغيرهما لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لا يعمل
اسم التفضيل باجماع على ما يفيد التثنية آه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم
لكونه اشرف فيتبعه في حكمه ومع التعريف اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف اي ولو
لجنسه وان لم يكن هنا اسم الفعول اي المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير بقيا الفعل

بالضرب اي ان تعلقه عليه لان المفعول هو الحدث من فعل اي حدث سواء كان متعديا
بنفسه او بحرف جر والباء لا زما غير متعد بحرف جر احترز بالاول عن المفعول عنه لمن
وقع عليه حقيقة او اعتبارا كالشمول وجدت ضربا لهو موجود وعلمت علم خرجك ضعف
معلوم فان الايجاد والعلم تعلق بالمعدوم كما في وقوع الفعل على المعدوم حقيقة
لكن الفعل لغيره وقعا عليه دون بعده عند بما يدل على الوقوع من حيث الوقوع عليه لان
التعلق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية فخان الولي ذكره في تعريف اسم الفاعل
والاكتفاء به هنا كما خرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له
لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الفعل الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه
ويدخل في التعريف الصفات التي بمعنى المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون العين
نحو سر وفعل بفتحتين نحو لفظ بمعنى ملفوظ وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة
وفعل نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة فيه على صفة
اسم الفاعل وقد شذ نحو ضعف فهو مضعوف وآثركم فهو مأثوركم واحم فهو محموم
واخزن فهو مخزون واحب فهو محبوب لخفة الفتحة وكثرة المفعول اكثر من ان يكون لفعل
او اخذ ما على مخالف الفاعل ولم افقه المضارع الذي يعمل عمله والفرق بينه
وبين الفاعل اي عمل النصب اذ لا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان وليس في كلام
المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كالي
علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك ويبقى على نصبه باسم المفعول الخان بمعنى الحال او
الاستقبال وبفعل مقدر ان كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل من حيث انها
شبيه آه اي بعد اشتراكهما في كون كل منهما من قام به الفعل مخالفا لاسم المفعول فانه من وقع عليه
ومخالفا في اسم التفضيل فانه من اكمل من قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون
مع من والمراد بعمل المشابهة في اصل التثنية والجمع والتانيث لان جميعها انما ينشأ
لجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه لا يطرد في افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون
وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة بل قد يرد في الرضي وجه الشابهة كون كل منهما بمعناه اذ لا فرق بينهما

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الاعتبار للحدوث والثبوت على معنى الثبوت اى انتقاله بعد قطع النظر عن
التقييد باحد الازمنة وكذا يقصد به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل
اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة الثلثة لا بمعنى الحدوث بل
الذى فى تعريف اسم الفاعل بعد نقلها آه ولهذا قالوا ان فعيلا من فعل يفعل
العين صيغة مبالغة كعليم وقدير من نعل بضم العين صفة مشبهة وصيغتها
اى الصيغة المختصة بها فلا يناقض ما فى التسهيل من ان صيغة الصفة المشبهة
من غير الثلاثى المجرد يجئ على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة
بينهما اسم الفاعل على حذف المضاف والمراد اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف
شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من مركب اضافى الى معنى مخصوص قد يراعى فيه
حالة السابق وهو كونه كلمتين بدليل اسم الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين
ولذا اعرب باعرابين او الصيغة الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه ويكون اللام
فيه زائدة لان الاوزان اذا اريد بها نفسها كانت اعلاما ويكون كلمة التوجيه
جيء بين خلاف الظاهر سواء بينهما من غير اشتراط بشئ الى ان الاطلاق فى مقابلة
الاشتراط فمفاده عدم الاشتراط المذكور بقيدا اعنى اشتراط الامرين والمكان ذلك
مبنيا يجوز ان يكون بانتفائهما او بانتفاء احدهما بعينه الشارح بين بانه بانتفاء
انتفاء اشتراط النهمان فيكون فى المتن اجمال ما وهم ولما يكون اختلال الوكان الاطلاق
بمعنى العموم بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المانع
اى جعلها قسما آه لئلا يرد ان اضافة التقسيم الى المسائل سواء كانت بمعنى او بمعنى
لا دون ملابسة اى تقسيم يجعل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها
ويجئ عند فى المتن فالمعنى تقسيم الصفة المحصلة اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويجئ
فيرجع الى ما ذكره الشارح بقوله اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم اى تشبيه محمول
آه ووجه تشبيهه بها انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة الى الفاعل
الفاعل لا تلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة غير الفاعل بما هو مرفوع بها بالمعنى

فنصبوا

نصبوا ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ
لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ جارية على غير المحمول خبرا او نعتا او حالا
فى المعنى والدال على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن
الوجه فانه يتصف بالحسن وجهه اغير عما عن زيد بخلاف الشرط اى تتبيع
ذلك فان لم يجر شئ اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن اجريت عليه لكنها آيد لعلى
صلة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها يتقيم زيدا يتقيم الشهر اى يفصل
هذه الاقسام آه يعنى ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مستلزم جزئيا او
على ذهول قولنا وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدا والخبر وقعت مقول القول كذا قوله
كذلك مبتدا لان الكاف اسمية ولذا صرح بقوله اى مثل هذا التركيب وجزء حسن
الوجه والجملة مقول بعد مقول فكذلك الحسن وجهه والحسن وجهه جزء لقوله كذلك الا آخر
ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغيره الاسلوب الثلثة التى ذكرها الشارح والمعنى
فصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا وكذلك آه يعنى ان هذين القولين
مشتملان على تفاصيل الاقسام فى ضمن الامثلة واما قال لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق
فهذا حاصل تركيب المتن عندى موافقا للشرح فهذا التركيب ثلثة يعنى ان ثلثة وقعت
تاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد والمراد
ان الثلثة جزء مبتدا محذوف كما قال الفاضل الهندى لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه
يقول القول المكون مذكورا يترك العاطف اى بين هذه الاخبار الثلثة مع ذكره بين
الجزئين السابقين عليها متبعان اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقوله و
اختلف فى حسن وجهه والمتبادر ان يجوز ان يتوهم دخول اللام بعد الاضافة كما
اصله حسن وجهه بالرفع فاللام موجودة قبل الاضافة الصفة باللام اى
المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان الحسنا
وجهيهما والمجموع الزيدون الحسنو وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه كما فى
حسن وجهه كما يجئ كذا فى الرضى او بحذفها معا كما فى حسن الوجه

لقيز بدين شرارات العيس يضرب به المثل في لمحق من تعليق خرزات ولذا يقال للرذل والوضعاء

فان الودع محركة خرزة بيضاء يخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين فقد شابه

اه خ لقوله والجواب اي في الجواب المذكور بناءه حق هيئة والفارسي زائد كما هو مذهب الاخفش

او على تقدير الوما ذكره الشارح بقوله المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب

اشتقاقه آه قد مر بقي بنية ما يستوفي التعريفين فقد لم يقيد بمحذوف يخرجهم

يقدر بحيث يمكن ان يكون بحيث للفاعل قيد سالم يقتضيه وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى

تركيبا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي زيد قائما بتقدير وقيد سر حاصل اذا كان للفاعل

فائدة لما اشتق هو فحينئذ ان الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فلا يقاس فيها قليل

على الاشهر والا شتراك الفاعل فان المفعول لا بد له من فاعل فحينئذ ان الفاعل على

احد الوجوه الثلثة اذ الركيب معدى كما نحى اخرا واسما نحى الدنيا او خرجا عن المعنى التفضيلي

نحو آخر بمعنى غير وهي استعمالا بعيدان الوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة

فقد لم على احد الاوجه الثلثة حال عن غير يستعمل اي كائنا على احد الاستعمالات الثلثة وقوله

مضافا بدل من ذا واشار الى ان ذا عادة يستعمل في قولهم يجب ان يستعمل فان البدل في حكم تكرير

العامل وارد الغاء الدال على كونه مرتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا لما اشارة الى فائدة العدول

وهو افادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب لترتب عليه فلا يجوز وذكره

اي كونه مذكورا لغوا الحصول الغرض وهو تعين المفضل عليه باحدها وليس المقام

التاكيد وليست بالكثرة آه على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة في الكثرة والغرة الغلبة

الا ان يعلم استثناء منقطع كما سبق يكون للمفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل

خاليا عنه اقول المحذوف اكثر لم يعرف عند النحويين لكونه افعل غير منصرف فاسمع ما نحكيه لك

حواشي

ذكر مبالغة

متمما

كما في قيل لانه مختص بالغايات وشبهها زيادة موصوفة آه فان يقصد بتاويل العدد

المجهول بمعنى المفعول المضاف الى زيادة اضافة الصفة الى الموصوف كما ذكر لا يصح حمل ان

يقصد على احدها اي ما اضيف فيه اشارح الى ان الاولى ايراد ما يدل بان الاية غلب

القتال على غيرهم في صنف بعضهم وهو ما عداه ولم تقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب

ان يكون بعضا منهم غير مقيدة فمعنى الاطلاق العموم لارفع القيد حتى يكون مفاده الزيادة

في الجملة اي قطع النظر عن الصفة اليراد الزيادة على الغير اما حوذة في معنى من فلا يلزم

اعتبار الغير مخصوصا او بعضه وتخصيصه عطف تفسير على التعيين يعني ليس المراد بالتوضيح

ما هو المصطلح اعني ما يخص بالمعرفة كما في تلو الصفة تكون موضحة وقد يكون مخصصة بل

معناه اللغوي اعني رفع الابهام تمام الكلمة اي صحا متمما والقام لا يفصل بينهما الا بجمل افعل

ذلك اية تاويل وقد يقال بينهما بلى وفعلها نحو على احسن لو اضفت من الشمس الرفع بالقاعلية

يعني ان الحكم بتعين عامل في المظهر مطلقا البصري لانه يجعل في الظرف والجار والمجرور

بواسطة حرف كمرر بزيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد

بالقاعل والمفعول بيرا لواسطة تقييدنا بالقاعل اي لا يعمل بقي فاعل مظهر بقرينة المام

مستثنا فان فيه العمل بالقاعل فاندفع ما قيل انه يصح حمل على الاطلاق والاستثناء من

مطلق العمل يكون محققا في ضمن الرفع بالقاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة

الاستثناء فانه يعمل فيها بالرفع واما خص المظهر آه في المغني في باب الظروف من الشكل

الاول فخرج عند الناس بتمامه كان قولك ان قدم فاعله لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم

يثبت وعمل افعل في الظاهر في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدا لزم الفصل

به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن حروف على ان الوصف خبر المخصوص

محذوف وقد رهن المذكورة تاكيدا الضمير في افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من

المظهر هيئة مما يعم الضمير البارز وان المراد بالضمير المستتر على ما نص عليه في الرضي وان معنى

قولهم لا يظهر اثره في اللفظ انه لا لفظ ولا اثر وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية بالمشابهة

الفعل كاسم الفاعل ولا لمشابهته كاسم الفاعل كالصفة المشبهة لان هذا العمل

آه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله وكانه لما كان آه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام

كلمة فاعل

وعطف احد الدليلين على الآخر نافع ان يكون في الاستدلال الاول قوله لانه يسوغ فعل
بمعناه وقوله لان الخ الى آخره لدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر
مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والوصف
فيعمل النصب ما هو متشابه في الجملة وان لم يكن بمعناه وهو عمل اسم التفضيل
لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس بفعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة ايضا
سببيا بان الحاصل قوله صفة لشيء وهو في المعنى لسبب واشارة الى ان المجموع شرط
واحد نشروط العمل ثلثة كما مر جوابه ولم تقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي
وغير السببي كما في المفتاح والتلخيص الصفة السببية وغير السببية مشتركة والذم
بقيل السببية بالاضافة الموهمة للاختصاص نقد عند المشهور نعم اصل الحكم ان يطلق على
المتعلق اسم السبب دون السبب كما مر اشارة فيه لعله سماه سببا لان الكحل في هذا المثال
سبب عين الرجل وعين زيد لان عينها سبب للكحل وهو سبب لها باعتبار اي
بالنظر قال العبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في يفضل
اي متلبسا بهذا كذا الثاني حال من ضمير وليا متعلقين بمفضل حتى يلزم تقدير شبه الفعل
عن الفعل عن جر يتعلقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه هكذا في الرضي ويحصل با
عطف على يعمل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر كالصفة المشبهة
فانه ايضا لا بد لها من موصوف في اللفظ ومتعلق سبب لذلك الموصوف نحو زيد فهيم
لا غطاء آه تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر سببا الى ضمونها ليخرج نحو غلام
عمرو فانه يعمل على الاشتراط المذكور ولم يمثل بنحو آه لعلة باعتبار عليه ليسهل متعلق ليلابس
وكذا كل مثال ضم هذه المقدمة ليستقيم التعليل وهذه العبارة محتملة لان يكون معناه
لانه اي احسن بعد النفي او قبله النفي توجه النفي الى قيد لما ذكر الشيخ عبد القاهر من ان كل
كلام فيه قيد نفي زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة بقي اصل حسن
الى قوله يكون احسن آه زائد لاحتياج البيت في الثاني كون احسن بمعنى حسن وذكره لان هذا
المثال لكون في مقام المدح يا بان يكون لنفي الزيادة فقط بل لا بد فيه من نفي المساواة
ايضا ان يعمل احسن آه لم تقل بان يكون احسن بمعنى اصلا لان اسم التفضيل المستعمل

من التفضيل ليكون بمعنى اصل الفعل لانه اسم فهو هنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه مجرد عنها
عرفا اي جريا على العرف في نحو القائل الملك كريم على التجريد عن الزيادة الدال عليها اللغة بقرينة
مقام المدح وكذا تجريد من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله
وتوجه النفي الى حسن رجل متعلقا الى حسن زيد بالنفي اي سببا لنفي هذا الاعتراض
مختص بالمعنى الاول لان الوجه على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون المفضل عليه النفي
بالاعتبار فيما يكونان متغايران بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان تقول في
الجواب فاذا زال النفي مناد على فساده من حيث انه سبب ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل
هذه الحيثية اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معه لاعتبار الزيادة او
باعتبار معنى الفعل والمقدم آه بان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه منه في عين زيد الكحل
تفضيل كما لا يخفى فيزد كون المفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد واللغط والركاكة
في المعنى مع انهما ليسا في بيان المدعيات العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل في الظاهر
الاولى عمله في المظهر يلزم التفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لا في كل عبارة تؤدي
معناها فقد يرفع مع وضوحه قد خفي على السبقي فقال ما قال علة الكحل اي مسئلة
عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فان الاضافة زيادة في ملابسته بين شيئين كما ان يكون
الوصف سببيا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا لا يكون منتفيا وما عرا عنها في
استعمالاتهم هو نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ويشكل عطف
على تسببية وتطبيق آه عطف على الاستدلال والاشارة الى التطبيق حاصل ما يحصل ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل ... مثل ما ارى آه وهو احسن منه بقدر آه اشار بزيادة لفظ مقدار الى
ان المختصر ههنا ليس بطريقة الحذف بل بطريق التلميح لظهور المقصد فلا يرد ان حذف
المجرور واثبات الجار وحذف كلمة في مع ابقاء ما خلفه على الجر لا نظير له في كلام العرب
لانا المفضل عليه لا بد له ان يكون من جنس المفضل وعلى الرضي حيث قال هو على حذف المضاف
اي من كحل عين زيد لان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية
يدخل المفضل لا يكون من قبيل آه والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك

التغاير بين المفضل والمفضل عليه

في المفضل قوله ليس هذا بمعتبر

راجعا عقل عند الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم الحدوث هو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لا كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر يكون في آخره تاء الفعل سيبويه الدال والزمن او الاقتدار والزمن وربما يقال ان الاسود معناه المتصف بالسواد يعني ساجي يعني سياه بودن فالجواب ان السواد ان كان الصفة المشبهة تدل على معنى الثبوت المنسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد الاتصاف بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد بالمعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم ان النسبة ليست ما خوذة في مفهوم المصدر وقس عليه الوجه الثاني

حاصل الجواب ما ذكرتم من معنى المعنى لا يصح في الاسود اذ الحدث الذي يفهم منه ليس معنى متجددا

قوله ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل النسبة الى فاعل ما اي فاعل معين اي معين كان وانما اعتبر تعيين الفاعل اذ لو كان المغير في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا الا يستعمل الا في النسبة الى معين نوع تعيين ولا احتمل الصدق والكذب وجعل من غير ذكر الفاعل وكل منتج حمل على شيء هو آلة الملاحظة طريق فيها اي آلة تتوقف عليها ملاحظة احدهما بالاخر لكن كانت نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية تصح ان يقع محكوما عليها وبها الا استقلالها بالمفهومية وانما هي جزئية فقط والاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها كما مثل فيه يكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان الواقع فانه حرف بالمعنى المذكور للملاحظة التبعية فلا يستقل بالمفهومية الا ان يضم تلك النسبة تام يفهم الذات المنسوب اليه الحدث نعم ان يكون المراد به آه اذ لا يمكن ارادة الذهاب الا مع اقتران الشيء ينفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى آه لان المراد به لفظ المعنى بدون الوصفين ليس مفاده المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية لكونه جزئية وهذه النسبة غير مستقلة فحق صيغة قوله في تفسير ما اريد من ارادة ولان المتبادر المعنى المطابقي بل لعدم اذكار قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاسلم الشامل على نحو واحدا تحقق اي في الفعل ليس مستقلا بالمفهومية لما مر من ان المعاني الحرفية آلات لنحو احوال الطرفين من حيث ان تلاحظ احدهما بالاخر الجزئية لا تنافي ملاحظة حيثي هذه الجزئية فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداء الحقيقي وغيره ملحوظ قصدا توهم فهو صفة آه الغاء المجرد التراخي في الذكر فان بيان قوله المقيد متاخر عن ذكرها وبقولنا وضعا عطف على اخذ في اي فبقوله مقترن حين الاخذ الفعل اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا آه وبقولنا في الفهم خرج ما ليس الاقتران وضعا في التحقق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدث اي يكون قيامه به وحصوله عقيبه اي بحيث لا تنفك ذاته عن صفة قائمة في الحال او الاستقبال وان لم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشرط فائدة قيد في الفهم هنا وكاني بمن لا اسم له يقول لو كان الواجب عليه ذلك لقيدتها وخذا بان الذكر توهم انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقولنا وضعا منقولة عن المصادر او غيرها كالمزيد والمجرد والتفصيل كاني العالم اما جوهر او عرض اي منقولة مفصلة هذا التفصيل فلا حاجة الى جعل بجميع معاني كل واحد جعلا او بمعنى الواو او نقل الى الاستعمال في المعنى الثاني للعلاقة من هذا المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع حقيقي قيد الشرط الوضع الاول في تعريف الاسم ولم يقيد هنا بها للاعتبارين وهنا لجواز الوضع بخوتير بين وشكر فانها موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقي فاعتبر وضع فعل باعتبار وضع آخر اسم في المنقول يعتبر الوضع التحقيقي في المشترك بين الوضعين ودخل غير عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في الاثبات الدخول لان تقييد في تحقيقه بقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا استعمالا او لا الاتصال السكاكي اي في الاستعمال بحيث هذا المعنى الاول الذي ايضا المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة المنسلخة عن الحدث بدخل غير لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المصنف في الامالي لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم تقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعل ما بمعنى قولنا تحقق الى فاعلها انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد في نحو ثبت ذلك حاصل ولم يذكر كان وانما قصد بالاتيان بها الى المبتدا والخبر معنى بالنسبة الى المبتدا مخبرا عنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انها كان لا تدل على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على الزمان فقلت لكم ذات عاملة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في شيء من الاسم والخبر انتهى وفي الرضي وما قاله بعضهم من سمعت ذا قصرته على الزمان
دون ليس بشيء اه وهم من كلام ابن الحاجب الافعال الناقصة غير مرضي عندنا
الحدث الا ثلثة فالراد باحد الازمنة الثلثة احد ما ذكر فقط لا الاعم منه ومن الحدث
مقترن اي لوازيد الوحدة فقط للصدق على المضارع ايضا لانه بحسب وضع مقترن
باحدها فقط وان عرض له التعلق بالتنكير المستفادة من الدليل اي فيصلح
عليه انه يقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فتنكيره يقتضي الشرط ولي بالجزاء بلا
تحكم يقتضي اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقتران اولي واظهر اما بيستعمل
اي يجب الوضع فالمراد انه سيتعين للتكثير فلا يصح الحصر بكانما اولم يخلوا كلا بد
فيها من التحقيق نحو انه يقال اليد في الماضي للقرب من التوقع او يقدر في المضارع
التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك واما تذكر التوقع
لعدم لزومه اياها في الاستعمال للقرب الماضي اي الزمان الذي مضى بناء
على ان المعاني الحرفية جزئية وحمل على الفعل الماضي بحوج الى حذف المضاف فلا يخفى
باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمين وشيء من ذلك المذكور
لا يحقق الا في الفعل الاصطلاحي ولذا لم يرد الضمير اي لا يتم شيء من ذلك بدون
ذكر الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لامتناع فهم شيء من ذلك بدون
متعلقه وهو الحدث الجزئي وذكر مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين
ماخوذة في مفهوم مدلولها اه وحمل السين اللام للعهد اي سيبويه الاستقبال
دون سائر السيات لنفي الفعل اي الحدث الجزئي كما مر وكذا فيما سيأتي
الا في الفعل اي الاصطلاحي كما مر لحوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الا لتحصيل
تانيث الفاعل فالوجه ذكر التقليل بعد قوله ساكنة والصفات اي والخوان لها
فاعلها استغنت الساكنة بسبب تحرك الثاء المتحركة الدالة على تانيث الفاعلة وفاعلها
للاتحاد بينهما وبين فاعلها حال من تاء التانيث وقيد اشارة الى انها في الاصل
متحركة اسكنت للفرق بين تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة
بالام لاختصاصها بالاسم لحفة الاسم وثقل الفعل اراد انه وذلك لان

فيما اذا كان المقام استحضار صورة ما وقع نحو كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل
ان يحكي بالحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صح بان المراد من الحال ليس عبارة
المعنى زمان الحال في الحجج آتيه آه بقيته لما قبله فلا يتوهم استدراكه او لم يكن اورد ليعلم
لقد لما بقيته يعني ان اتباعها الرفع اللايحكي لا حظ لها في ذلك لان تقدير اي
على الاستقبال وقد تصدر من المضارع هنا الحال على سبيل الحكاية وكما تكون قصد الحال فاقصد
الاستقبال فيفان خلا يريان يقعد بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه حال لا جائز لانها لاختصاصها
بالاسم لا يدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقدير ما يثبت
في كلامهم وكذا العاطفة تقدر حتى لتفهمهم انها لخصوص استعمالها من مجازة وعلى توهمهم انها
عاطفة كما في العباب كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب
الا حقيق التصوب بعد الفعل حرفا جر متعلق بما قبلها لان يقدر كما ذكر لا يطرد في نحو
قوله تعالى فزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الثاني لئلا يغير الثاني تكلف
لانه على البضرورة ليكون داخلة آه اي يقدر المبتدأ والخبر ما هو الاصل في حتى وهي
دخولها على الاسم فقط كما توهمه بعضهم لان غاية الاصل يقتضي دخولها على المجرور كما على الرفع
سيأتي لما بعدها فانه يخرج سرت حتى تطلع الشمس وكما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى
ادخلها ليحصل الاتصال المعنوي يعني ان حتى لكن نهاية في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية
يقتضي الاتصال المعنوي والمعنوي يصيرورتها حرفا ابتداء والجملة المتعلقة بعدها لم يتحقق الاتصال
المعنوي كما ستعرفه في معناه الحقيقي شرطها السببية المناسبة لمعناه الحقيقي فان السبب يقتضي
وجود المسبب قلت لم لا يجوز ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية فلكن لوجه آخر
كثرة غايتها قلت فيجوز خرجت حتى تغيب الشمس بالرفع الآن قيد به ليصير المثال نصا
في المطلوب تحقيقا كان المثال السابق نصا في المطلوب حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع حالا
عن قرينة الاستقبال والحال ظاهر انه لحال كذا في الرضي والظاهر ذلك لما في بيان مثال المتن يحتمل
عليها نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونة السير على صفة الخ في نفسه
سبب للدخول واما احتمال تقدير بخرجه مستقبلا فانما هو مع قول كان الاعتبارات الانتفاء

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حصل

في وقت حصول آخر على حذف في ثالثة مضاف قال الرضي
صفة لحال يليها وهو يخالف سيجيء
وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القيم المضاف اليه الآخر مقامه فيفيد المعنى على
تقدير عدم حذف لكن بخلاف في التاء تر بخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير فتقدير القليل
للجار المجرور انما هو بداية قاعدة فان الوجه الفتح بفهم المعنى من غير شعورهم بالتقدير
متظهر بالوقوع اي في وقوع سدا وله بالنظر الى الخبر وان احتمل عدم العقل عدم الوقوع
مع الشك في وقوع السبب الفاء سببية لا فلا يمنع استحقاق الجزاء بعد السبب
فانا اخل بصحيح لكن حرف اعطف يجعل الجملتين فحتى الفتين كالتقدير المبتدأ لا على كان سيء
اشارة الى ان المقام تقدير مبتدأ ليس تجيء هنا الظرفيتها تقي عليه كان سيء
يقدر بجار فيكون عطف ظرف بان بعد اعتبار تقييد بقيد التامة لكنه خلاف المتاهر
صلاحية آخر ان تقدم القيد على المعطوف تقتضي المشاركة بخلاف ما اذا تاخر فانه يحتمل المشاركة
وعدمها هذا ما قالوا وهو الظاهر السابق الى الفهم التي ينتصب آخر احترازا عن كلام كي التي في قوله
يجيء كيلا تر فانه ترفع بعدها بتقدير ان يكي واشار الى ان رشال الانتصاب
عند ما ذكر في السوح فانه رشال التقدير كلام وانما اعاد الدليل والمدعى المذكور بهذا
التقدير بعد الوجه الثالثة اجمالا في كلام المجوز اختلفوا في الكوفيين فيما حيث قالوا انهما
ناصبان بنفسهما وهو بعيد عند افهم في حتى الظرفية كما هو حرف جر ينتصب بها اي بتقدير
بعد ما فانه ظاهر للاسطة وفائدة التقييد الاشارة الى ان رشال الانتصاب وليس احترازا عن حتى
هي يعني ان كلام التاكيد خبر ابتداء محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر او معنى
واشترطوا صاحب المغني التكوين النفي بما او لم او لن يعني عدم الاشتراط فانا اللام في قوله وما
كان هم لتنزل منزلة الجار لنفي قرائة الكسر كلام الجحد عندهم وعندك ان شرطوا واللام بمعنى
كي فانه قيل لا حاجة لهذا السوال لان اللام عندا الكوفيين زائدة لتاكيد النفي فالفعل
المصدر بعد صلة الحرف بعد ذلك اعني قاصد الكلام الخ ينتصب آخر مقصود من هذا الكلام
ان المراد بالعادة المعهودة فيما سبق وان الشرطيين لتقدير ان بعد حالا لتصيرها كما هو مذهب
الكوفيين وان تقدير شرطين جزاء وليس على سنن الطريق السابق متعلقا بالانتصاب
الملحوظ فيهما الذي ليس هنا جزء واه وليس متعرضا بخصوص هذا التقدير فليتدبر ناصبة

او بتاويلهم المراد الحاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعلهم خبر جزء القوله
والقاء مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين
نحو قوله تعالى وما بين ذه لهم فيعتذرون وكذا في الواو والى
سببية لما اطلق للجملة على الجملة فلا شيا في كونها العطف اللازم على القول تغير اللفظ
من الرفع الذي هو اصل لوجيب الافعال لما ليتر عن النواصب ولجوازم الى النصب
لا تغير اللفظ في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال لم تغير اللفظ على تقدير المعنى
اي تغير معنى العقل من الحاليتر الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذي هو التعقيب
الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقديرات وهو علم الاستقبال وما دل العقل
بالمصدر الذي يعطف المفرد على الجملة في المحل لم يسن الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب نحاة
في النصب شيان ورفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء لا يحتاج الى الكلالة
عليها او يكون رفع المضارع على الاستيناف والعطف كما في صورة النفي في المخفي رفع تحدث
على العطف فيكون شريكا في النفي والاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا بلا عن ولكن
بتقديم الانشاء لان تقديم الانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه الحامل على الطلب
الذي هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف المستدعي جوابا بصفة النفي
مستقيمة لكونه في معنى الانشاء عن توهم انما قال لتوهم لم لا رفع احتمال عطف الجملة
حصل نصب المضارع الا ان تقول توهم ربما ان بالتبادر بغفلة السامع عن النصب
جملة معطوفة من غير ان يقصد بسببية احدهما على الاخرى وانما يعتبر قصد السببية
فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخرى باعتبار انشائها كما في الطلب او في
غير النفي ويندرج فيها الدعاء اي المراد بالامر ما يعم الحقيقي ومصطلح النحاة لا مصطلح الاصوليين
وعند الكسائي ما هو مدلول الامر نحو اتق الله امر وافعل خيرا فيثاب عليه او اسم فعل
تنزل فانا تذكا ويكون الامر غير مقدر لحلول السبب محله نحو حي هلا بمعنى جاء مجيء صريح الامر او في
واحد ما صريح كما في مثال الشرح واما ما قال نحو قولها تعالى في فتكن بمعنى فان قدر ما يشتق
شيء يجري النفي فيه الاستقبال واما ما يفيد معنى النفي كما يجري مجراه نحو استعملوا الامر
فلا ينصب جوابه كقولك انت غير اسيء فتعتذر بي وقد جوزه قوم نصب جواب كل ما تضمن

معنى القلة او النفي فيما سوف ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك تراني علينا

فتشتمنا اي لست بوال وقد يقدر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط عنوان تأتيني

فتكرمني او وتكرمني اتكن بعد الشرط والجزاء بمعنى انك فاكرمك وواكرمك لكاقا

للشرط بالنفي كما في التلخيص فينبغي في النفي بلا المراد بالنفي ان يكون صريحا

وضمنا كما عرفت نحو ما تاتينا فتحدثنا ومعناه على النصب فقصد السببية مع انتفائها

اذا القصد الى نفي الثاني كما يكون القصد الى نفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب وعلى

الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية لا يمكن نفي الاول لا تتفاع تحقق الثاني

الذي بعد الاتيان على القطع والاستيناف اذ على النفي يكون المراد ما تاتينا فانت

تحدث جاهلا عما لك كقولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقصد اثبات جهله وعلى

قولهم لا اراد ما اليه معنى النهي اما بصيغته او بغير صيغته لعلي ابلغ فانه بمعنى النهي

لا متناع ما يوجد اسباب السموات وفي ابراز في صورة الترجي تهكم واستهزاء على حسب

اعتقد ممتنع الوقوع مرجو في المغني فاطلع بالنصب عطفا على بمعنى لعلي ابلغ وهو على

ان الخ فان لعلى تقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حد للبس عباءة

وتقر عيني ومع هذه الاحتمالين يندفع قول الكوفيين ان هذه القراءة حجة على جواز

النصب في جواب الترجي حملا له على التمني فيجوز ان يكون تركه كانه ليس مذهب البصريين

ادعى فيه والوعيد وان كان مولدا من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام و

صار معنى الاستفهام وصار معنى آخر براسه تقدم بيد رجيعه وما بعد الفاء في

تاويل اسم كما اشتهر في الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدا وحذف الخبر كما مر في السببية

مع ان جملة العطف تاويل مختص بعطف الجملة نحو الذي يطير فينتصب زيد الى ما يكون الملقى

من النصب التصحيح على السببية وبعد جعله معطوفا على مصدر الفعل المتقدم كما يكون

نقضا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدا محذوف الخبر فانها حينئذ للسببية فتعطف بيد

احتراز الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية اليه والتخصيص على السببية معناه ان

يدل على السببية قطعا وان جامع العطف وهذا يكون فاء السببية لعطف الجملة مدلولها

جملة نحو البتة فحمل على الضرورة اي على خلاف الاستعمال ثبت احفظ واقبل

ويحتمل

لكنه على تقدير تسليم اكل السمك وان تشرب اللبن كما نقل الواو والحال وغيره يعدل عن خبرها
على المضارع المثبت انه نفي ويمكن ان يقال انه من قبيل قمت واصك وجهه كما يتقيد المستقبل
في الواو داخلة على الاسمية تقديرا الخ يتعجب آه لم يتعرض هنا على كون قوله بشرط
خبرا وان الشرط لتقديرات اكتفى بما سبق بشرط آه فقوله الى ان الا ان
تركيب لغاني بلا وسيلة الدخول الا حتى لزم ان يكون المجموع سببا وقتيا لترتب
تعلق ينتصب آه اشارة الى ان الظرف خبر المبتدا وهذا الشرط اما هو لصحة الاخبار
فان كان الاسم الصريح مما يقع معطوفا عليه بان كان في محل يقع فيه عطف نحو ان الله
ان المكاسب وان لا يقدر لجواز عطف على محل الجملة على المفرد وان لم يقع عطف الجملة عليه
كالمثال الذي ذكره الشقيون تقديرا صريحا هكذا في التسهيل ويزيد واذا لم يكن صريحا
بل ضمنا فتقديرا بعد العاطفة المذكورة مشروط بشرط الشرط الذي سبق فالواو كقوله
للبس عباءة وتقر عيني والفاء كقوله لا توقد سعرا فارضي وتشكر كقوله اياي فاتقون عليكم
نعم اعقله واو كقوله تعالى الا ارجعا او من والام بجواب امر بمعنى لو كما اذا لم يكن صريحا
فتقديرا بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرط الذي سبق ذكرها واذا انتفى ذلك
الشرط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح
فمرفوع على الاستيناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله في صدر الفاء فانه قيل انه سيكون
يا عجبي الكاسان وتظلم فضوع لا جبار به او على احدها بناء على تأمل في تعدد
المعطوفات على حق شاك او يجوز العطف على الذي هو آخر المعطوفات الا يكون
اللفظ للزم الفصل بتعدد الواو في الساعة وان لم يكن اجنبيا يلزم الا ضمار
كون التفصيل مستدلا على معنى زائد على الاجمال انما الفرد في كونه قاصرا عن افادة التفصيل
لما اجمل يلزم تخصيص العام اذ قيد ان التخصيص بالذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع
لا بد للذكر من نكتة ولعل العلم لكل كثرة وقوعها بالغيا موالي بقم ويرد عليه آه على
على قوله تعالى ايزيد على اتيل رجعا الغير الموجود راجعا الى التقديرين لا يناسب ان يحتاج الى
جعله معطوفا على قوله ان جعل عبد المعنى اي لا يرد على التقدير الاول يرد عليه آه جعل الخ

ان كان توهم

ابقاء توهم راجعا على التقدير الاول داخل في التفصيل الوجه المذكور سابقا فكيف يكون
المناسب ذكره في الاحتمال مرة في الاحتمالات نقال والعاطفة بعد قوله واوجاد هنا
تعيدا بالنظر الخ ويجوز اظهار ان الخ الاخيرين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان وجاز
فيها فيما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشرح لبيان وجه الامتناع فيها من اللام الزائدة
وهو اني يتجه بعد فعل الامر الارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الاية
واختلف في هذه اللام فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمعلول محذوف دل عليه الكلام
او الفعل ما بعده بتضمينه معنى الاستيلاء واللام وما بعدها حال اي زائدة الله اعلم فلا
يفعل الفعل كذا في المغني نحو اعجبني قيامك آه اشار الى ان المثال اي ان المراد العاطفة
المذكورة سابقا وهي ما يكون قبلها اسم صريح فلم يدخل آه لاختصاصها واما الواو
الخ المذكورات سابقا والانتهاء اي مثلا والتلازم المعنيين اكتفى باحدهما فلم يطلقهما
الناصب بعد احد هذين لا يتوهم ورودهما ناصبين استكراه آه اي التحركين وقوله والله
ما بقي لمالي وما لكم ابدا انتفاء شاذ وينجو مريم والعاه اما الجزم بلم ولما وان فلا
خصتهما بالفعل وكلما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقة ما يتشرع فيه ويتوغل عنا بانها
لا تستلزم ولما كلم الجازمة فلم تضمنها معنى ان واما بلام الامر وبلا النهي فلشابهتهما
اياه واما حيث تقلبان الجزم الى الشرط كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن
القطع الى الشك كما اعلم ولما تقلبان المضارع الى الماضي وفي النحو في الرضي اذا
تعلقه لذلك اللفظ دون معناه كان عاملا منقولا وقد يكون العلم بان يدل لواحد من المسماة به
ان يدخل عليه اللام او الاضافة فيفيد عن قيد كذلك فان كان مشتركا في الناحية والثانية
والزائد تعريفه لما كان الوصف به قيدا احترازيا فيجيء للاضافة كما يجيء فالتوصيف في
الاضافة للعلم الجود تفنن في العبارة نقيد الكلمة المسمية اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالاكثر
الحكاية وحينئذ الاعراب فان اولها للفظ فتصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن
الوسط جاز صرفه والا فلا وغير منصرف واذا اعربته فان كان ثلاثيا والحق الثاني حركة
وجب التنقيل فاذا اضفت سميته وتعيد الغاء آخره وجعلته همزة تنبيها برا عرد كساء

ثانيا

وقلت لا ضير ان يقدر هنا بالمقترن على حالة البناء ويجوز ان يقدر بالمصور بها
مجردا عن ضمها فقوله المستقبلة تبيان لمعنى الاضافة والتقدير فيه لفظي بالنظر الى اشتراكهما
على الحال لان الصحة للتخصيص المزيل للاشتراك اللفظي والحال قيد
للعامل وكلمات الجزاء اي كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخرى
فالجزاء معنى الجزاء على ما في الصبر جزئية وجازئية معنيي انتزاعها عليه لان الجزاء مستقبل
معنى الجملة الجزائية كثيرا ومهما غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة
عند الخليل ابدلت الالف بالهاء لتقاربهما في الخمس ومعناه معنى كمت وما عند الزجاج وقت
التقاء ساكنين ما لا يقبل سوى الزمان وأما فعل كان غير مركبة عند سيبويه وقيل
اصله اما عزت اليم فما اوقال الميم اذا بقيت على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة
وموصولة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت للمستقبل وجازمة بما الكافة لها عن
التي يفيد ها التعيين سبب المضاف اليه يصير مبهما كسائر كلمات الشرط واختلف في
الشرط الجزاء فقيل كلاهما الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط في الشرط وهي في الجواب وقيل الشرط غير
بالجزاء فقيل الجزاء هو الشرط فقط وقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار وقيل بمنيات
لعدم تقدمها على الاسم والذي يغلب ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنى
الشرط مختصة بالفعلية ويكون الجازم بعدها غيرها أو مضارعا دون ذلك وقد يخرج من
الظرفية والشرطية كالاستقبال والتفصيل في مقامه لم يجيء آه اي ليس سقيا الشأ
لخالف القياس لان الاستعمال الفصيح لانها اذا تضمنا معنى الشرط فالجزم الفاء
بعدها قياسي راجح في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدها مع ارادة معنى الشرط
قليل لم يسمع في السعة اما مع كيفما آه في النفي كيفما يستعمل شرطا فيقتضي فعلين متفقي
اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيفما تقضي اقضي وكيف تجلس اذهب بالاتفاق كما كيف
تجلس اجلس بالجزم عند البصريين لاقترانه بما وان الشرط لم يجب موافقة جوابه
شرطها لانه قد يقيد عنه وطلقا واليه ذهب فطرب والكوفيون وقيل يجوز شرطا اقترانها بما
فعلم ان الدليل الذي ذكره المرادي في صيغ صورها الاربع استعمال فعل مختص في جميع

والكونيات ستة عشر وانما ذكر المصنف الكلي في صورة جزئية ليتضح كلا الايضاح
ومحل التقدير آه فاذا تقدر الاستمرار تقدر اعتبار معنى الشرطية فلا يكون متضمنة لمعنى
ان تلازم الجزاء ما جاء في الشعر فللضرورة باجراء غير مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار
الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استمرائها في السبق وبذلك ضعفت الشرطية
فلم يجزم موضع عند للامر المتطوع به اي يوجد في اعتقاد المتكلم في المستقبل قام
يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكن لما كان لا يكشف لنا الحال
كشيء في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها يجعل الان ما نتوقع وجوده المتضمن اذا
ان كان في معنى ساعة الاستمرار لجواز ان ذلك المعنى لا يستمر في اعتداد الشرط اذ لم يوضع
في الاصل لزمان يتقطع التكلم بوقوع الفعل فيه خرجت عند ان اذا فانه لما كان حدثة الواقع
فيه متقطعا في اصل الوضع لم يرج مع تقييده معنى ان يصار عارضا على شرف الزمان فلذا
لم يجزم ... الا في ضرورة الشعر كذا في الرضي موضع عند للابهام في وجود مدخولها
في اعتقاد المتكلم فانها موضع عند تعليق وفي معنى فرض وجوده في المستقبل مع عدم القطع
بوقوعه او لا وقوعه اي نفي المضارع بلن فرق عمار ع المعنى حيث قال نفي المضارع
بلن يدل على ان المنفي لا يمتد الى المستقبل بعد ولا كذلك لم يدل على ان المضارع المنفي بها
يمتد الى المستقبل بعد فرق تفرد به القلب والنفي معا وكونه نفي الماضي اذا يصح لو اعتبر النفي بعد
القلب وهو خلاف النظر ولذا زاد كلمة لو في الفاظهم ولا يبعد جعل الضرائر نوعا يصح
لو قيل القلب الماضي مضارعا وان نفيه بعد ما ذهب اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي
لتلك لفظ الى المضارع وكلمة لو شرطية وعلى جوابه ما قبله ولا يلزم استمراره آه بل
يجوز ان ينتفع قبل زمان التكلم بين العامل اي بين العامل الحرفي وما يكون معمولا
له وهو الفعل حتى تقديره الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الفعل بل على الحرف وذا لا يصح
غالبا ان تلك فاعمل وصل معمول فجاز تقدم الفعل وجزاء له فيصح دخول ان عليه بتقدم
معمول معمول وهو الفعل بعبرة ثم جزاء خبر مبتدا محذوف اي ما قبله اي ما قبل ان تقريبا بان حرف الشرط
الجازم المضارع المنفي بلم وليس كذلك ويجتمعان آه فيه ان هي فقط اي الاربع المتفق
عليها وما مختلف فيها وهي ما المنفي لما لم يكن وهو الاقرب ايا من المال وقال ابن مالك كاشراط ذلك

ذلك في المعنى وعلته هذا لم الجحد ان لم ينفي فعلا بما النفي قد يفعل انتهى وقد للتوقع
والزمان المتصل بعدث من الحال وكما يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده اللام المطلوب
بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكر واما
فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخبر ان يكون باللام
الاصل الشيء لكن لما كثر استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبقي لزوال مشابهة الامر
بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو في الشعر اكثر منه في النثر وقد تسكن
آخر هو مع القاف والواو اكثر لكونه اقصا ما بعدهما اشتد لكون ما يجاورهما حرف واحد ضعاف
الواو والفاء مع اللام بعدهما حرف المضارعة كلمة على وزن مخ فتحذف تخفيفا كما سمع
شعر فمن يعلمها ... كمن بالحرف عطف شملنا وهو يدخل على جميع الافعال فاللام كما
عرفت او متكلما كقراءة بعضهم هذان الذي في الحقيقة هذا هو المخاطب اي اكتبن هنا ك
حتى تكبك المذكور فيما قبله بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوف بحتم في قوله لم
لقلب آخره جزما لان الكلام في الجوازم اي بجعله آية للدلالة التعليلية للعلية
كما يدل عليه بيانه والتعريف افادة كون الاول سببا للثاني في حال من هذه الغايات بل يلزم
منه السببية الحقيقية فان لم يلزم غير بعيد بل يلزم منه شيء آخر اشارة الى ما ذكره الشارح الرضي
معترضا على ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عند هم يلزم
ويلزم لا زمته سواء كان سببا او لا وان كانت السببية ظاهرة لعدم انفكاك الشرط عن الجزاء
اي سببا لو لم يجب الجزاء كما سبق فان كان زيد اليا فكنت اشتريها كان اليها ر موجودا فانه لكن
طالعة اي يجوز ذلك والمراد هم بالسبب التوصل باعتقاد المتكلم والمخاطب ونحن لسنا
الملازمة الوجدانية فكلامه بين لما للشارح من معنى اي يعني او عن لفظ اي لفظ اظهر
كل يلزم ان يعطف على احتبه فاحتل تحت المراد وجدانيا المعلولة عليه كما في الربط فقوله
او استينافا في بيان غاية تفيد الاعتبار لمحارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى المكرمة والاضافة
من قبيل لخلافة تيابه اي الاخلاق الحسنة الرضية فانه فهما بجان اي انها تتحمل
من مكارم الاخلاق بمرتبة لانه شرط ... اي علامة ابتناء الجزاء في الصراح الجزاء
فانخلاء آخذ فانخلاء ماضيين فبنيان ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضي مبني كره

قوله اما الاول

www.alukah.net

اما الاول وهو اقدام الوجع في استمرار الحبيب الى في الصورة سببية المستقبل للماضي في
الرضى وهو قليل الوجود في الكتاب العزيز فالجزم واجب وقد يرتفع للضرورة نحو
ان يصرح بكوكبه تقرعُ للدخول الجازم اي من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال في الشق
الثاني الثالث تتعلق بالجازم فلا يجوز ذلك بدون التوهم لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق
كما في الشق الثالث للتعلقة تقوية فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه
ماضيا اي بمعناه الحقيقي وهو الاخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل الفعل
المدح والذم وفعل التعجب وصيغ العقود كاد وعسى اذا وقعت خبر المبتدأ نحو قوله وما
فالفاء بفرقة اي بفرق حرف محقق الماضي على مضيته كما ان اداة الشرط فيما سياتي تخرج
عند الماضي المحقق فيشمل ما كان ويكون الماضي بما كاد داخلا في قوله والا فالفاء فلا يرد
النقض بالماضي الذي لا يراد به حين يجب تجرد الفاء عن ان يفرق ويحتمل ان اشارة الى ان
الاول اظهر لان الظرف على الاحتمال الثاني ان تقديرا ولذا قال او معنى بما تقدم لتحقق
آه والضابطة ان مدار اتيان الفاء وتركه اثارة المعنى اي حتى قلب الجزاء الى الاستقبال
فان اثر فيه اثرا تاما فالحاجة الى الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا
فالفاء الماضي المحقق لم ينقل للماضي الذي نقد اشار الى ان المراد بفرق فعل اي بفرق الحرف
التي يكون الماضي بعدها محققا للاجل تاثيره في الشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا
سلبيا قيد في اطلاق نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف وان
ولم الا ان يجاب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار القيد والتقييد فالمعنى انك اذا
بلما فتطرحها عند دخول شيء من الحروف ح وبدخل الصور المذكورة والا فالفاء لعدم
تاثير آه تحصه للاستقبال بدخول لن معنى قيد بكونه المناط لترك الفاء واراده قوله
خلصت لمعنى لا استقبال بدخول لن لان المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملا لهما ولا استقبال قيد بقوله
الاداة وان لم يكن لفظ الماضي والمضارع المذكورين اي الماضي بقد ونحوها من الحروف
المحققة للمضي لفظا معنى والمضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف سلبا او منفيا
بلا بعد امرا لان الجزاء ح اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين
اما ماضيان آه ان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعل الجملة الاسمية او بانتفاء كونه ماضيا

اذ اليلزم من الطلب على الوصفية انه طلب وليس بزنا فقد يكون ذلك كالدعاء الموهوب
هو يحيى لعزيز ثم يهلك قتله وهو يستلزم عدم استجابته دعاءه وقد قال الله تعالى فا
ستجبنا له ولا يلزم ذلك انما هو تعليق على الاستبناء ولا ريب في حقيقة اخبار الباب انما
تتكفل كانه قيل لم تقتلونه فقالوا ليخنى غاية الامر انه ترتب على طلبه ما كان غرضه ولا
يلزم الا ان اتهب لي يحيى فهو كذب فوز ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح
المفتاح وعندي ان ما آل معنى الوصفية والاستبناء فالجزم واحد لان ما آل الطلب هبة وهي
موصوف بالوارثة وطلب هبته يحيى يكون سببا للوارثة وطلب هبة يترتب عليه الوارثة
طلب وهي مختص بمن يدل عليه قوله تعالى وانى خفت الموالي من ورائي فالامر اعرابي وارد
على اتفاق دبيرا كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس السؤل لا بوصفه كما يشير اليه ذلك
ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له كما هو في ذلك والذي يدل على ذلك
انهم فسروا قوله تعالى ويرث من آل يعقوب بان الله تعالى لم يهلك يحيى حتى اصلاه وبهذا
يتبين اذا قالوا في دعاء الرجاءات تتعارضة والاكثر دون على عدم هلاكه كذا ذكره بعض المتاخرين
بجسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوارثة الدين الحق الذي هو النبوة بقي الخلاف
في المشروع منه بحيث يبقى عليه ذلك معوكا به بعد ذكريا وقال راشدهم القوم وهو من
يتقدم لطلب الماء والكلاء اذا رسوا اقتموا نزلها اي نازلين الربع بخلاف موت انسان مجرد
فعل الله تعالى وقضائه لا بين الانجام وفيه حث على الشجاعة في المعنى المصدري
الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما فانه اسم دال على القدر المشترك بين
الامر فلا يرد انه الامر المعرف بصيغة افعل يحتمل المعنى المصدري فيزيادة لفظ المثال للتا
فهم المصدر ويحتمل غيره فما فائدة النص على اضافة الصيغة الى المعنى المصدري للبيان كما في صيغة
الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر المحتمل المصدري الذي
صيغة الامر فقال لام الامر وهو اي الامر المطلق مختص من آه الا ان يشترط
عقلا الموصولين ان يكون مدلول الطلب بحيث لو وجد لا يستقل به دون التخيير فانهم يقدمون
على الصيغة تارة معنى يستعمل كذا ذكره المحقق الحاله على المصنف اشارة الى ما في

وهو ان توسط الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراكهما في المطلق فلفظ من غير قيد يتبادر

شيخنا الله تعالى المحقق الثقة الذي في الحول
وسترة المضاع اذا الامر مضافا لغاية صنعة
فيها نوع منه اطلاق لفظ الامر عليه فتدبر

حرف المضارعة يدخل باب الافعال ما يكون ماضيه آه اي المضارع مطلقا فالمضارع الذي
يجيء حرف المضارعة يدخل باب الافعال ما يكون ماضيه آه اي المضارع مطلقا فالمضارع
الذي يجيء حرف المضارعة فيه ساكن فعلى الاول يحتاج حذف الهمزة في قوله وانما هو باب الافعال
اي اعتبارا تقييديا يفهم من قياس الكلام وهو شرط ان يكون حرف المضارعة ساكنا وعلى الثاني
يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مزيدا فيه واحد الا سوى ثالث الحروف الاصلية
المعنى المنتهى رباعيا ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور
في قوله وحرف المضارعة مختصة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المختص اخراج باب
الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مختص متى في الرباعي بقوله
هذا على الاول احتراز عن المعنى المنتهى وعلى الثاني عما سبق سابقا ايضا متى
فيه زائد لا طائل تحته اذ لا رباعي مجرد يخرج بقوله الخ فيما بعد ساكن بعد حرف
حرف المضارعة ظرف لزدت المكان متعلق براجعا الى حرف المضارعة ظرف لبقي الكائن
راجعا الى حذفه بقي صلة آه هي اشارة الى وجه التسمية حال كون الهمزة آه
انتقال لحال لازم ضم الهمزة وقت النطق بالصفة بناء على ما سبق منه الخ الزيادة
على ما هو في تعريف الكلمة وجاز تاخير الحال لكون صاحبه نكرة مخصص صفة بالاضافة ان
آه شرط على جوابه ما قبله وقوله فاذا اقتبال آه هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في باب
فتح التاء وكسرها والصواب ما في بعض النسخ اذا اقيل اقتبل بفتح الهمزة النفس باحدا المتكلم
المعروف واذا قيل للمثل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل وكذا ان تنقل بفتح
عباد المصحكان احدهما صحيح وهو الذي يوتى بالهمزة المضمومة اذا ابتدا بها ويدل ساكن مضموم
هذا الحكم بديهي لان البداية تقتضي زيادتها وتانيهما المعكم المستفاد من التخصيص بالمضموم
اذ اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يوتى بهمزة مضمومة مبتدا بها لان علة الحكم فكانه قال انما
لم يوت بهمزة مضمومة مبتدا بها في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه يوتى بالهمزة المضمومة مبتدا بها
بعد الساكن النفس بالكلم المجهول ويوتى بها في الكسر بعد النفس بالكلم المعلوم والمجهول
المجهول من باب الافعال فالقول بانه منهي عن قوله مكسورا ثم ساكنا اي زدت همزة وصل
عليها بتحريك بعد حذف حركة الهمزة بحركة كما في مكسورا ثم في ساكن سوى ساكن بعده تنبيه

فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه ولذا جاز تركه مقصودا ما يتوقف فهم
آه اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول كنسبة الى الفاعل يؤثر لا يجوز استعماله بدونها الا بعلاقة
خلافا لمن يقتضي الظاهر لكنه لا اذا نسبة الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لم يجز تركها الا
باقامة شيء مقامه ولما لم يكن المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل نسبة الفاعل يجوز تركه
من غير اقامة شيء مقامه ولما لم يكن المفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها فاعلم من هذا كان نسبة
الى المفعول المعين واجبة في مفهوم الفعل المتعدي كيلا يكون استعماله في موارد وجوبها
بحقيقة لكن النسبة الى الفاعل فيكون فهم معناه موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقولهم على
متعلق متعلق معين اي معين كان فلا فرق ما قيل ما قيل ان التعريف حينئذ يمنع الدور
فعال اللازمة التي معلولة لها نسبت كقولك ضرب زيد لعدم اختلاف النسبة الى امر معين في مفهومها
الى بل امر ما مجهول استغلالها بدون متعلقاتها كقولك ضرب زيد ويعدهم اذ اقتضى النسبة الى معين
يكون موقوفا عليه ايضا بدون ذكره وح يكون متعدية بحرف في فلا خلل في التعريف كالمتعدي بالهمزة
والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي بهذا يخرج الافعال التي اقتضت لتوقف فهمها على امر غير الفاعل
يتعلق به وهو الجر والجواب منع توقف مفهومها على الجر فان كان اذا قصد معناها المطلق الكون
مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال فان معنى ضرب زيد عمرا ان زيدا متصف بالضرب في الماضي بالعمل
المتصف بالضرب فتصح به الرضي اي امر غير الفاعل آه اي ما يعتمد عليه هذا المفهوم
من التفاصيل المخصوصة الواقعة في تراكيب فانه شامل بقولهم غير الفاعل ان المراد بالمتعلق المطلق
ما يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لا انه الذي
يتوقف عليه الى ان المراد ما يصدق عليه من افراده المخصوصة انه الذي يتوقف فهمه عليه
المراد المتعلق المطلق البهم فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق وبما حررنا لك اندفع ما قاله
... اعني ان التعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهوم التوقف كما صرح بقوله فان التعلق بنسبة
الفعل الى غير الفاعل ان لم يكن معتبرا في مفهوم يلزم التكرار في التعريف فان كل فعل له تعلق
لتخصيص فالمراد بالمصطلح غير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة
الى ان المراد ما صدق عليه غير الفاعل في مفهومه لم يتوقف لتعليلها لكن ان استدلاك
لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم مطرق الصدور

[illegible]

كضرب زيد والقيام كالذي في طال زيد والاسناد كالذي في مات زيد آه اي فهم الفعل اي العلوم كما يشعر به
التعريف المنقول عن شرح التسهيل فان المجهول قد عد في المتعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل
الفاعل الحقيقي وما يقع مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد
متعديا لعدم فهم فاعله من غير الفاعل بالمعنى العام لا يمكن تعقل الاعلى تعقله
جملة ثم كذا قيد المراد بالمتعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن
تعقل ضرب الابعد تعقل المضروب المعين بالزمان فالمراد بالنسبة الماخوذة في معنى مدلولهم
النسبة متحدة من فهم الطرفين زمانا فلا خلل قد الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل
زمانا كان او متعديا وما قال السيد في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في مدلول
الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه مما لا مدخل له في مدلولية الفعل بخلاف الزمان اي
المفعول فيه وحاله فان عرفت ما مهدنا لك الامور لتظهر لك توقف وجود الفعل عليها دون الزمان
الفاعل والمفعول تركيبية في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل الذي هو كون الكلام
لم يتوقف تعقل الفعل فيه على تعقل المفعول بطريق الاولى فخرج المتعدي آه وما قيل ان المتعدي
يجب ان يكون من الافعال وتاء تفعل فتوهم ان معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم
انقطاعه عنه ورد بان الاشتراك في المعنى وفي ما نحن فيه ليس كذلك كما مر فاكتف بذا فان
بالفاء فاعلم اه حصل بعضهم شيئا فشيئا من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر
بسبب هذه الباء يقتضي المتعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشاركة في المفعول
ولم يجعل بعض آخر منه لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلاف ذكر الفاعل
فكذا التعدية الى اكثر هما كان الثلاثي متعديا بنفسه فصاعدا بتقرر وذلك في كل فعل كان مفعوله
الاصلي هو المذكور بعد الفعل فان الفعل يتعدى تارة هاكذا في الباب اعطى فاعل بحرف الجر كما يتعدى
بحرف الجر معنى الفعل الباقي بمعونة المراجع بخلاف ضربت زيدا فانه لا يتعدى بحرف الجر
فانه ليس بمفعول به في الاصل بل هو ظرف في الاصل وانما اتسعوا فيه فجعلوه مفعولا به
كاظهر يعين للمراجعة رضي هاكذا يجوز حذف الجار والعدة الاتي آه اي احد الحذف الاتي
في قوله وحذف حرف الجر وان وان في غيرها اما شاذ او اي نادر او اما كثرة الاستعمال بحيث
يجعل الفعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خبت من الكوفة البصرة كما ذكر لك

نسخة الألوكة
www.alukah.net
iMelody
CD-RW

علمت والتعبير انما الشك واليقين عطف على لفظ الحق وقد اي افعال القلوب هذا الذي يكون

اوعلى مجموع المبتدا والخبر والشارح مزج عباة المتن فقوله طلبت اه جزء الافعال

القلوب او بدل منه وقوله لم تدخل خبر لا ومتعلقه كائنا ومتعلق الارادة آه لما كان استعمال

لفظ الشك فيما يشمل الظن فاه متقارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح النحاة بين شيئا

الى اللزوم عند الاطلاق ولم يكن شيء من هذه الافعال دالا على ذلك حمل الناظم عليه تجوزا

على اشتراكها في عدم الجزم وانما قال لكان لاحتمال ان يكون هنا بالمعنى اللغوي اعني

خلاف اليقين وشموله للظن لا ينافي ان يكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه

تساوي الطرفين اي الرجوع وعدمه وهي ظننت آه سبقه افعال اشتركت في

انها موضوعة للحكم بتعلق شيء بشيء على صفة فاذا اقتضت مفعولين وقاتين تهما

للاعلام بان النسبة حاصلة عادل عليه النقل من علم او ظن والحصر فيه السبعة باعتبار ان كل

النوعي فان بعضها للعلم وبعضها للظن وبعضها مشترك بينهما ذكر المصنف كلا من نوع

ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم مدلولها وهذه الثلثة للظن استعمالا

شائعا وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ العلم في الظن واقل منه لفظ لعلم في الظن

من هذا النوع حج يحجو للظن فقط وعلم بمعنى حسب عند الكوفيين وهب غير متصرف

بمعنى احسب جار في المجهول وتاج للعلم وهو كثير وانكان بالنسبة الى الظن قليلا

وهذه الثلثة للعلم اي الاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن يقينا كان كما حلفت

ورحمت الغيث وديريت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر ولا كرابت قال الله

يرتد بصيرا وهو غير مطابق ونزيريتها وهو مطابق على الجلة الاسمية لان النقل للظن

على الجلة المقصور منها معناه لا بان يجعل نفس خبرها متعلق معناه منفيا او منها والفعلية تفيد

عمل الفعل فيها رفعا ونصبا اما في الخبر الاول فلا تشابع كون الفعل مسندا اليه واعتصار

ناصبه في الخبر واما في الخبر الثاني فلكونه معمولا للخبر الاول واستتباع تقارد العاملين

من حيث الاخبار لما علمت ان فائدة الاعلام بان النسبة حاصلة عادل عليه النقل من علم

او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القايم بالفاعل المتعلق

بالنسبة فما قيل ان ما ذكره الشرح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة

طلب كتاب
الألوكة
www.alukah.net

لما سمعته كان الداخلة للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة اخبر مع انه ليس كذلك مدفوع

بان ذكر على قولنا بان الشرح حيث قال علمت لبيان ان مفاد الاخبار بهذه الجملة علم

على انها مفعول لها اي كلواحد منها او مجموعهما مفعول لاحد الخاص حيث المعنى فان علمت

زيدا قائما معناه علمت قيام زيد في بعض النسخ مفعولاه لها كما هو الظاهر فلا يقتضي

آه الاقتصار حينئذ على غير ليس اعني الخبر شيئا منها اي لا يجوز حذف احد المفعولين

شيئا منها فاه اريد بذكر الاخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة غالبا على الغالب الكثير واياك

الشاذ النقصان في الحذف بدليل فاه المتعدي كما لمفعوله كانت القاعدة غالبة على عمومه كما نبه

عليه بن ذكر الاخر حقيقة او تقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي

زيدا قائما فغير ان حذف الخبر هنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور ممنوع ولو سلم حذف

الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدءا هو المفعول به في حقيقة والعقل المفعول الهما

مفعولا احدهما في حقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول

الاول والثاني خاصة فاه معنى علمت هذا زيدا علمت زيدا بهذا ومع هذا آه

اي مع وجود الدليل المانع عن الحذف مطلقا وجدنه الا ستغال حذف احدهما مع القرينة

فلا تقتا انه لا ضرورة الاقتصار على قلة اي مع بقاء على المفعولية واما اذا حذف الفاعل

واقيم المفعول الاول مقامه فقد وقع على كثرة كما مر في بحث المفعولية ولم يحسبن الزمخشري

وجعل الذين يحسبون فاعلا والياء زائدة للخطاب فان الذين يحسبون مفعوله الاول على حذف

المضاف اي يحسبن الذين يفرحون انفسهم بمفازة العذاب الذين يفرحون مفعوله الثاني اي لا تحسبنهم

حاجزين في الحاشية نقلا عن الحاشية الشمنية اي لا تحسبنهم حاجزين على اعزاكيا الملك

فانه قد شبه بناقبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يعرفا انتهى في الصراح الاعزاز بالغلبة

يقال عز يعز بكسر الزاء اسم منه فتح البيت بالتاء والكاف الحرة حتى يرى ان الزاء من حد

ضرب والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بعضهم استدراكا فقال عند اي حيث يكون

طلب الفاعل صحيحا وجود مصدر عند غيره وهو الاوجه لان الكافر لا يجيء منه الاقوال الا وقبح

ويرد عليه ان عدا آه بلا قرينة والتبادر تعينها فحينئذ فاه منسيا جملة

الأكيم سعيد

مستانفة كان سائلا يقول قد علمت الحال بالذي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما فما
حاملك في حذف المفعولين وهل دفع لتوهم حذف اقتصر على مفعول واحد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق سنوضح الحالة فانك لا تجد فيما آتي ذكر
ان يكون هناك ما يدل على تعيينه علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل
فان وقع صوتع المفعولين ظرفي نحو ظننت خفوقك او شبهه نحو ظننت خفوقك او مصدر نحو ظننته
او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فالحكم احدهما هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار
عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل لم لم يعلم عدم جوازه
الفائدة لجواز ان يحصل بها مرادف بمعنى المفعولين ان الانسان كثيرا ما يسأل عن علم ظنه
فقال كما ظن واعلم ودلت قرينة تدل على تعيينه ظن او علم عينه لقرائن الاحوال كما
في شرح التسهيل للعلامة المصري نحو من يسمع يخل من خال يخال قال الاصمعي
من اشاعر في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل
يقول من يسمع يخل فقول من يسمع في اخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم
ومعناه ان يجانبهم الناس سالم كذا في امثال ابي عبيدة اي ابطال عملها لفظا
لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم تعلق
الحمل فلا يجوز الاقتصار اذا توسطت او تاخرت الفعل لانهما آية قيد ذلك احتراز
عن صورة التعليق فان الجزئين والحالة هذه مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين
لوجود المانع اي مفعولين للفظ الواو والا اذا احتراز عن التبيين نحو علمت حين
للاحتراز عن ان يريد على البدلية كالما حال وتمام غرضهم التفصيل بين
فيمتنعان عند تاخرهما عن ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما على
تقدير الالغاء لكونها في معنى الظرف فجاز تقديم العمل خاصة لانها ليست كالما قبلها اذ
المقصود منسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما عند التقديم ايضا لان الواو
القلوب ضعيفة اذ ليس تاخيرها بنظم كالعدم وايضا معمولها في الحقيقة مقدم
لكلمة على انه يجوز ان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فيقبل

يقبل الالغاء

في معنى الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا
ومعنى واذ قد مضى التصدير بما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظننته ذاهبا كان التقدير
في ظني كذا في الصاب وما وقع في الرضي من ان الالغاء واجب في زيد ظننته ذاهبا اي
ظني زيدا قائما بخلاف ما لو قدم المفعول الثاني اصل التركيب كما ان المعنى كن كذا والمراد تحقق
الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب انهما متساويان لان العامل للفعول
اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر نحو ضرب احسب زيدا
اي ضرب زيد في حسباني وكذا البواقي فالحكم فيها فيما ذكر آه تقديم الجار والمجرور
لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان العلة لا للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قبل الجواز
بالتوسط المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بطل التوسط فلاخراج صورة
التقديم فان ذلك ان الحصر لم يفد تقييدا للتوسط بكونه بين المفعولين والتاخر بكونه
بعدهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا في المفعولين جواز الجزء بناء
على المعنى المتبادر منه وما قال المصنف يجوز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب ويترك
التوسط والتاخر على العموم واما خص آه لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يكون
جوازها ما يصح ان يكون مفعولا لها ويبطل عملها وتبقى في صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف
ومعمولها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول قال المالقي وجه ما وقع بينها
اعتراض البيان للنسبة لانها التي بنيتها والغاء قال في التسهيل والرضي فلذلك يتبع المالقي بين معمولي
ان وبين سوف ومعمولها وبين المعطوف والمعطوف عليه والشيخ لم يجز بين جواز الالغاء
وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل وفاعله
وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت
محلا في التسهيل والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام
الظن زيد فيجوز ترفع زيدا وهو ظنه ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضمير الشان
في موقع المفعول الثاني ورفع الكوفيون النصب وان جعل الرفع والنصب من هذا القبيل
ورد بورود السماع قيل معنى اما استفهام سواء كان في قال السكاكي او في قال ابن هشام نحو قوله
تعالى نعلم ايّ الحزبين احصى والتقييد على العموم زاد لفظ المعنى بل واسطة اه يحتمل ان يكون

تقييما لمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بالواسطة لفظ اخر بان يكون مدلول
نفس ام او يكون حاصلا بواسطة اداة اكتسب من المضاف اليه اداه يكون تقييما للتقابلية الى يكون
الفعل قبل معنى الاستفهام بالواسطة لفظ آخر اي متوسط اعلم ان الاستفهام على قسمين
قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبالى سماء المتضمنة للاستفهام وقسم
يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او هل فاختار بعضهم ان القسم الثاني
لا يتبع باب علمت لان معنى علمت لا تتعلق العلم به لتقدمها الا تباديل ان يقال علمت
جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا
في جواب ان يقال ايهم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم فتقول علمت ازيدا قائما
ام عمرا علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم تقل علمت زيدا قائما
لدفع توهم الى ابهامه واذا كان الجواب نعم او لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم
به لانه يستدعي النسبة فلا يقال علمت هل زيد قائم كما معناه علمت نعم او لا فلا يصح ولا كذلك
على اذ يتبع القسمان بعد باب علمت لان الهمزة الا استفهام التي يعقبها ليس الاستفهام المتكلم حقيقة
يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل الجزء الاستفهام فيصح ان يصدر المعنى علمت الكلي
يشك قيد يستفهم عنه الا ان الشكوك المستفهم عنه في القسم الاول غير النسبة الفعل اي هذا الفعل
وذلك من المذكور به لا في القسم الثاني نسبة الى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة الى التأويل
المذكور ولو سلم فلا نسلم ان لا يشتمل على النسبة فان المقدر بعد هما جملة ولذا صح الجواب
بها هذا فالحق ان اجري على الحالة التي هو النظم كان اختيارا لمذهب الاكثرين وايراد
الثاني من القسم الاول كونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيارا لمذهب البعض
الداخل على معمولي اتيد الخفي بالواو الداخل على المعمولين وكذا لام الابتداء لانها اذا تقدم
احد المعمولين اللذين على المفعول الثاني فقط ايتوجه التعليق نحو علمت لزيدا من هو
او ما قائم او لقائم وهو بعدهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضا وانما لم تعلق لا
استفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر وصفا قد يذكر
لان لام الابتداء قد تدخل على المبتدأ نحو ان زيدا لقائم احترازا من اجتماع آلتي التأكيد لكنه
تأخر او يقع ممزوجا من حيث اللفظ او يجوز العكس لانه لا يصح ان المتوفى عاملا ان

والغرة اي مع اشتراكهما في ابطال العمل واراد الالغاء المذكور ههنا التخريج الصور الواجبة
المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط ان الالغاء حقيقة
سواء ترك الاعمال لفظا ومعنى بالاسماع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لمانع يعني ان الالغاء
ماخوذ في مفهومه فهو لازم للتعليق في مفهوم الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا
لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطال لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من
ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من حقهما انه يجوز ان يبطل
عملهما والا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون
سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب في قوله ويختص جواز الالغاء والتعليق ان قولهم التعليق
مختص بالافعال القلوب ضيرين آه اما الخان احدهما اختيار استعمالا والآخر اظهار على زيدا
فمن قائما وظننت زيدا قائما المرجح المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة دون
اخوان الظن استعمالا جاز مطلقا كذا في الرضي لشيء واحد صفة للضيرين اي كائنين لشيء
واحد بان يكونا عبارة عنه وما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رضي الله عنها لقد
رأيتماني رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لناس طعام الا الاسودان لان اصل الفاعل
اي اصل مدلول الفاعل النحوي بمعنى ما يقتضي عليه غيره ان يكون موثرا فان طال زيد طلق
عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة لحظ المعنى لا ينافي كونه داخلا في التوبيخ
والمفعول به متاثر من قبيل الوقوع على معمولي عاملين والجزء متقدم لانتقاء تمانع حيث
آثاره اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر
الامكان لانها ليسا آثار الفاعل والمنصوب الاول بل حقيقة فاعلا ومفعولا بل اي موثر او متاثر
اما الفاعل فلعدم كونه افعال القلوب من قبيل التاثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل
بل مضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب لانها نقيضا وجهتي اي
في اصل الوضع فان وجه يجيء اصاب شر استعمل بمعنى علم اجري رأي البصر وحليته اي الجارحة
الباصرة بمعنى ابصر والتي بمعنى رأي في المنام يجري رأي التي بمعنى علم لاشتراكه الفعلين والخان
منصوبا هما ينطلق به الفعل حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبالضمتين الرويا
والحلم الاني
للابتداء او الجواب القسم او زائدة اي ابصر الرماح جميع رمح وتوبيخ توبيخ على تعليقه

الذكر حالا او مكسه وههنا طريق آخر يعني احمد اكيد زيدا اي انني اليكيد زيدا انتهى فعلم انه ليس بمتعين
لطريق لما ليتعلقا به كما لا يخفى وقد جاء
ع اي لفظ جاء في المتن ما نقتضي الشرح بعد التصريح ما نقتضه كما لا يخفى قوله الحرب في الزمن
وشرح التسهيل اولين قال من قوله ذكر المخارج قال ابن عباس رضي الله عنهما حين ارسله عليه رضي الله
تعالى لدفع شبههم ورد هم عن خروج لما تقدم تقدما معنويا من التراكة بكسر التاء
اليم يعني ان على ما في القاموس وغيره ويفتحها علم التوبة والنقلة ليس مراد ههنا ونحوها
ما تقدر به الاشياء كالحلي والنقلة اي لم يكن هذه آه اي الفراق على مقدار حتى اتت اليها وهي تراه
عن علم حصول المقصود ومعناه انه لم يزل مستمرا على انكار اياس يسير حاجته الحاجات المتصورة
بوصف كونه حاجته لكون ربه يسير حاجك فتجزم ما تقدم لتضمن معنى الاستفهام الرهف شوكة
في الصحاح الرهف ضد الخشونة والشوكة بالفتح المتمكن العظيم وما قيل انه في القاموس
بالضم سهو لا يجدي نفعا وهو القول المذكور ان خلافا للفراء فانه يطرد هما وقال اللحم
الاولى الحراء جاء تقولهم جاء البرقيزين ابيضا عين واما فعل فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما
يطرد فعل في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون العجز كانه كذا فلا يقال قعد زيد كاتبا قوله
المركبة من المبتدا والخبر اشارة الى ان الطلاق الجملة الاسمية قرينة التجرد عن كل ما يسوغ
مدخل تحصيل الحاصل ويرد ان هذا الحكم على الطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدا الذي تدخل
عليه هذه الافعال ان لا يكون مما يلزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية
والمقرونة بلام الابتداء وكما لزم حذفه كما لمخبر عنه بنعت مقطوع وكما لزم وجوب التقدم
كالمضمن في القسم وطول للمؤمن ويل للكافر وسلام عليكم ولا سما لزم الابتداء بنكرة لكونه
في الاولى في حكم كالجملة الاعتراضية كقوله فانه مستطاق الطلاق البتة او لكون نفيه بعد لكن
المستاءة واذ الفجائية وان لا يكون خبره سببا طلبية لاجل عطائها الجزائي المقصود من
قولها ذكما لا عطاؤه المقصود من قولنا حاتم زيد فيما كون الفتى منتظرا اليه واذا لم
يذكر زيد منتظرا وقص على ذكره فلا يسوغ لكونه للتخصيص بالذكر فانما تقتضي اسهما الم
حكم مفادها يعني اثر الجملة الاسمية اثباتا اي ان اصل فائدة الحكم لا سيما وهي الابتدائية فاتم
لكون مفادها اي اصطلاحيا ناشيا على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد المتم اسما

في المرضيات على حد في توافق الفعل عليه يعني كان الفعل المتعدي لاثنين مفاده بدون
المفعول به لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها ولكن تكون ناقصة تفصيل لبيان
المعاني التي يجمعها ان بها وبين هذه الافعال عن بعض بعض اذ كل المشترك بينهما الميسر مجانسة
كائنة لثبوت خبرها جعلها بالمجموع ظرفا مستقرا للتقييد عطف عليه قوله ويكون فيها خبر الشأن
عليه وهو حال كما يقتضيه ذوق السليم ويجوز ان يكون صفة بان يكون خبرا بعد خبر
ثبوتا ماضيا جعل قوله ماضيا صفة لمصدر محذوف ليصح كون ما دائما او منقطعا صفة له
والقول بانه مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت
خبرها وذلك لا يقتضيه الطبع السليم ولشاعة التكلف من غير الحاجة الى ما شيا
من علم ولا لقد يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلولا كان بل هو ناش من علم المتكلم
في الجواب فالحاجة الى الكلام عبارة عن وجود شيء في زمان ماض على سبيل الابهام وليس ضد
دليل على علم سابق لا على طارد غير ذي على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وقصد اشارة
الى دفع التنافي في المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام دليل على من زعم انها
تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة
انتقل الى الغرا من البوضيتر وهو معنى مقصود بالبيان الانقطاع محتاج الى القرينة
في شرح التسهيل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون توقيت كالزمنية
والانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فاذا قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله
تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ اثنية الدين واكثر
النحويين ذهبوا الى ان كان يقتضي الانقطاع فهمن قبيل عطف احد المتضمنين على
اي ما يكون بمعنى على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها اللفظيين هما اقتضاه من كان اذا اقتضت
كان قيامه اذا قصدت اي كان التي تكون لتقرير الفاعل على صفة تنبئ انها ما يكون لثبوت
الفعل للاسم منبئا بكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان التصريح عطف احد القيدين
على الآخر التزام لحصول القسمين والمقسم لا على ما هو قسم منه عطف قوله على الآخر
والمراد بعبارة عن قوله ناقصة ان الضمير المرفوع راجع الى الآخر او الى احد المتضمنين الضمير
المجرور اليه الى ان يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله ناقصة الذي الآخر او احد

القسمين قسم منه اي ليس من قبيل عطف القسم على المقسم فيلزم كون الشيء قسما له
بشيء تغزل التيها على قرن حمراء المفازة التي لا يهتدي فيها من اتيه مصلى
ثناة كثيبة بمعنى التيه والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عند الاصوليين والمطلق
كالتركيب جمع مطية وهو المركب وقطاء جمع قطاة سنكخار والخزن بفتح الخاء وسكون الزاء
الارض الصلب ضد السهل وقيل بقطاء .. الحزن ليلة لا يسوخ فيه الرجل لو كانت الارض
رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع طرخ بفتح الفاء وسكون الراء جمع يوصف بسرعة سيرها
المطي كانها بنات قطاة تركت بيوضها وصارت فراخا فاتي ... تمشي بسرعة في فراخها
وفيه سابقة في سرعة السير فان القطا مثل في السرعة سيما قطا الحزن اذا تركت البيوض
فصارت فراخا فانها اهوى في هذه الحالة وفي المثل اهوى من القطا فيقال يطير الماء من
ستة عشر ايام واكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخلص اصابرة
ولا واردة فان بيوضها الخ اي بيوضها لم يكن فراخا لحال البيوضة وبنائها فلا
يصح جعلها كالثبوت لتوهم لا سيما ان علامة بان يكون فراخا حالا لانها يقتضي اجتماع
البيوضة والفراخية حال صارت فراخا اي انتقلا الى الفراخية من البيوضية
وهو معنى مقصود من الكلام فيكون بمعنى صار لا زايدة ومن لم يتدبر توهم ان
البيان ناقص عطف على قوله آدمي الخ اي في العبا بكان التي فيها ضمير الشان هي الناقصة بمعنى
وقيل انها تامة فاعلم اذ كل القبيلة رفعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها
قصة اخرى لانها كانت ناقصة اذ تامة حيرا ما عاد ثم بعد عاد ثم بعد عاد ثم اخرا انتهى وفي شرح التسهيل
للعلامة المصري زعم ابو القاسم بن الابرش ان كان الثانية تسمى بزيادة اسمها فعلى هذا قوله
ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله يكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ يكون ولم يقل
وفيها ضمير الشان كما في اعاد في قوله ويكون تامة الا ان الشرح قصد حمل كلام الماتن على ما
لم يعرف فيه دون الظاهر حيث اعادة يكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة
سيكون فيها ضمير الشان لا محالة اذ ائت من مات حيوانا يميت صديقي والصفة
بالكسر الفتح النوع شبهت كخرج غلاما وخاتمة فرج بفتح الفاء وكسر الراء مبتدا
عند فراي احد هما مشتمل اسمه طاهر انتهى اي ذكر جنيا الواضح اي صفة على حدة

العائل من ضع الشيء على كتفه يتم بالمرفوع وهو فاعل فلا يكون الا مفردا ويقع
ازاد على طي الايضاح اشارة الا ان كان التامة لا يكون المطاوع بمعنى الثبوت المسبوق
بالعدم اعني الحدوث قال القاضي في تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اي حدثت وكانت
تقدير ما قدره الله ذلك عليه تقدير وتقدره قدرا وقدرا بمعنى قدر عليه
وكقوله تعالى اعاد الخلق
ان نزل الشيء في موضع معين كان يكون احدث فيه حدث سواء كان حادثة في نفسه او في محل
لان الخطاب كان تابع للارادة كما يدل عليه الآية وهي صفة تخصيص وقوع المقدر عبارة
فزت بدرة وقت وليس معناه كون ذلك على ما توهم لا خيال المعنى بما هو مقصود الا
حذف الكلام لما لا يفيد اصلا اذ الزوائد لا خيال من فوائد معنوية كالتاكيد والتقوية
كثير بيع القطن كونه اقنع واستقامة الوزن والسبع كقوله تعالى الخ اشارة بهذا
التمثيل الى ان الزائد محتصة بالوسط كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور وجاز
الغاء زيادتها آخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله واختلف في الزائدة فقيل انها رافعة
غير الصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هوى كان اكون وقيل انها لا فاعل لا انها
نشبه على الزائدة قال يسار الخلس هاهنا لا سناد كذا في شرح التسهيل للعلامة اي
كيف تكلم لم تقد صبيا في المهد كلما قال وصيا حال مؤكدة لتحسين اللفظ لا
تاكيد اذ المقام يابا ه اذ ليس المعنى على المضي اذ لم يتوجه استبعادهم المدلول
بل يكفي الاتي كل من يكلم الناس حاكرذلك فلا تكون ناقصة تامة وكما بمعنى صار
الا بد فيها من معنى المضي اما من صفة الى صفة هذا الانتقال لا يتاتى حصول
الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم يكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة
فالاولى هذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المكان والمآل
بعد ان لم يكن بل تتاتى الانتقال بعد ان لم يكن مستقلا بل يكون المقصود صاحبيتين
تتاتى انتقال احداهما على بكل المكان او الذات كسائر الافعال التامة في ان المقصود منها
استنادها الى الفاعل وتعلقها بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي من ان الانتقال مع صار
الناقصة لمعناه لحصول بعد ان لم يكن واما من حقيقة الى حقيقة فسواء

كلمتا شتمتين فالمنقل النوع او نعمتين فالمنقل الجنس بخرصار للماء هوا ر

ان العداوة اطهرته بتدارك الهمزات بالحسنات المحوة للخطاء والذلة تزول المعنى

ان العداوة تنقلب محبة بسبب تدارك السيات بالحسنات وقال فيما اكل آله اللام بلا

استغاثة والخطاب لله سبحانه ومن يغني ستغاث له في الرتبة وقد سيتعمل المستغاث

له من نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام السابق اي استغيث يا لله

من الم الفراق القاموس الغي بالضم النعمة والمال والسعة وضيم خولف لتغني وهو الذل

سقوط اي معنى الجنس في المعنى الغير في منسوبين قيل راجع الى السعد والسعادة في معنى للنسبة

والالتباس مع ان العين كافلم جمع بين معنى الشك والمعنى استغيث بكريا لله من اجل

نعمي صارت شمالا يدا وقيل اللام للتعجب والاستغاثة والكاف بالكسر من نعمي سابقا

يتعجب منها ويستغيث بها لا بصورها اي ليس المراد هنا الوقائع المدلول عليها بصورها

اعني الزمان الماضي لان المقصود بيان المعاني التي يتميز بعضها عن بعض وهذا قال

صار للانتقال من غرض لزمان الماضي والزمان المدلول بصورها مشتركة بينها

وبين سائر الافعال والمغايرة انما لا يدل على اقتران معنى من الجملة باوقاتها المدلول عليها

بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى صبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتقدم

بالحصول في وقت الصبح في الزمان نص عليه في الرضي وغيره بمعنى الدخول اي مشى

قوله تعالى منهاج الذين تمشون وحين تصبحون في شرح التسهيل ويكون به اللازم

اي معنى اقام في الاوقات المذكورة والمدلول مضارع باتت بيت وبيات بيتوتة

وبيتا وبوتا تبر بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح الضم ظلا وظلولة

كذا بمعنى الكون في جميع النهار ثبت له ذلك في جميع نهار اي في الزمان الماضي تركه

الكلام في المعاني المخصوصة وبمعنى صار خرج عن الزمان المدلول عليه بالمادة

الله تعالى على محمد مسود ابي الرضي مجيء بات بمعنى صار على نظر قال الا ذلين جوعا

الليل بات بمعنى صار على نظر هو قولهم تمرين بانت يدي تامتين باستقال اي ما بات

يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل مستقلا بنفسه وبالباء وقال

يكون تامة بمعنى اقام ليلا وناقصة بمعنى دام او طال وزاد بعضهم وبمعنى

في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيئها تامة وفصلها عن الافعال الستة

الباقية بمعنى لم جعلها بافعال الستة واما ان يذكر قولهم يكون تامة مطلقا فيفيد

منه مجيئها كذلك تامة على السماع واما ان يقول وتكون الستة الاولى تامة فيستفاد

بطريق المفهوم عدم مجيء هذين الفعلين تامة وليس كذلك فنفصلها عن الستة ويتركه

بيان كونها تامتين ليستفاد منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة كان عدم الذكر

دليل على عدم الاعتداد به على عدم في نفسه فهذه الافعال الثلثة عشر الغابر والعابر

بتقدير اما التفصيل ما اجمل سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة قلتا كيد

كون كل واحد منها بمعنى صار فاسقطها عن البيان اي عن بين الافعال في مقام

تفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون

بما آتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب اشار

الى عدم الاعتداد بها في الذكر في الاجمال لكونها ناقصة في المحاورة بعدم الذكر في التفصيل

للاشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من المخاطبات الملحقات في الاصل والاضمارات في الا

ستقال ناقصة بخلاف الآخر يرجع واستحال ويحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها

في المجمل والتفصيل من زال يزال احزن وادي كمخاف يخاف فانه تامة وكذا

قوله ٧ الزمر وله اي فرقه وليس ذلك الفرق بمعنى بل هو متصور على الاستعمال للبلية الماضية

بلا فصل على ما في القاموس الباردة اقرب ليلة مضت اشار بقضاه في الصحاح ابن

زيد ما فتئت اذكره وما فتئت اذكره وما فتئت اذكره اي ما زلت اذكره وما برحت

اذكره سميا سمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لا فعلا فانه يأتي خبره فيما تقدم من

قوله المقدر العامل على صفة تامة يجوز اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر

نبه على ان اسمها اي الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المشهورة

عرفا لتوهم اختصاص صيغة هذه الافعال بالمعاني في التسمية بدينه من وفقت تكيف

اي تقبل في الصحاح العجول التي اسلت وبذيرها تنن وفي المتن بالمعنى الاول وفي

الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من اقبال الفاعل على الخبر اتصافه به وليس مراده

www.alukah.net

ان في المتن حذفا واختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية كما نبه عليه الشارح
اما دلالة الجملة الفعلية على ان وجه الدلالة ان دلالة المركبات على قدر
مسمياتها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال يبقى كان دائما
مدة قليلة بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان فلا يرد النفي ما خرجوه آنفا بحيث تقصد
نسبته الى الفعل نفسه بخبره غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال
فاذا دخل عليه النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي يفيد
ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لان مقصود المتكلم ان يكون النفي والاثبات بطريق التقييد
واعتبار استمرار الثبوت اصعب واثقل فاعتبروه في جانب النفي فانه يدفع ما يتوهم من الكلام
ان نفي الشيء يستلزم استمرار الثبوت قبل نفسه لان النفي المدخل للامكان لا يستلزم
فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار والامكان للنفي فيجب ان يكون النفي الداخل عليه ايضا
كذلك استمرار الثبوت اي يتلزمه لتحقق التضايف معنى وما فحاصل هذه الافادة
يبقى كان دائما واعتبار الصلاحية اي واما اعتبار الصلاحية اي حذف هنا بقرينة
عدم ذكر في قوله تعالى وانا لمخبرون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا اي حذف هنا
ايضا بقرينة قوله والذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وغيرهم اشارة الى ان اعتبار الصلاحية
خارج عن مدلولها الوضعي لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها
سوى ما يدل عليه اتفاقا اذا اريد انه مخالف لما اذا استعملت تامة في معانيها الحقيقية
ويرجع من يدعي عن مخالفته وانكر عنه واما قيوم فلم يستعمل الا مقصودا منه معنى القيام
لفظا ان تقدير ما في القاموس قيوم عنه كسيد القطع عنه وشبهه وكمنع كسرها طغاه
او اتى عليها الكانت ماضية فيما لم يكن وفي الدعاء ان خانت مضارعته فيما وكان كذا
الا ينفصل بينهما واو وبينهما ظرف وشبهه وكان جاز ذلك بغير هذه الافعال نحو
جيئني وكلما كما ركب حرف النفي معها لافادة الاثبات كما في الدرني او تقدير اي في
وجه فهم العموم في مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قل تقدر انها لا يكون
ناقصة لاعمها وحذف جميع القسم كثيرا وذلك آية بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور

باعتبار وضعها التركيبي وكما ينافي ذلك يصير مرتجلا معلما بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يحتاج تقدير الزمان
معه واذا تقدر الزمان آه بخلاف ما لم يتقدر الزمان فانه حينئذ يكون ما وكل ما بعده المضاف اليه مفعوله
لجملة فلا بد من تقدير مفعول آخر يصير معه كلاما تاما كما نظر في بيان نكاية الجملة السابقة
قوله فاذا دام لم يشفع فاذا دام اي لفظ وقد تنازع الفعلان فيه فاذا اعملت الثاني في الاول اضمر
مع اسمه وان اعملت الاول فهو اسم ولم يشفع جزم تقدم على الاسم ويجب التقدير حينئذ بدليل جاز
دام على الجملة الفعلية على ما رجحه ولم يحملوا على الجميع كلام بأن لم يجعل ما دام بتأويل المصدر جميعا
ظرفيا لجلس لا يفيد اي الجميع فائدة تامة لعدم ارتباط بين الجملتين وليس ضميرا يفيد ذا
الى ما دام على ما مر حتى يفيد ان يأتيه منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلما يفيد
فائدة تامة وليس كذلك وبذلك يفيد آه فانه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان
حال تأكيدا او التقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل
قال الاندلسي ليس بين العقليين تناقض كان خرجين ان لم يفيد بزمان تحمل على الحال كما يحمل
الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما يقيد به كذا في الرضي هذا
اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور في
الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجح لان الاستعمال يتقيد بما
لازمه التبادر يدل على انه موضوع للقدر المشترك كيلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة
والمجاز لا صل سنوضحها بعون الله تعالى آه فان يأتيهم دليل على ان ليس للاستقبال
لخلو الافعال آه اي تقديم كل خبر لكل فعل مبني على ان لجميع المضاف والمرفي باللام للاستغراق
اذا لم يكن هناك عهد فقيد زيد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية
لا يجوز تقديمها على اسمها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمه كلها للتأكيد
للمضاف اليه لكنه جعله تأكيدا للمضاف اولى لانه الشائع ولعدم اعتداد قول من قال انه
لا يجوز تقديم خبرها ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع عليها في شرح التسهيل
اذ ليس فيها اي في تقديم الاخبار والتانيث باعتبار المضاف اليه فيما سلم
فعلا ستراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه يجوز لضعف عوامل

وفيه اشارة الى ان المقصود ههنا تجويز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال
ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث الافعال وما سبق من ظواهر وامور كما مر للخبر
المبتدا من حيث انه خبر للاسم ولذا اعلل فيما سبق كما يعرف في الحقيقة خبر المبتدا فلا
تكرار على ما وهم قوله ان يقيد التقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التقييد بيعما سواه
اي باشتهاء ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء ما يقتضي تقديمها عليها اي على
الاسماء اما عليها فقط سواء كان موجبا للتوسيط لكون الاسم مخصوصا عليه نحو ليس تاميا
الا زيد او كونه ضميرا متصلا غير كاكرمني وزيدا ما يشبهك او لم يكن موجبا له كما شتما طاهرا غير
يعود الى الخبر عن كان شريك هذا الوجه الاول ما في خبر عن كان في الدار صاحبها واما على الافعال
والافعال سواء بان يكون الخبر متضمنا معنى الاستفهام او الشرط كاني مثال الشرح وكون شيء
لتقديم الخبر عليه كان لا ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف
مختلف فالاول بالنظر الى كان والثاني بالنظر الى الاسم والحاكان قوله سالم يعرض ما يقتضي
تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا فتدبر المثال اشارة الى دفع الخبر
عن صار على ما يجيء فان رفع الالتباس وقلب المعنى قرينة تاخير الخبر عن
الاسم نحو ليس زيد الا ايانا فان كون الخبر مخصوصا عليه قرينة تاخره واما ما احتج به
الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا الى
عكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب ومن يجوز ان يكون تلك
فصلا وجوب التقديم على الاسماء كلها اخذا في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها
واما ارادة مفهوم القيد فرع عن جانب الوجود فلا يحتمله عبارة المتن لان الامتناع ما يغاير
عن سلب ضرورة الطرفين اي سلب الضرورة عن جانب المخالف للحكم والحكم الصحيح في المتن
الامتناع فلا يكون محمولا على سلب ضرورة الوجود اي الافعال انما تقتضي لان الكلام في
احوالها وفيما اشار الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لما سبق السياق
فان ما تقدم كان حكم الاخبار وقوله فتسم لا يجوز كان ضمير يجوز راجع الى القسم كما
شكل ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس من صفوفا بالجواز وعدمه

بل

لما باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات وللافعال بواسطتها ومن البين
ان تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه ويستطاع على
مخالفته تقديم اخبارها عليها اشار بتانيث الضمير الى ان ضميره يجوز راجعا الى
التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللام حينئذ كغيره يعود الى القسم والعائد
محذوف اي تسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجعه الى القسم تحتاج الى اعتبار حذف
المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي صفة التقديم صفة للقسم مجوزا الى ان
الاستخدام وكلاهما لكن متحمل وهو من كان الى راح اي في الترتيب الذي ذكره المعم
والغاية داخلة في المغيا بقرينة المقام لكونها افعالا وجواز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف
الحرف وجواز آه لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالخبر الاول لاثبات
العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فتدبر قال
الرضي من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد اتى تمام
اي هذا القسم فمرجع الضمير انه لا يختص غيره للاشارة الى ان القسم المذكور
عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهي افعال القلوب اجيب
بحذف المضاف اي اخبار وما ركيكة لا يدعى البيداع وكاجل هذا التفسير فسر الضمير بقوله
قوله وهو ليس راجعا الى قوله وهو من كان الى راح لانه دليل ضمير حيث لم يقل وهو
من كان الى راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار ما اوله
سالم يعد ما في اوله ما اشارة الى ان ما صار بخبر حيث لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه
الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لان كلا منها داخلة تحت كان
وما صار لان اشتراكهما في حكم عدم الجواز لا خلاف ان كيسان انما هو في هذه الافعال
الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر فيها كان وما صار بقياس النفي فيها وانتقاده
الصفار فيه ان المستقرأ يذكر حكم الافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها
مثل دخول المثبة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان في الاصول مختصرا
لما تقدم تقدير فانه سماعي ضعيف انا نرون فلا يستقاء آه اي الاصل فيه ذلك لكن لما تقرر
ان الحق حقه التصدر الا ما تزقى على اصله فيها وان لم يبق فيه ولوه كما فيجوز
ولا يجوز

ما يغير

ان تقتصر الافعال حتى تعم ما ذكر
لانها شريكة الافعال التامة مع

تحمل

تقديمها في جزءها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما ان فلكونها لتقييد
السوق التي تتعطيها العامل واما لم فلا متزاحمها بالفعل بتقدير معناه الى الماضي
حتى صارت كالجزء منه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى يقع بين المرء ومعموله فلو كنت
بلا مال واريد ان لا يخرج على نفس الصدر فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع
تقديمه وبهذا لقرر هذا الحكم اه قد الفعل العامل مع الان اشار الى انه لحذف
جملة ستأتي وليس كما لعدم حصر لفظا ومعنى لان الاول ستقرر الاصل دليل عليه والثاني
على صيغة العلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل
على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه بنسبة الخلاف الى ابن كيسان مع ما هو المتبادر
من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل المجرد بيانه الناصب المنوي الذي لا يجوز
اظهاره لكونه المفعول المطلق المستعمل بالالتزام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله
من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول
تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو هم لا دخلا فان كان مصدرا
مبنيا للفاعل لا يصح كونه منصوبا مطلقا للمفعول المجهول لوجوب كونه بمعناه والحاد مصدرا
مبنيا للمفعول لم يستفد منه كونه للفاعل ظاهرا من جانبه لا من جانب المجهور بل بعكسه
لان ابن كيسان صح بكونه منصوبا صريحا فيكون فاعليته ضمنية ثانيا بان ابن كيسان لم يجعل
الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لا يجوز تعلقه لانه
اوجب تقديمه خلافا هو العامل والفعل الاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر
ليس بقايم مقامه حقيقة والا لم تقدر الفعل قيد ولم ينتصب بل مجازا فانه قايم مقامه
كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشيخ الرضي ان الفاعل والمفعول المجرد باللام
في نحو عجبا لزيد وحمدا لله جر بتقدير اجب هذا القول في حالة ستأتي وما ذكره
الشيخ الطيبي لفظا والتي معنى قال خلافا لابن كيسان لهذا في الافعال الا بقدر مختص
بابن كيسان مما لا يكون فيه نحو يزيد تقديم معمول ما في جزء ما مطلقا لعدم قولهم
بتصدير ما هيا في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فما قبل الخلاف لا يختص بابن
الكوفيين ايضا خالفوا في ذلك ما علم الزاموهم كما يقتضيه باب المفاعلة من

احد الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا صريحا لتقدير هم لام تعلق بقوله الآتي من جانب
المجهور فكانه لا مخالفة منهم فلا يتحقق القائل المقتضي للمشاركة في اصل الفعل
صريحا بتبادر القسم الثاني في القسم الثالث فلا يلزم تقديم ما في حيز الشيء عليه
المعنى والكلام لزوما من حيث الصورة والموجب للمصدرية تقدير المعنى والحق انه اذا
اعتبر نسبة الفعل اولا الى المجلة ثم اعتبر نسبة المعنى الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد صيرورته
منتسبا منه الى المجلة ليس كون المجلة معمول المعنى فيجوز التقديم والظهور الثاني لا يضر
بانتسابه انما هو بعد دخول المعنى الا ان الجمهور قالوا المراعى في التقديم انما هو اللفظ دون
استعمال شاهد لهم فان الامتعال آه كما في قول الشاعر جارا مرالله فاختلوا الناس
فدلع الى خلال دهاد صريحا بخلاف باب المفاعلة فانه لشاركة امرين في اصل الفعل
من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا وسيبين بوضوح شرح التسهيل لم يفض بسوير
على ذكر لكن ظهر كل امر يقتضي ذكر على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لما ثبت
بقول تعالى اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول
عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع
حيث لا يقع العامل نحو ما زيدا ضارب وان نصب يوم يفعل مقدرا اي يرون يوم يرونه بانه مبتدأ
مبني لاضافته الى جملة وبان الظرف قد يتوسع فيه على انه فعل اصله ليس بكسر الياء خفة كما قال
في لم يكن ليس مضموم الياء او لغة في يحيى من مقتل العين بالياء وكما ينشرح الياء اذا انفتح ما قبلها
وانكسر ما بعدها وانشرح الالف اذا انفتح ما قبلها وانكسر ما بعدها
ولم تقلب الياء والالف ليدل على عدم تصرفه ومفارقته سائر اخواته والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التانيث
الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف كما يدل عليه عدم التصرف وقبل
اصله ايس بمعنى لا من حروف النفي استعمل استعمال البتة وبهذا اندفع ما قيل كيف
الفرق بين المختلف فيه وبين ما في ان الاول للمشاركة في اصل الفعل صريحا تقتضي وقوع الفعل
من جانبين معا والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا افعال المقاربة قيل في
الحال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما خصت باحكام فردوها بالذكر وكما ينفي ما فيه اذ
كل فرق من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا يوجد في الاخرى وعندي انها ليست ناقصة

القرب الذي سببه رجاء حصول الخبر والامر بذلك هين لان كلا المعنيين متقاربان

على ما عرفت بان يكون ذلك الدنو اي دنو حصول الخبر في ذهن المتكلم

عجب اي تعجبت منه ولم تفقد لكن نزيد له لا يجزم عطف على قوله عجب رجاء

آه والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وأشباهها

انما المجزوم فيها الدنو آه فاجاز متعلق بالقرب فيسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه

بالدنو لانه لازم او بالقرب او بالحصول الا ان يساعد ويراد بالدنو التهيؤ على القرب او

على اخبار المتكلم بالقرب بسبب رجائه ولا يخفى فساد التساوي المذكور كان الا

خبار رئيس مدلول عسى زيد ان يخرج يرجو ذلك اي الحصول لا انكار جازم

به اي القرب كما في كاد وطفق بان يكون اخبار المتكلم آه لما كان معنى دنو

حصول على وفق السابق والاحق ان يكون الدنو سبب هو الحصول وليس كذلك اذ

لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول

يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ويمكن ان يراد الدنو في المتكلم

المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد

للواقع بتوهم السببية بقوله بان يكون آه يعني ان المراد بالحصول اشراف الخبر

على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار يرسبب علم المتكلم بالاشراف

الخبر على الحصول فهو باعتبار الاخبار سبب وباعتبار الجزم سبب فقوله

لا شراف على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كاد الجزم متعلق

بقرب اي يدل على قرب حصول الخبر في اعتقاد المسبب من حيث الاخبار الجزم متعلق

اي يدل على القرب المجزوم بحصوله في الخارج ويمكن ان يتعلق بقوله قولك كان

والكان بمعنى المقول فيفيد معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اي قولك

واخبارك الجزم بالقرب بالتصديق آه هذا اذا لم يكن الخبر دالا جزاء والا

فليس جزء منه عسى وقد يكبر السين عسى اذا اتصل به الضمير البارز قال

سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى

وليس عسى مختصا به فانه يجيء للاشفاق ايضا وح لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول

الضرب او الشفاق الذي المقصود ضبط المعاني بضبط الاقسام كما تسمع خارج عن اقسام الكلمة

والخارج لا يرد على القسم الاول معنى آخر حيث لم يجيء آه انه غير متصرف في نفسه انه يجيء منه صيغ

المضي كلها وما لم تأت اي المعاني المنشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والتدارك

التفنيد فيه والطلب من المعاني الحرفية وانما قالوا ليس في المخلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين

وهو كلمة في نفسه مغايرة للحروف الانشائية والحروف لا تتصرف فيها وكذا ما يتضمن معناها

واما امر المخالب يمنع طلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه متضمن معنى لام الامر بان الام استقبالية

وقد تقام السين مقام آه فيصل النصب المثل السائر عسى الغوير ابؤسا وقول الشاعر لا تكثرن

ان عيت صابا بتقدير مضاف اي تقدير لوجوب صدق نخرج على الاسم المكون منها في الصلة مبتدأ او خبرا

لا يصدق في جملة ناقصة معنى انها لا تتم بالمرفوع لا معنى تقدير المضاف على ما عرفت

وتقدير المضاف انما يتم اذا لم يقدر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر وليس

بمجرد كان حتى يلزم كونه لغوا بشهادة الحس لان المعنى الحاصل اي الوضعي غير المعنى انها

تفعل بمنزلة قارب فعله ومعنى اقتارب منزلة قرب من ان يفعل وحذف فاختار ترجمة سعد هنا

مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت عسى بمعنى المقاربة لغة ولا استعمالا

فقد قال اياك اشتد الطمع اي طمع حصول معنى الفعل المرفوع فلم يستعمل عسى بمعنى الفعل المتعدي

تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال

الثاني كاللازم لدلالته على ما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني واما عسيت صابا

وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على تضمينها معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا

فحذف المضاف ان كثر وقوعه بعد عسى لان فيه آه ساء الوجه اختيار الدال الذي

اريد به قيام المسند وجود معنى المقاربة في عسى فكيف يفيد قرب هذا الوجه ومعنى التوقع

والرجاء الذي اعرض لا يتم بالمرفوع قائم مقامها حاصل على استغنى عن الخبر

فهي اي عسى ناقصة الا انه سمي تامة لدلالة مسند الاسم الخ وان اقتصر عليه في اقيم وفي يخرج آه

ح كيف يجيء الاستقبال الا ان يريد معنى الا انه تقدم الخبر على الاسم قال التتاسوكاني المعنى يدل

تعدد وجوه الاستعمال على خبر عسى تام فانه لو تم بمعونة التقوي فتدبر التباس وأجاب

هذا احتمال الخروج بكون عسى غير مستعمل الا بالاستعمال الاول مخدوش بما ذكرنا في المعنى الا ان يقدر

شبكة الألوكة
www.alukah.net

استعمال عيسى ان يخرج الزيدان وعسى ان يخرجا احد الزيدان وان اعمل الثاني اه فتقول في اختيار
البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وظهر هذا قياسا للجمع
والتثنية شبهها المبرد عند من قال هو خبر ولما عند الكوفيين فتقدير ان يدل من الفاعل
في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم على المضارع سواء فقلنا انها ناقصة او تامة تشبيها
لها باشارة الجوامد كونها لمقاربة الخبر وفي كون ما يدل عليه الشروع وفي كون ما بعدها اسما شبهت مضارعا بالدخول
لقلة مشابهة بها عسى الهم الذي آله البيت لعذرة من لهشم كان قد صيب عن قومه كان الطلب
طلبه اهل قتيل اي عمه عزة بن مرثد فرج بالجيم وقيل بالحاء وقيل بالخاء المعجمة والذي اميل
فيه اي بعرب واقعا فيه برماله اي قدامه انزاح قريب والتاء في اسيت محتمل ان يكون ضمير المخاطب
ان يكون ضمير الغائب ويكون التفات من الخطاب له بالتذكير والتاء الى شيخ خاطب نفسه تسلية لها وهذا الاستعمال الثاني حال
عن ان في قولك عسيت ان آتيك من النقل المضارع في الاستعمال الاول حال كونه مجردا
من الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه قد يجيء محذوف ان فيه سمع ولكن كان اكثر
ناقصة اتامة لعدم الشابهة الموجبة للنقص فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يرد ان الشفاء على عكسه
الحذف اذ لا يجب اتفاقه مع جواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى ان كان الاولى ان يذكر
هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول لانه اخذ ليكون قرينا لحكم ذكر في خبر كاد ثم حذف ان
في الاستعمال واقع سواء قدر ان كاد هو مذهب الكوفيين لاستغنائه بالحال الحاجة عن الخبر او لم يقدر
لجواز وقوع الحال خبرا ومعلوم ان كاد وهو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يبن منه الا الماضي
والمضارع ومعناه قارب كذا في الاقناع يأتي في الاشهر وارتضاه عند الاصمعي فوق عسى وهو قول
آله في القاموس اشرف المريض على الموت استقى عليه في النتاج الاشفاء وبه كناد حيث جيء بسين
وقد في الحال متوقعا بالحصول بعد قوله كاد اشارة الى تحقق الحصول في زمان الحال وشدة قربه منه الا ان
سوف شيء فيه بان في الرضي فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي
يدل على شدة نفي القرب فيلزم نفي شدة كان الشاملة الاسمية المنفية يدل على دوام النفي على
نفي دوام فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشارة في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي قوله لم يكد يراها
الهوي ليدل على قرب حصول آه فانه لو كان اسما يدل على الحصول والحدوث يدل على الثبوت
مطلقا او كان ماضيا فيفعل حدوث كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي فيخالف ما
كان ماضيا وما فاد والتفات مشكل لكنه ظاهر فيحال على ما تقرر في الرضي والمطول وغيرهما

تقرير شاهد اسم عسى كما مر في الاستعمال الثاني ليتم

شبكة الألوكة www.alukah.net

Melody CREW

يجب بالحال وان الاستعمال الثاني في الاشتراك في الوضع فيحسب ظهوره الالتفات عليه يدل على حصوله
بخبره بالحال فيفيد وهو كذلك ان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر بخبر الحال ومعلوم ان القرب
بالحال فيفيد وهو كذلك ان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر بخبر الحال ومعلوم ان القرب
بالجواز لحصول فيكون المراد قريبا من الحال من غير ان نتعلق بقوله فعل اي فعل مضارع حال
ان شبيه الله يعيي عند من قال هو خبر وما عند الكوفيين فتقدير ان يدل من الفاعل
لان الاتيان يستقبل اي لدلالة ان يجيء على الاستقبال المنافي للحال فلا يناسب ذكره
مع كاد الذي يدل مدلوله الاشراق على الحصول وقربه من غاية القرب فتدبر ربما يسنح لك
ابلي ان يصح ان الرسم عفا رسمه بعد ما قد انمحى فمحى فمحى الصواح رسم شتاء سراي اثرين
عمران شد عفى اي درس الدرس ومن كمنه شدد الانحار سرده شدد البلي بالكسر كهنك
المصح رفيت والمعفى هذا رسم دار والبيت جزء منه تحسر على خراج الحبيبة وذهاب
آثار الربع الذي اقام بها فيه على كاد مثلا ليشمل المضارع اي كسائر الافعال اي الكلام
على حذف المضارع وقرينة المقام في افادة ادوات النفي نفي مضمونها اي كان سائر
الافعال اذا دخل عليه النفي افاد نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد ينفي
قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بطريق الاولى والبيت شاهد فيما سيأتي ان قوله ما
كاد يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب الا ترى ان قولك ما قربت من ضرب زيد
الخ في نفي الضرب من اصله ضربت زيدا فهذا اذا دخل عليه النفي يفيد في المقاربة نفي الفعل
سواء انها يفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدمه بل يكون مبنيا على القرينة
كاستعمال غيرها من الادات هذا ولم تكن تلك دقوله تعالى لم يكد يراها ومن ان زيدا ما كاد
يراها ماضيا او مستقبلا اي كان على هيئة او مخيلا في هيئة المستقبل فلا يرد انه كيف يصح كون كاد
مستقبلا والتعميم المذكور غير صحيح واختار مستقبلا على ضده رعاية للغاية المطابقة يكون
اي لدلالة كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله فالقضية شخصية وما يرد عليها ان ليس
لاثبات الخلية ومنشأ الورود ذلك ما قال ابن مالك انه قد يجيء بمعنى قارب الفاعل لم يكد زيد يفعل
ويكون مراده انه فعل يقرب نفيه وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظ له فكاد هنا
رجع ذو الرمة بدليل ذو يجوها فانه يدل على حصول الذبح فاو كان المراد من قوله تعالى
وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض
ولتسلية آله عليه على القطيعة المستمرار اعاد اللام اما لكونه كالمعاهد دليلا مستقلا

في الايضاح شرح المفصل زيادة نظهران ما ظنه بعض النحويين من ان اللام للجنس كما في الخطاب
محض وكذا حملها على الجنس من حيث هي يكون اوقع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام دفع
ابتداء يكون اوقع لشوق النفس الى معرفة المبهم والعلم بتمامه موذنا كما مر تهويلا في المقام يقتضي الاول تقدم
كان المدح العام ما يستبعد وتوعد ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام
وهلم جرا اي ابتداء من رجل يعني الظاهر الاغلب انه اشتهى وكثر في ابتداء اتفاقا بين اهل
المصرين لعدم التصرف فيه هذا الباب وكان الضمير المفرد المذكر استغنى بها ما سواه من غير لكن لخفاء تاء التانيث
اهون من غيرها لكونه بعض حروف اثنين عوملت معاملة كلمة برمتها ولعلم فلذلك اظهرت فصحا المأدوم
يطرد نعم رجلين ونعم رجالا كذا في الرضي منصوبة بمجرورة بالاضافة وكما يمنع تقدم الاضافة
نادرا على اختصاصها بهذا الباب بخلاص لم توجد في غيره وكون انما اسما عدما لكونها مؤدية في التركيب
مؤدى الجزئي ومن تبعه الى لزوم افراد تمييزها الضمير بالظاهر انهم ينبهم بل يجب مطابقته لما قصد
عند اهل المصرين وتصريح الصم وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق عن رجلا ما ان شئت ترتيب
اللفظ وانت متعلق بمحذوف صفة لمحذوف اي شيئا ما هي اي ما هي الا موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كما
في نعما يعظكم به او مذكور كما في بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نعما هي وتولهم
وتقته وقانعا بعدني شيئا فالمراد بالنكرة النكرة القصدية كما هو المتبادر نعم شيئا هي اي القضية
اي ابدلوها او يعليه ان ما كانه انها مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان الجنس وقد
منع المساواة لان المراد بما شيء عظيم كذا في التفتزاني وغيره لكن اكتفاؤهم في التمييز بما مطلق
الشيء يابى عنه الاظهر ان التمييز مبهم من حيث الوجود ولكن يجب في وجوده التميز ويكون آنفا
اشارة الى تصغيره لانه قبل الصلاة باجماعا قليلا وكان بضعة قلة وقوع الذي معه جائز
فالمعنى ليس موقوفة تامة بقيد علم يجئ ما تامة بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة او غير موصوفة من الضمير المبهم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم به
موصوف للجملة اي شيئا يعظكم به او القول ليكون الجملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح
وبعدية آنفا لتعين بعد الابهام لقيام لام القسم او بمعنى انهم لما قصدوا
الى سوء في الدهر كان اسم الجنس الذي هو شمول في المعنى وكما يصح ان يقدم اسم الجنس
مقام الضمير يصح ان يقوم الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير كانه مندرج تحت
ما يقدر به عوده في المعنى كذا في الايضاح وارد عليه الرضي انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير

الاقام مقام راجعا الى المبتدا وغير محتاج الى التمييز نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيدا بعضهم
ان الضمير اذ كلمة قولكما يوم قايم زيد وفيه نظر لان الا لائم الملازمة المذكور قائمة
الراجع الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسرها بعده فلا يدل على التمييز بصريحها اسم للجنس الموصوف
بالمبهم الذي في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في
نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد قيل اذا كان زيد مبتدأ
ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن كون الضمير في نعم رجلا هما لا تقدم المرجع
بتمييز الجواب انه لزوم تاخر المبتدا وعلى اي تقدير ليس عبارة عنه وكما مر جعلا الان خلاف الاصل
يكون مطردا او كثيرا واحد التانيث ستا نقله محذوفة المبتدا وحذفا لازما ما مشتقة
اضافة المفعول الى الفاعل اي مطابقته آه يقتضي جواز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول
بين اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب الالتباس بل من باب الاتكال على طرق افادة المعنى والمراد
بالمطابقة مطابقة فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا او ما يتصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة
العدد واما مطابقة التميز للمخصوص فليس بشرط لجواز افرادها ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد
وضعفه فوري ومن تبعه او نائب الفاعل الاسد زيد واما خصوص التقديم بطابقة للجنس اذ لم
يجد الطاقة تبعا لاداء تاويله وما يتوهم فيه من ان مرادهم تذكير تاويل المرادة بالجنس
فالمجاز في الارادة لا في الاسناد فقام المرادة حيث وقع المخصوص وجنس السؤال بعدم المطابقة في الافراد عدم
المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان يقال جعل مثل القوم نفس الذين كفروا سيما غير قياسية انتفاضهم
يتحقق المطابقة في الجنس تاويلا وحذف المخصوص والقرينة تقدم ذكره في قوله تعالى مثل الذين
حذف التمييز اي بئس مثلا القوم المكذبين مثلهم اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا
الى ان الموصول ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام في المثل وضمير مثلهم
يرجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصد ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين
عهدوا آيات الله ونعت محمد صلى الله عليه وسلم قالا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لغة وشيئا
عليهم اي خوفا بقرينة قوله تعالى والارض قرارا شغلا وقد يحذف المخصوص وضع الظاهر
موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى المثل لقربه وكافادة عموم الحكم فان المراد بالمكذبين في قوله وشر
خصوص نعم وبئس واذا ذكرهم هنالك ان المناسب ذكره بعد حذف لكثرة حذف المخصوص في نعم
وبئس وعرفته في المدح والذم وما قيل انه للموقوفة اذا اعيدت موقوفة كان اشارة على الاول

الألوكة
www.alukah.net

صلة

ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية منكر ليس جزءا من الاسناد بل ان للمحاسة دعمة
حط الكتاب فلا فرق بان معاني الحروف من حيث انها من حروف الآت لملاحظة تعلقا
ومرآة الشاهدة احوالها فلا يكون مستقلة بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وانما
كون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا خطرت ولو حظت قصدا يكون مستقلا على الزام
مستقلة بالمفهومية فلا يضرها متعلق بالنسبة اليه صدقا كما شاهدت الحاصل في ضمن الحصر
الحيثي في غير الكلية يحتمل ان يكون باعتبار انتفاء الفردية لا يكون اعتبار كما لا يخفى عليه واما
باعتبار تعلقه بالنسبة اليه اي لا يكون آلة متعلقا بالنسبة اليه صدقا كما شاهدت الحاصل
تكون متعلقا مستقلا بالنسبة الى الغير اذ تعلقه يستلزم تعلق النسبة الى الغير يقتضيه
حتى يرد على معنى الترديد بالاسماء الموضوعة لمعان اسمية كالابتداء المطلق
والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون الة للملاحظة ذلك الغير مستقلا
بتبعية لا قصدا او بالذات قال يصلح ان يكون محكوما عليه او به لما انه النفس محمول
بعلم للحكم على شيء او بشيء ما لم يلاحظ قصدا وبالذات بل لا بد له في ذلك اي في كونه
محكوما عليه او به من انضمام امر اخر وهو ما يكون هذا المعنى الة للملاحظة فاذا انضم
ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد في الدار
وزيد في الدار فجزئية للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الاخر
في الجزئية على ما في تأني الكلام ومن هنا ظهر وجه التخصيص بالكلام والدفع ما يقال
الاولى ان يقال في جزئية لما بينا ويدع شيوع كلا ما كان او كيفما كانا قصدا او بغيره اي
فتفطن الى اسم تتعقل معنا تعقل الاسم والفعل بهذا العنى بمنزلة المقام للمقال
الموصولات فانها معنا جزئية في الجزئية الى اسم او فعل لا لكن لعين ذلك مما يتعقل معنا
بالنسبة اليه لكون معانيها المستقلة بالمفهومية او فعلا او الحق الحاق قال الرضي الحرف
قد يحتاج الى المزيد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والشرط وقد عدا
المحتاج اليه في نعم وبلى وكان وقد عدا حروف الجزاء من حروف الجر والعشرين من بين
سائر الحروف بالتعريفات ما عدا ها اما بسيطها مفهوم مشترك بينها كالحرف المشبهة
بالعاطفة واما معناها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والعرض الى غير ذلك بخلاف
حروف نحو ذا فانها لما صلاح معنى مشتركا بينها وهو الانضمام والحاصل منها معنى خاص وبخلاف
التنوين فانه تنكر عن معناه المفرد الى معنى آخر وسيأتي ذكر وجه اظهار اللام في نونه ما مانع

صلة

صلة الموصول المعرض على ما وجهم اي اعطاله في الرضي المراد بها ايضا الفعل الى الاسم تعدية
اليه حتى يكون الجار معمولا لا بكل الفعل فيكون في منصوب المحل فلهذا جاز العطف
عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد به هذا اثر الايصال الفعل الى اسم آخر
وعلامته ولا نعني الايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المجرور بزيد في مررت
بزيد كما يشير اليه قوله الآتي في بحث معاني الافعال اني ما يليها فلا تنتقض
التعريف بحروف العطف لانها موضوعة للشركة لا للايصال وان لزم منها
الايصال بوسيط الواو فانه في العطف على معمول العامل والحرف الزائد مفيدة للاتصال
ولما يفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقيد انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف
الاصل واما الحروف المكفوفة فقال الرضي انها لا تقتضي ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب
ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستقلة على خلاف
وضعها وهو كشيء لم تبق كلمة لتلك الكلمة اختصاصه بالجر فلا يشمل الجار والمجرور
والجملة التي يستنبط منها معنى التعليق في الرضي من امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم
ان انت مني لان معنى ان انت سعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان يكون
موضوعا للدلالة على التقييد نفس الفعل والظرف والجار والمجرور بخوف زيد عندك
في الفعل المقدر ان شهد لان التقدير استقر استقرارا معتبرا لكن الماسد الظرف مقام الفعل
ان شهد جاز ان يقال ان الجار يفيد في الظرف وكذا في زيد في قام زيد فان قائما مقام انا بين كذا في
الرضي وغير ذلك مخرج حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة الى ما يليه الضمير المرفوع
راجعا اليها الثانية وابراز الى ما يليه الاول وهو الظاهر كما يشعر به قول الآتي الى ما يليها ويجوز العكس بناء
على جواز تقدم المفعول اذا اريد ما يليه فهو متأخر عنه في الاعتبار والكاف متقدم ما عليه في الذكر
وعلامته عليهم الا ترى في موضع وعني اذا اضافت عليهم في الآخر برجحها الشيخ الرضي بعضها
وسميت هذه الحروف آلة قد مر ما يجاب عنه بتسميتها بحروف الجر والحالات النظم يقتضي تأخرها
لان علم الاسم اهون بالنسبة الى التعلم من العلم بوجه التسمية لانها بجزء فالجر مصدر المبني
للمفعول اذ كان اثرها الة فالجر اسم للاعراب المخصوص واصطلاح الكافي في توهم حروف النصب
وحروف الجزم على سبيل الحكاية اي عما وقعت في التراكيب وفي عدها الان اي يجيء مذهب
سيبويه واما عطف المفردات الكوفيين فهي عندي برأي جائز بنفسها تسامح فانها لاستلزامها فقد يرد

أو في الدار لا كواكب والام في لا كواكب تعدي التعريف الى اكواكب لا هو هي في الحقيقة تعدي بفتح ٤٣

فاذا جيء بكلمة اي اكثر الشيخ وهو موجود اذ نظم الآية وقاتلوا فيكم الا ترى ٤٣

www.alukah.net

حرف جر مطرد او عدم ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر ان يكون جارة بنفسها
او باشارتها اليها فالصفة الاولى آه هذا ما قاله المحقق وتوضيح هذا البيان حسن الترتيب ان
ما يكون الاحرفا احق بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا و
فعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الطريقة ثمانية يختار منها وقع في بعض النسخ وبالجملة
وتاؤه سين من الناسخ كيف يكون معنى الباء القسم لا يقتضي كونها حرفا بل اسما
البواقي آه قال الشيخ الرضي اعلم ان على اسما وفعلا وحرفا للاجل فيجوز العدول ان يكون بين الكلمتين
المختلفتين نوعا المشتركتين لفظا اتفاقا وتناسب بين معنى كل مشترك من معنى المعنى الاسمية والحرفية
في معنى الدلو فعدل عن فعلا آه يعني انه امر مركب من ماء يمين وكذا في كونه امرا مؤنثا
من وفي بمعنى دلو امرأة وفي بلي وكذا من اعطى اسماء انه يجيء بمعنى التذكير كما ذكر اختلاق
المعنيين قالوا للحي ايضا في العدد المشاركة في المعنى التشابكي في اصل اللفظ وعلى اذا كان
فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلاف ما اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي دلا فعلا اصلها
الدين واو في واو في قال الرضي وقد تنقلب على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو اتفاقا لكنه
اذا اضيف الى الضمير يقلب الالف ياء ليشهد لها على الحرفية ثم اعترض المصنف على نفسه بانا قد
وجدنا خلاف الحرفية لا صلا لفاتها فجاز فيها فعلية وجاب بانا انما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت
الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لفاتها قال الرضي وهذا عندنا بارد اي لا عتداد
الغاية فاللام للعهد اي عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرايين والمراد بالغاية المسافة
في الصراح غاية بايان هر چيزي از زمان ومكان ومسافة درى وفي القاموس المسافة البعد
البعد ليس مختصا بالمكان على ما وهم فاعترض بان تعدية الغاية بالمسافة يوجب ان يكون
استعمالها في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشارح آه اطلاق الاسم للزمان على الحال
في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الى مدى الحط ايضا يستعمل
بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والحد فانهما يستعملان في الزمان
فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى لما كانت اشتمال
في المعنيين محتملا ان يكون لاشتراكهما ان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الاكثر الثاني لان المتبادر
معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون
الاضافة في ملابسة وفائدتها التنبيه على ان ما يستعمل في ابتداء حالا نهاية له كالا من آية

بل مردود لان

بل بعيد لعدم جريانه في انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اي الابتداء في الغاية
لان الحذف اولى من الحذف وقيل كسائر ما يطلق ويريد به اي يستعمل العلماء لفظ الغاية الذ
هو مطلق في اصل الوضع للدلالة المترتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو الباعث على اقدام الفاعل
على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل هنا الغاية المقدرة غرضا
رفقه لانه اذا كان مختارا ليس المراد بالغاية هنا الغرض حتى يلزم اختصاص الابتداء
بالافعال الاختيارية كما يوهمه كلام المقدر من ان الغاية هنا آخر الشيء وهذا الا
ان المكان حقيقة كان او تنزيلا وبين اشارة الى ان معنى قولهم لابتداء المسافة لا ابتداء
الفعل بها فلا يلزم ان يكون الفعل المغيى بها ابتدائيا شيئا مستقلا كالسير الشيء كان
الشيء الجزوي من الشيء الذي ابتداء منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المغيى
بها اصلا كالشيء الممتد بخو جرت من فلان الى فلان وخرجت من الدار او من الدرب
اختار المذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل في الزمان على الحقيقة لا ان الظرف
الذي الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها للابتداء في
غير الزمان سواء كان الحقيقة نحو الجود بالحاتا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو في
الكتب من ابتداء الغاية في الملك فقط واستعمالها في غير المكان نهائا كان او غيره على سبيل
الاستعارة لان معنى اعرض غير التجلي البين في الصراح لجار بغيضتين يناكر فتين تقال
جارت الي التجارة اليه بمعنى وعدت بي تجاوزت اليه فالباء وهلما بمعنى اي
على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والمتبدين باعادة الجار فعلى اذكر
في للاعادة على ما ذكره في قوله والتبعيض اي مجيء من للتبيين ايضا كما كان
مجيء البعضية تحت جار واحد سوى هما لكون المجموع معنى من ان ذكروا هم بالتقسيم
الذكور واشار بالخط يحيى الى ان مجيء للتبيين محقق سواء كان موضوعا لها هو بين
لهم او لا واشار بالجملة الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري وعلى الاستئناف اي على
الفصلية واما المعنوية فيفهم من قولك اظهار المقت من اجلهم وهو ان يكون قبل
حدوثه بهم بحيث يصلح ان يكون الحامل لهم على اقتضاء الرسوخ اسم الجثة عليه وفيما
تقدم من البغيضة المبهم المذكور بعد عطف بيان المبهم المقدر بالجملة لبيان وجه
الابهام فقوله كما يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد التي في تقدير يعجبني شيء من خصاله
زيد كرمه صفة شيء الموصولة موصوف بالجملة تفسيرا كما في الآية او من تفسيرية كما في قولهم

الألوكة
www.alukah.net

النفي ليس وما الان زيادتها لم يثبت في النافية واختلف في الا التبرية نحو لا خير بعده
النار ومقتل الباء زائدة وقيل انها معنى في والنظم من كلا اسرا فرقت بينه النفي بالجارية
وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى انها لا تزاد
في جزاء وهو وغيرها قياسا الى زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا غير
الرضي وبزا وقياسا في مفعول علمت معرفة وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست
نحو بحسبك جعل الرضي زيادة الباء في بحسبك فاعل كفى ومقتضاه انه في نحو ما ظننت انك
على مذهب سيبويه قياسا ولا مضافة لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك
وكفى سماعي فمن حيث النظر الى عموم نحو حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحالية افعال
القلوب التي مرت وكفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفى للتوكيد
كفى صحيح اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وابقي
معموله والاصل على هذا لا يكون الباء زائدة والتقي بهذا اي نفسه ولو كان المراد بهذا
نحو هذا الباء زائدة واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستثنى الخاص بالمتكلم
مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم للاختصاص اي للخصوص كما ذهب اليه البعض او الارتباط والمناسبة
كما هو التحقيق ويدل على عدم علامية اللام من طن للحصر وكثرة استعمال الذي سواء كان حصر فيه
او لم يكن بتميم التي تملكه اشارة الى ان ما ذكر من معاني اللام من الملك والتمليك وما
يستحق كلها داخلة في الاختصاص لبيان علة شيء يشير الى ان التعليل على ما في التاج
جيد اذا علة بالدال فهي فعل للمتكلم وكينونة اللام لها باعتبار ما بعده وكالتعليل على كون خبر علة
والمراد من العلة ما حمله الشيء وقوله ذهنا او خارجا تميز من العلة عن ضربت للتاديب
فان التاديب علة غائية للضرب متقدم عليه في الذهن تتاخر عنه في الخارج مرتبة عليه فالوقوع
بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يقوم بالضارب من حيث انه يترتب عليه
الاثر يوجد معه ما ينبغي تاديب وفي كقولهم رمانه فقتله خرجت لجاءك فان المجيء
متقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه بمعنى معنى وهو اللام الدالة على اهم مع غياب
حقيقة او حكما من قال قوله تعالى به وجعله شامل استعمال المعنى من المجاز والرهني حكى جواز
اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في الحكي بالقول ذلك انه تقول قال زيد انا قائم برعاية اللفظ
الحكي وانه تقول قال زيد هو قائم لاعتبار الحال للحكاية فانه زيد في حال الحكاية غائب وقوله

وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذن لا يتعين ما قاله
ابن الحاجب اي قالت عند ذلك لان اللام بمعناها كان زيد يخاطب القول نحو جاء الذي
ان لم تفعل الشر وزائد نحو هو فيها اذا دخلا على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدونه
اللام كما في ردف لكم فان ردف متعد بنفسه وبمعنى اللام في القسم المراد بر المقسم به
نحو ستقرع حالا من ضمير قوله بمعنى اللام وقوله للتعجب ظرف لغو القسم ان اريد به
الامر العظيم الذي من شانه ان يتعجب منه على ما فيه الترجيح والمعنى ان اللام يكون بمعنى
اللام حالا كائنة في القسم الذي جوابه تلك الامور ونحو ستقرع حالا من ضمير في القسم
الراجح الى اللام ان اريد به معناه المنظم على ما في اللباب والمعنى على ان اللام المقسم به
ايه التقدير من هذا العباب على طبق العباب السابق اعني قوله وبمعنى نحن مع القول
والقائل من ان قوله في القسم متعلق بالدال وبمعنى واللام في قوله للتعجب للدوس والمعنى
وبمعنى الحاء الباقي في القسم وقت التعجب مما يخفى ركاكته واما لم يقل بمعنى الباء كان الواو
اصلا في القسم والباء اصلا للالصاق واشتراكهما في دخول حرف العطف
نحو والله وبالله وتالله لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله
واما استعمالها اما اشارة الى ان المراد بالتعجب من شانه ان يتعجب منه على ما في التاج
الى ما في التاج زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظم وهب فيه ستة عشر
فتح الهاء وضمها وكسرها مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث
ساكنة ومتحركة ومع الجر معها فهذه اثنتي عشرة والفتح مع اسكان الباء وضم الجر مع
التشديد مع التخفيف كذا في المغني اي لاشتاء التقليل في التاج التقليل على ما تبكي
عليه في المعنى لا حقيقة ان المتكلم يستقل مدخوله والا كان كثيرا في الواقع تتوقف في وجوب
حتى قال ما لقيت رجلا لقيته اي لا تنكر كما تعاني الرجال بالمرة فانا في لقيت منهم شيئا
الا قليلا ولذا وجب آه فان معنى جملة عجبان يتقدمها كما من غير مرة وقيل ان
الكلمة في معنى النفي كما ان كم اه ايضاح لحكم رب عكسه مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها
اولا مختصة بكثرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني والقرينة عليه قوله
فقد تحلا آه او مكررة ظاهرا او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا التمييز مكسر عند الاكثرين
على ما في اصابيح المراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للمبهم المبهم

كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجل ابوه منطلق
او بفعلية نحو رب رجل لقيته واجاز سيبويه النحويين ان يجر المعرفة واستدل بما لحاصل
المولد فيهم بجر الحامل وصفته فان صحت المرادية حمل عليه زيادة الى وحكى الاصمعي
رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال لعدم احتياجها الا تعيين مدلول رب لما كان
تقليل جنس من الجنس لم يكن محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ الرجل
على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لان المعروف محتاجة في دلالتها على معانيها
الى ذكر متعلقاتها لكونها معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلول الحاصل
تقليل متعلقا بالمعينين فيمتنع دخوله على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها
جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل على القبيلتين وبما حررنا تبين لك اندفاع
ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها
وايضا عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة
وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب للكاف لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة
دون المعرفة لحصول معنى الجنس لها بتعريف فلم يعرف لوقع التعريف ضائعا فان عدم
احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى
رب لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل
على الجنس والوصف يخصصه فيصير المجموع رب تقليل وما قيل ان ذلك انما يقتضي
تقييد النكرة بما يقللها لا تقييدها بالوصف فندفع بان انما النكرة بعد الوقوع
صارت قليلة وانما يحتاج الكلام الى الوصف لتقليلها فتأمل وانما اشار الى ان قوله
على الاصح قيد لقوله موصوفة لا لنكرة ايضا لاختصاصها بالنكرة فتدبر وقوله
ومن وافقه اي المبرد وابن السراج عليه في المرئي وقيل آه قائله الاخفش ومن
وافقها اصلها اي معناها الموضوع له حقيقة ان فان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة
بالحقيقة المتروكة بالمجاز معنى الفعل الذي تعلق به رب يعني ان انما حرفت
فلا بد له من فعل يوصل معناه اي يجر وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك
انها كسائر الحروف التي الدالة على معنى في غيرها مفهوم بلفظها فلا فائدة
الا استفهام واشتراط فانها انما يطلع معنى مفهوم بلفظها فانهم لم يروها تجر

انما عند عدم حذف الفعل يكون للسؤال عن فعل القسم اي مدلوله القسم او مشتق من القسم وذلك لكثرة استعمالها في القسم فانها لكثرة الاستعمال يدل على المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه فهي اكثر استعمالا اي اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم بافادة الباء للالصاق دون تلصق فعل القسم بالمقسم به والا لتعدى الواو منها الى بتهما شيئا واحدا لفظيا لكونها مشتقتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا في الرضي وفيه ان هذا يقتضي ان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر يعني لا يستعمل الواو اذا اشار بعد التعذر الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لكثرة جوابه بما يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام خطا للواو الآتية بتخصيصه باحد القسمين وخص بغير السؤال لكثرة كثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم تدخل على المضمر الا شذوذا ولان الاختصاص بالظاهر يعني الواو مختصة اذ اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله السما القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من كونه محط الحصر لما التزمناه الضمير فيرجع الظهر عنه بالاختصاص والاصل في الاسماء ان تستعمل في اشتراطها آه لما قيل وفي اختصاصها بالظاهر وان كان شاملا للاسم الظاهر نظر لما مر من قوله باسم الله في مثل اكتب باسم الله اي باسم هذا لفظ الله فالمراد آه يعني ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى ان الباء اعم منها في الاختصاص فيفيد انها دون حروف الاختصاص وبعد ما اريد جميع الاسور المحكوم باختصاصها بمعنى اعميتها في الاسور المذكورة انها لا تختص بوجود عامل بعينها بخلاف الواو والتاء فانها تختصان بوجود عامل فلا يرد ان الاعمية في الحذف شاذ ولا يفيد كون الحذف في الباء اكثر من حذفه فيها حتى يرد ان كثرة الحذف فيها فاسد ويتلقى القسم اذا في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اي استقبلها وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقي الجلب اي استقبال الجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يؤتى في جوابه باللام وان آه الذي يقبل السؤال اشار الى ان اللام

في قوله القسم المذكور سابقا يقبل السؤال فان المذكور قد يكون بلفظ يكون بغير لفظه فاشار الى ان الطلاق المقسم تقصيرا عن فهم المراد لان خصها بالذكر مع انه يجاب بان التاخير ايضا نحو والله ان زيدا قائم لكونه قليلا والحكم في علة بيان القول لعدد الكثرة الاستعمال واما تلقي الجواب بلام ابتداء المفيدة للتاكيد لافرقة بينها وبين ان الا من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي يقبل السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان اللام وقد يجيء بينهما سين قد تدخل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية عنها من دون الحاجة استطالة الكلام واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما او لا واما انافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا غير معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام قد او ما في معناه مثل رحمه الله وقد تقدر قد ويكتفى باللام بالنظر الى ان يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان مضارعا استقبليا يلزمها اللام مع نون التاكيد او خلت اللام على نفس المضارع الا نادرا او لا يكتفى عن اللام بالنون الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وان كان منفيا جاز ايلاؤها لا ويكتفى باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي ما او لا ويلزم تكرارها ان كان الماضي منفيا بلن في الجواب لا مستقبلا وفي المضارع استقباليا كان او حاليا سواء اريد به الحال او لم يكن لجواب شرطية امتناعية فانه يجوز لا يصح الا بلو وقد يحذف حرف النفي اذا كان المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف في الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف في المضارع المجرد عن التاكيد بنون القسم كما في المثال المذكور بخلاف الشرط وان الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله فهو خبر محض لا انشاء ضرورة وقد حذف القسم وعلم تقدم النفي عليه اي لا تفتؤ قد لا نفتؤ في المضارع والقرينة علم حذف النفي بدون لا اي جواب القسم اي الجملة التي يؤتى لجوابها القسم كما القسم يعلم به كما السؤال للجواب اذا المعرض اي القسم تعالى الله اي عن الشبيه اي كان كالخشية المقترنة بالنهار كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشية المقترنة بالنهار اي متوسطا بين اجزاء الجملة تقول له اي توسطا بيان

نسخة الألوكة www.alukah.net

ان يجعل الاول مثلا الخ ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقابل الفتح
اي تغيرينا كما يتوهم بحسب النظم فان الظاهر ان يكون المثالان للمنفيين واذا قال
بتوجم انه بعد التامل لا يعد المثالان لهذا الاستلزام التقديم وحول شهرتا او حاجتي
الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذكر اذا هو في من وصف الاسمين ليصح الحال كما
لاستثنا ما بعدها الخ واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعتاة تنزيه والاسم
الذي بعدها من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي
الوجه المشبهة بالفعل اي اعتبر تشبيهها بالفعل للاعمال ولذا قال وجه شبهها اي وجه
الشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها فلا تغفلها اي باعتبار قيام حروفها الى الاسم
الملفوظ كالفعل باعتبار تمام حروفها وكون تلك المشابهة وكذا كون الاسم
ايضا مشتقا الى تلك الاقسام ازعاما بانها شابهة للاسم ايضا لكنه لم يشتهر تلك المشابهة
لعدم ظهورها وبنيا على الفتح لاستغنائها بسبب تشديد الاواخر بها تاه وهي حرف
شابهتها بالماضي لما شبهها بالفعل في العدد فان كنّ وان كنّ كن تعطفن ولكن كنّ تعطفن
وليست كليس وفعل في بعض لغاتها وهي لغة من تعطفن فوزان عرفن في لغتهم عندهم وكذا
انضمامها الى الملفظ وبنيا الدعم اذ لا اختصاص لهذه الحروف حتى يكون سبب الاعمال واما الحروف المصدرية
المنصوب وتوان الخفايف وما اقتضاه بها الاسمين فترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام
في بيان الشبه المقتضي له فلان معانيها معاني الافعال لكون كل منها معان جزئية كالنسبة
النسبة الى الفاعل المعين في مفاهيم الافعال كالحدوث فمثل اكلت لما عبر بتصريح الماضي المشتمل
للاستناد الدال على تحقق معناها يكون ذلك الحرف كذلك حيلئذ اذا لوحظت لم تحز دلالتها
عليها بالاستقلال بل على وجه ان تكون الحروف ذكر الوضع وما قيل ان الحرف معنى ليصح عطف
الحرف على الحرف معنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف معنى الكلمة يجمع على الاحرف فالاصطلاح
في تسمية قسم الكلمة حرفا لرجوعها الى الحروف واذا لم يتقيد جمع الكثير بشيء يكون مشتركا بين
القلة والكثرة فيرد ما مر في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة
للخبر احدهما ان كونها ثلاثية ثلاثة باعتبار وضعها ليقتضي خلاف هذا الترتيب تركب كلا منها
للاستناد وغلبة الاربعة الباقية فانها ليست كذلك الى الثلاثة ليست للاستناد اصلا فكانها

وان كانت

وان كانت للاستناد لكنها يحتاج الى الفحص والتحقيق والتقريب والاستناد فرع الاخبار فلذا اخرها
التشبيه ٢
لما صدر الكلام واردا بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الاحرف تقع في صدر مركب تام يصح
السكوت عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار الشارح اليه فيما يجيء فلا بد لحاصل التعاقب
بشيء آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر الكلام الذي دخل هذا المدعى عليه
فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر الكلام مقصورا لذاته فيلتقض
بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقولنا تقابل الى انهم هم
السفهاء وبقولنا جاءني الذي انه قائم وبقولنا اما اليوم الجمعة فان زيدا قائم
يعلم من اول الامر اي ليعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا للحيرة
السامع وتوهمه اولا ومعنى عاريها الارادة المتكلم على حذف المضاف كيلا يلزم
كون ان المفتوحة بعكس نقيضها لان حظها في المرجع وانما لم يرجع الضمير اليه ابقاء بعد
الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيها راجعة الى الحروف كلها
وحينئذ لو وقعت الخ اي حين اقتضائها التعلق بشيء آخر لو وقعت في صدر
جملة بان يتوهم ساكتها كلاما تاما اشتهر بان كان المكسورة في الكلام نادرا مثلا قبل ان زيدا
قائم لمخبئ بجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام خبر ان المفتوحة وان يكون
جملة مستانفة وان مكسورة واما قال في الكتابة اذا التباس في اللفظ لان محمود
الاستئناف فيكون قوله اذ يعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على ما ذكرنا
بالآخر
الصدارة
٣ للالغاء والاشتغال على الفعل
اي هذه الحروف تصح بالمرجع ليعلم ان ضمير الشان او ما سوى اليه
الكافة اي عند الجمهور قد الصفة لبيع سببية ما الزائدة نوعان كافة غير كافة
عليه الشارحين وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني اما الزائدة فنوعان كافة
الزائدة اشارة الى ان تحوق ما الكافة يسبب الالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء وعطف
قال
الخاصة بزيادة قوله على تلحقها الخ على تلقي اشارة الى عدم كونه الحوق سببا للدخول على الا
الدخول في بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من كلام كل حكم ثبوته على الاطلاق
الا ان يدل دليل على خلافه فالمراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ
الاولوية قرينة عليه فالمعنى ان قال انما يجوز او يقبل الدخول بل الالغاء اولى لكون
القاضية فقوله اي يغير لبيان المعنى المراد منه في الصراح اصول الغزد بكار
وقد تقدم اي هذه الحروف مع ما الكافة بل الزائدة كما في فبما رحمة

الى الكسرة بان اتى الكسرة كما كانت قبل التركيب ثم يعرب فتظهر واعتبر الاعراب تقديرا وهذا احسن المتروك وان
كسرة ما هي جعد التركيب بالعامل قبل ما آخر المعرب من الاعراب الشفي الذي استحقه بالتركيب الكسرة هو
حيث انه معرب لم من حيث انه ما قبل الياء ولما كان هذه الكسرة قبل التركيب موجودا وهي في نفس الامر
بشرط بان ابقى اه اشارة الى دفع ما يقال من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لقولك لا
عراب الجواز وقد تغير الكلام وفي هذا المقام لم يحصل احوال المراد بقوله قبل لقائل الشارح يقول لقائل
غلامي لكما ما ابيح الخ يا ايها المتكلم لم تخف مسلمي في جانبي مسلمي ولكه اخرج بهذا الجواز
جعل سبب الجواز كجواز حكم بسبب وحكم ما نزعوا من الاسباب الذي استحقه بسبب السابق
لكونه معطوفا على مجرور الى الجر واختلف به آخر المعرب لكن حيث انه معرب لم من حيث انه
جار ومجرور وليس هذا الجر من الاعراب على ما وهم ولا الى لم تحقق الاعراب بدون العامل
والمقتضي ولهذا ورد الشيخ الطيبي في الغنية في الحاشية وقال اثبت المحدثون عن الطيبي جاء
الكوفيين الجر بالحروف وردت في الحقت بحروف بحيث حروف وفي التوكيد كقولك ياجبار يا قهار
النوجات كلهم بجر كلهم على المجاورة وزاد توم وقوعه في سطر الشعر وخرج عليه قوله تعالى و
اسمحوا برؤسكم وارجلكم قالا بوحيان وفي كله ضعيف جدا ولم يحفظ من كلام عالم ولا جزء عليه
والما حكاه ما قبل هذه الاه وان اه هذه الخلاصة ما ذكره الشارح الرضي بتوان
يعتمد على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة ومقصده ان هذا الثالث بان يتم الا
عراب الذي كان على الآخر اشتي لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر والتي لاجل ياء النسبة
وما الثالث وانتقالي الى الياء والفا وهذا تغير في الآخر بدليل ان الحقيقي وياء وواو الجمع وياء
بكلمة قال الاعراب سلامتي الغير يدل والمعرب كما ذكرنا هو الجمع بين ما لم يدخل العامل في الذات
الى الياء والنسب والحرف بالفا والتثنية والجمع الا عراب الحقيقي الا عراب الذي ذكرنا بها الآن اجزت هذا
في تركيب جاز ان مسلمان من الشيء وفي اجزت من متوع ثم تخيلت والف الالواني تخيلت الحاق حلة الاعراب
الاسم بينا لعدم التركيب فلم يمكن آخر المعرب بعد ذلك الا عراب وانا بيت من ذلك اي عن متوع

الجزء الثاني

الى الكسرة بان اتى الكسرة كما كانت قبل التركيب ثم يعرب فتظهر واعتبر الاعراب تقديرا وهذا احسن المتروك وان
كسرة ما هي جعد التركيب بالعامل قبل ما آخر المعرب من الاعراب الشفي الذي استحقه بالتركيب الكسرة هو
حيث انه معرب لم من حيث انه ما قبل الياء ولما كان هذه الكسرة قبل التركيب موجودا وهي في نفس الامر
بشرط بان ابقى اه اشارة الى دفع ما يقال من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لقولك لا
عراب الجواز وقد تغير الكلام وفي هذا المقام لم يحصل احوال المراد بقوله قبل لقائل الشارح يقول لقائل
غلامي لكما ما ابيح الخ يا ايها المتكلم لم تخف مسلمي في جانبي مسلمي ولكه اخرج بهذا الجواز
جعل سبب الجواز كجواز حكم بسبب وحكم ما نزعوا من الاسباب الذي استحقه بسبب السابق
لكونه معطوفا على مجرور الى الجر واختلف به آخر المعرب لكن حيث انه معرب لم من حيث انه
جار ومجرور وليس هذا الجر من الاعراب على ما وهم ولا الى لم تحقق الاعراب بدون العامل
والمقتضي ولهذا ورد الشيخ الطيبي في الغنية في الحاشية وقال اثبت المحدثون عن الطيبي جاء
الكوفيين الجر بالحروف وردت في الحقت بحروف بحيث حروف وفي التوكيد كقولك ياجبار يا قهار
النوجات كلهم بجر كلهم على المجاورة وزاد توم وقوعه في سطر الشعر وخرج عليه قوله تعالى و
اسمحوا برؤسكم وارجلكم قالا بوحيان وفي كله ضعيف جدا ولم يحفظ من كلام عالم ولا جزء عليه
والما حكاه ما قبل هذه الاه وان اه هذه الخلاصة ما ذكره الشارح الرضي بتوان
يعتمد على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة ومقصده ان هذا الثالث بان يتم الا
عراب الذي كان على الآخر اشتي لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر والتي لاجل ياء النسبة
وما الثالث وانتقالي الى الياء والفا وهذا تغير في الآخر بدليل ان الحقيقي وياء وواو الجمع وياء
بكلمة قال الاعراب سلامتي الغير يدل والمعرب كما ذكرنا هو الجمع بين ما لم يدخل العامل في الذات
الى الياء والنسب والحرف بالفا والتثنية والجمع الا عراب الحقيقي الا عراب الذي ذكرنا بها الآن اجزت هذا
في تركيب جاز ان مسلمان من الشيء وفي اجزت من متوع ثم تخيلت والف الالواني تخيلت الحاق حلة الاعراب
الاسم بينا لعدم التركيب فلم يمكن آخر المعرب بعد ذلك الا عراب وانا بيت من ذلك اي عن متوع

الجزء الثاني

وقيل للمجوز للغير وبه سمي الرجل قثم وقيل قثم معدول من قاثم وهو كثير العطاء انتهى فانه يجامع
لقائلان في ثبوت قثم سم جنس في قال الجنية فقال الرجال العلمية ستقول منه ومن لم يتبع يجوز كون
اثره معدول عن قاثم وبكلام الشارح المحقق سبق على الثاني على ما شال والثالثة في المثال الثاني معدول عن فاعل
واذا تحقق هذا فاعلم ان العدل على اما باعتبار الاول فقط بان لا يجيء فاعل ولا فعل قبل العدل وهو
مثال اول واما باعتبار الثاني فقط بان وجد استعمال فاعل قبل العدل كما شتم وحطم على اول واما باعتبار كليهما
بان وجد فاعل وفعل قبل العدل كما شال ايضا بعد لم يعهد لم يتحقق الا في الوصف العدل
اما في الاول فلان فعال معدول عنه واما في الثاني والثالث فلجواز كونه منقولا عن معدول جنسا

فينبغي على هذا ان يكون ما ذكره من عدم صرف فعل العلمي قائلا لما سمعت ان حاصل الجواب ان الصفات المذكورة
والكلام يقتضي كونها منقولين لا معدولين ولكن كونها منقولين الا الفي لما سمعا غير مضرين
اصطرارا باعتبار هما معدولين لا منقولين فما في حكم المستثنى قلنا قوله هذا لا يتوقف على
كون الاول باقيا على ما قال الشارح انما يجب ان يكون معدولا عنه في العدل التقديري فانه
جنس وهو لا يكون معدولا عنه فاعلا علما والا طلق هنا اي القول المشهور بكون العدل
والمعدول عنه متحدين معنى كما هو الشائع لا يكون المعدول عنه ثابتا في العدل التقديري بما
يأتي في الصورة وقوله فاعلا علما اراد بالعلم ما ذكره الرضي بدليل على ثبوت فعل فاعلا جنسا
يقتضي ثبوت اصالته حتى يأتي ما ذكره الشارح هذا لكن عبارة الرضي ناطقة على ان الشرط الاول ان
فاعل اسم جنس ليكون معدولا عنه حيث قال واما علم وهو الذي يجمع شرطين ثبوت فاعل علما
فعل قبل العلمية نحو عين مضر كقثم وحجر بشرط قائم وعدم تنم وحجر قبل العلمية ...
لحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم كونه منقولا عن فعل الجنسي فالثاني ممتنع
قال الرضي وبين ما قاله الشارح ثانيا على علم بعض مخالفة ورفع ما قيل انه كيف يصح ان يتم وهو
حاصل الجواب اعتبروا العدل الذي هو من مصطلحات النحاة وهو اصل الفرع ان لم نعتبر العدل والاصل
انهم اعتبروه في نظمهم ومحاوراتهم اي ليتضح قال صاحب الصباب ليتضح سبب ثالث لكن
البين فيحصل موجب البناء هذه البين يوجبان مع الصرف فاذا انضم اليهما ثالث يوجب البناء
اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره البحثي ... اولي لان هذا موجب البناء على الكسر
ما ذكره صاحب الصباب فانه موجب للبناء مطلقا لا على الكسر اي بسبب آخر دليل لما قاله سلطان

ايا ما على حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء صحيح لا مالة المطلوبة لبني تميم لكون الخشم
المشعة فيها في الراء المكسورة وكان الراء عطف على قوله ليحصل الكسر والباء
لمفهوم الاعراب لكون الكلمة لحنا بناء على حالة واحدة فيفاد بها المتكلم بحالات الاعراب
لما كان الوصف ثبات معنى الذات ومعنى الامر الحادث بها يعبر عن بقاياه الاسم وهو الذي
لم تتعين الاسبعين الصفات اه اعتبر هذا القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والآلة
عن الوصفية لانها وان تعين الذات باعتبار كونها مكانا وزمانا وآلة وهو دائم على التعين لحاصل
بسبب الصفات الماخوذة في مفهوم اسمائها لم يخف ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة اه
حالة الاشتقاق ووضع للمشتقات لو بقي كما تقرر في محله لمعنى التعريف كون الاسم والاباعتبار
هيئة على ذات مبهمة ليتعين تلك الذات باعتبار تلك الهيئة لا الاباعتبار الصفة التي اخذت معها
وما يأتي في ذلك استفادة بتعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فما لم يخرج التعريف
ذكره البحثي لهذا الغياض لا يدل الا باعتبار هيئته الاعلى ذات مبهمة غير متعينة باعتبار اتصافه
باعتبار هيئته لا يدل الا على ذات مبهمة موصوفة بالتعليل لاستفادة كونها حالا او حمارا
او رأيا باعتبار خصوص المادة لانه الاوصاف المراد بالاوصاف ههنا الدوال بالصفات
العالي القائمة بالغير وكونها متعينة الذوات معينة ان النسبة الى تلك الذوات متاخرة
فهو الذي تصادح عنها المراد بكون الاوصاف ملحوظة من تلك الصفات انها اخذت بما يدل
على تلك الصفات بالجملة العبارة لا تخرج اعلان والاظهر ان يقال الاوصاف المشتقة من
الصادر التي لم تشتهر في مفهومها النسبة الى الذات المعينة فانه يعيد لعدم سبقة الذهن
اليه لا يخل بالمرام فيما اراده في الرضي يحتمل بالتصغير وزنه الفعل ام لم يكن في الاول زيادة كزيادة
الميم في خشم واما زيادتها في اول زيادة كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيد الا حرفا
ويكسر ويقلب كما علم في محله وفي مصارع يخشيل كيف يصح قلت الوصفية باقية في العلمية
كما في طارق
اجمل المجمل المذكور في قوله فيما سبق في الثاني والثالث فلجواز كونه منقولا عن معدول جنسا
اريد منه ما فصل في على اربع اثر عن قبل المتاخرة لا يحصل من استقطاعها لانه اذا لجاز ان يعين
ما ذكر في المثل في بعل كما تقدم الاصل وبسبب ملحوظ في اثنا عشر حسنه ولكن ذلك الوزن حاصل في اربع

على اربع

في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد استقلاله حصل الوزن به فيه فالحاصل فيها في الحالة الراجح
وهو عدم وصل التاء سابق في اربع وتأويل الاخير فاذا لم يعتد بالوزن الاصلي في بعض بسبب عروض
الموجب اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارض لها اصلي في اربع بسبب سقوط التاء ويمكن ان يقال
المعتبر الملتاء التي هي موضوعة الاسم لصيغة مشابهة بالفعل بخلاف سقوط التاء عنها
يقتضي المشابهة فلم يعتد بالوزن في بعض واعتد في اربع الا ان قوة الكلام تميل الى النفي يعني ان التاء في
اربعة الثانيات وقع صيغة الجمع المذكر سواء كان مكسرا او سالما بالواو والجماعة
جواب وهل تلك وهو انه لو كان لجبر اربعة على جمع المذكر بالواو والجماعة لما لم يمنع منه جماعة
المذكور وهذا مختار بعضهم في شرح الرضي حتى قال ابن حجر في شرح الفاضل وكذا في بعض نسخ
المعنى ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود بلغت اعلاها فلا تصرف لان الاصل
الاصلي سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير مصروفين ومائة ضعف خمسين اقيم والعلة
كونها علم خصص بالعدد مرتبة من مراتب الاعداد بخصص معين وانما التقدير في المعدودات والجامع
وفي بعضها استلاء وما قيل اراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم المتروع الدلالات الثلاث
المطابقة والتضمن والالتزام وفي توصيفها بالمتروع احتراز عن الدلالة العقلية والطبعية
لعدم انتقالهما غير معتبرين في باب الافادة والاستفادة صلاة يتوهم ان اختيار
الجامد عدم الخروج وكذا ان تقدير كل طرفي مستعمل في الطرفية الحقيقية اي
غلبة الاسمية فعلى الاول اللام في العلمية للعهد وعلى الثاني للجنس عن كون وصفا فان
لا يتبع الموصوف لفظا وشرط كل صفة الموصوف صارت بالغلبة راجعة في حكم
فلا يحتاج جريه على غيره ولا عليه اي لعدم صحة لجريه على ما غلب فيه لكن معتبر في
مفهومه فالتبال وقيل اراد عدم اشتراط انتفاء المعنى الوصفي في
العلمية لعدم تقييد العلمية اه اي لعدم تقييد العلمية بالسواد وبياضه سواء وبياض الثقيبة
وهتر وفيه ان الجمل على الاطلاق اي جعل كلام المصنف اسود وانتم اسم بحيث يطلق على
ملتقا مخالف للغة فالاولى ان يقال اي الاولى ان يقال ان المصرح بصدد تعيين الالات التي
غلبت فيها هذه الاسماء ولا يدخل في ذلك التعيين التجريد للصفة فلذا ترك تقييد العلمية بالغلبة
وفيه بحث لان المصرح استدل بمنع صرف هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه في نوع من

جوابه لا يخفى حيث قال ويذهب سيبويه الى ما ثبت بقدر ما يزاحم الوصفية الاصلية
ان لم تحققها معنى انتهى فان عبارة صدقا تنادي بان صفة الاسماء زال عنها معنى الوصفية
بالغلبة والتحقيق انه دفع لما يتوهم من استدراك الفاء او اللام فيفيد ترتب العلم او كون
العلم بالاول سببا للعلم بالثاني سواء كان المرتب عليه او مصاحبا او غيرهما فيفيد
ترتب المعلوم ان كون الاول علة للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني من سماه اكما
يجيء عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه عليما تفرع عليه صرف فاو جعل كالشارة الى الاصل الاول
ليصح كالعطف فلا بأس بان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى الاول ورد الثاني
الى الثاني على ما هو المتبادر كونها ظاهر غاية الظهور . ومن عطف على صرف ومن فيه الاصل الاول
وليس داخلا في المجموع المتفرع عليه الى كل اي كل المثال لانه صفة لعلة الذي هو اربع
ايضرف لانه احتاج الى احد التقديرين الخلاف معلى لاتباع نفس سوبه هو الشرائي كسكين
المجمر بفتحها وكسر الفاء وتشديد الراء المهملة والثاني وهو ما ليائه المشددة بقوله
الفاء عاتاء التي هي جزء الكلمة كمنت وبقوله في آخر الاسم عما يكون في الوسط كاشاء فانها
كبرى في آخر السبل كضربت وبقوله لمعنى حاما قبلها عن تاء اخذ وبنت تنقلب في الوقف
هاء سيبين كال التمييز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصل التاء وقال ابن مالك في آخر
الكلمة كان اولا لانها قد تلحق الحرف كحرة وشية وعلة وطلت فلو سمي بها مذكر صرف
لعلم وجود سبب فيها سوى العلمية كما كان كهند فيجوز الصرف وعدمه لكونه تأنيثه
معنويا وانتفاء شرط تختصها بالمؤنث لكنه يكون تأنيثها لفظيا
لا يكون تقدير تاء الحرة معها حتى يكون تأنيثها معنويا وهو الذي ساعد المصرح
الرد على الفاكهي في جعله كالعلمة وح لا يكون لازمة للكلمة وقد فصل الشيخ الرضي معاني التاء بين
ما يكون لازمة وما لا يكون لازمة بتركيب فان دخول التاء فيها لا لمعنى من المعاني بل هو تاء تأنيث لفظي
وهي لازمة كذا في الرضي لم يستبعد فاصلا للزوم كونه عارضا بخلاف اللزوم لعلة العلمية
فان العلمية وضع ثان تصرف على صيغة المضارع المعلوم بحذف احد حرفي المضارعة
الا علام اي في قول الشارح لان الاعلام محمول على التصرف اه وح يكون بعد والامكان احتراز

www.alukah.net

ويقيد المضاف اليه العينية فاكتفى واعتبرها ذكره الشارح لما فقته لسائر الاسباب لان المراد بالمعرف
التعريف لانه السبب لجميع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علما والتعريف ليس علما بل
في العلم يجوز ان يراد به معنى ما ذكر انما يجب ان كان المراد علمية لم لا يجوز ان يكون المراد على
ما فيه التعريف فتكرار كلام المصنف اي تعيين ان في قوله التالي شرطه العلمية لام التعريف وهي
تؤدي سؤال المضاف اي علمية المؤنث لانه يريد على ان المراد منها علمية وهي على تأنيث
والجواب المراد اما حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام كان حذف المضاف اليه لاقامة الصفة
والكوفيين اقتصوا على جواز حذف الصفة اذا لم يكن عاملا او معوضا عنه باللام
لا ضمير المؤنث اي تكلف وليس بشيء كالكلام اي ليس في قوله ان يكون علمية كلام حتى يتكلف
عن المضاف اليه مؤديا معناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون علما والمشارك
منه كون التعريف علما وهو غير صحيح قلنا للزوم التكرار لفظا اي لفوات العطف والكلام الذي
طوى في اللفاء واما قال لعدم التكرار بمعنى فيلزم التكرار اي يلزم ترجيح تكرار لفظ في
اشتراطها بالعجمة حيث قال العجمة شرطها ان يكون علمية قلنا لا لزيادة قوله في العجمة اي لا يلزم
التكرار لفظا لوجود زيادة في اشتراط العجمة وهو قوله في العجمة يعني ان التعين انما يأتي في العجمة
لما شاع وذاع للمفردات وما في حكمها الا يكون التعريف مع تكرار المفردات وما في حكمها وليس في اشتراط
العجمة تكرار العجمة اشتراط السابقة في المعرف قلن زيادة القيد ههنا لا تفيد شيئا اصلا
وصرحنا سابقا على تقدير المصدية حصول الكلي في الجزئي وعلى تقدير النسبة حصول الصفة
الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الكلي في
الجزئي او حصول الصفة في الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه
العلم لا تكفي في كونها صفة له ولا يخفى ان بيان الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية وبين
اشتراط سائر الاسباب بها حتى لا يتوهم كونها على نسق واحد لا تحقق له لان تحقق العلمية لا يكون
للجنس لم تحقق له سوى تحقق النوع لان تحققها مغاير لتحقق العلمية لثبات بعضها دون بعض
او في حكم المنصرف اي على تقدير الصفة الاصلية اذ كان ذهب اليه المصرح او العلمية
الجنسية كما ذهب اليه السعد قائلا انه يجيء لتأكيد المعرفة ولا يكون تأكيدا للمعرفة الا
معرفة الا ادل فيكون معرفة ولا يكون اعتبار الغير العلمية فيه يكون علما كما التعريف

ان اللام فاتح يكون التعريف الذي هو سبب مع الصرف سخيفا في العلمية بل الحاق التعريف بالاضافة
او اللام اليه يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام مقدرا كما ذهب اليه بعض قالوا ان اصل قولك
جاء القوم كلهم اجمعهم او اجمع جرى في قولك حيث وصف العلمية بالمؤنث يتبع لفظ المؤنث
هذه التعريف اي بارادة العام اعني التعريف من الخاص اعني العلمية كما قيل وما نحن فيه
مؤنث تحققه في نفس العلمية على تقدير المصدرية او بتبعيته في اصل على تقدير النسبة
راجع الى المؤنث اذ لا تحقق له الا في ضمن العلمية فؤنثها مؤنث تبعا لا العلمية فمؤنثها
الضمير باعتبار كون هذا من التعريف الذي هو فرع التنكير لا غير اي لا غير العرب احترز به
عن الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق عليها من حيث انها عربية انها اعجمية
وجعلها غير العرب مع انها ليست عجمية بهذه العجمية والاظهر اعتبار العجمية بان يقال كون
اللفظ بما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك مبني به نافع راويه عيسى حي على انها المخاطب
وفاعله نافع ومفعوله راويه وعيسى بدله منه او عطف بيان له اما العجمة في الاعجمي او وصف
العجمي في اللفظ الاعجمي في الصحاح الاعجم الذي في لسانه عجمة ثم غلب البيان حتى قيل
كتاب اعجمي ولها اصلان اللفظ الاعجمي المستعمل في كلام العرب فيه وصفان العجمة وقوعه في
كلام العرب وبهما اتصاف في الاقتضاء فاذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية
بها اما فقدانها كالمفرد والمتوسط اذا لم يوجد فيه ذكر يجب احد جانبي الوقوع في كلامهم
ان يتعرف فيه لهذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة لها في المرجع وقعت في نسخة الرضي
التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعجمي وفي النسخ التي رأيناها من الحاشية
وقعت بالتأنيث ولعل وجهه تأويل العجمي بالكلمة وارجاعها الى العجمة بارادة اللفظ
العجمة من الاعجمي اللسان العجمي تعسف لاشتماله على العجمة باطلاق العجمة على اللفظ واشتراك
اسم الكل والجزء والاسم الجامد كما يقتضيه وعدم موافقته لقوله واما اذا وقع الاعجمي الذي ليس في
الصحاح الاعجم الذي في لسانه عجمة ثم غلب البيان فيقال لسان عجمي فاذا وقعت قيد
بالعلمية اي في اول الاستعمال فتارة تمنع العلمية سواء كان علما في العجمة او جعلت علما في العربية
اول الاستعمال وتارة اي العلمية مانعة اللام والاضافة لان التعريف انما يحصل بكل
لا يكون تعريفه باللام او الاضافة فاستثنى اي امتنعت اللام والاضافة مع العلمية

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التركيب بمعنى التركيب الذي كلا ما فيه ولخرج من مفهومه العدم مناسبة اياه لكون الخروج
سببا ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف الاسنادي والاضافي فانه لا تاثير في اللفظ
التاء واخراج المضاف الى الصرف فعند مجلس التركيب الذي كلا ما فيه مناسبة اياه
الثاني وخرج بالاشتراط فانه لم يوجد آه وفي نوجد الدين كاه على التشبيه بقولي من غير فيئة
يخرجن لانه هذا التركيب غير موثر في منع الصرف او لتحقق آه لا يجتمع التركيب مع
غير شروط العلمية ثم الظاهر ان عدم منافاة بين التقليدين الاثر او ان في منافاة على استقلال
كل منهما في العلمية اي الذوم ليس المراد بالمنافاة معناها المتبادر اعني مقابلة الصفة فان التركيب
لا يقبلها الباء للملابسة لم يجعل الباء للسببية فان الاضافة والاسناد ليسا بسببين للصيرورة
الكلمة بكلمة واحدة قبل الوضع الثاني نعم انه ملابس لها حيث وضع المركب على هذه الهيئة
وذلك لان آه اي لا شرط المذكور ثابت لان آه وفي اشارة الى ان دليل الشارح ناصر لابن الحاجب
على ان المركب الاضافي والاسنادي لا يكون مع صرفه نظرا الى الحال العلمية الاضافية والاسنادية
لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظرا الى الوضع العلمي الطاري نقلت عن سركيه آه مجلدان ما نحن
فيه غير منقول فانه ثبت لحكم العلمية كلمة ذات لان مدلول معزه اعني بها المعين كالاضافة
اليه في عبد الله واعني بها المطلق منه في المضاف منه وفي الجزئين كما في حسن وجهه وسيف بن يزيد
في احدهما كما في ضرب يزيد باعتبار المنقول عنه اشتر كونه منقولا ومنها آه اعتبار المنقول
الطاري بالنقل لما عرفت في الشرح من ان الاضافة تخصص المضاف مشروطا او في حكمه ولو لم
يمنع صرفه لم يلزم اجتماع المتضادين لان تشغل بالاعراب الحكمي في مجلد اذ يعلم مما سبق
حال التركيب على العلمية اي ان الاسناد آه ان رفع بذلك ما يخلج في الوهم من انه يكون موثرا
في المضاف الصرف في المضاف اليه لعدم في حكم كلمة واحدة والمراكيب المضاف للتعريف من المضاف
اليه لا يجوز التحليل بما في السعة عند جماعة منهم المصنف كما مر في الحاشية سواء عاد على
ما قبل المنبيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان التركيب الاسنادي في بعض نسخ الشارح
لما نقله الشارح الرضي من الصرف في بعض المركبات من ان المركب الاسنادي ليس بمعرب كما سيجيء
فلا اعراب والبناء من حيث عرض الكلم الخ والمراد العلمية فلا يحكى اللفظ فلا يكون
معربا في الظاهر بنى لاشتغال الحرف الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابا او بناء او لمكان

وضواله وزنه افضخرج غير مختص بالفعل الحقيقي المتبرق لما كان المراد اي ليس المراد من وزن الفعل
معناه الاصلي حتى يرد انه قوله زيادة كزيادة تنبيه الشيء شبهه فان ما في اول وزن الفعل
زيادة الفعل لا زيادة شبيهة بزيادته الى الوزن اجراء الضمير على الظاهر وجعل الظرفية
على التوسع فان الزيادة وصف حاصل في اول الموزون فجعل حاصلا في اول الوزن تجوزا
والى الوزن اجراء للظرفية على الحقيقة وصرفا للضمير عن الظاهر لان الصفة اي الزيادة
صفة الحرف الاول والصفة تنسب الى موصوفها يعني يقال السواد في الجسم ويصح نسبتها
الى الخاص يعني نسبتها لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتمال الظرف على المظروف
وبالعكس اي يصح نسبة الخاص الى العام يعني نسبتها لشمول العام على الخاص صدقا شمول
الظرف للمظروف اولان المراد يعني ان الكلام على حذف المضاف لم يصر الى كونه بيانا
لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر في الاستعمال ان الى طارق وكما لو نقص
في الوزن اي كما لا يضر لو نقص في الوزن مع بقاء الحرف الزائد لا يخرج عن وزن الفعل
علم [illegible] يقول ولم يخف غير منصرف يعني للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقول بيع [illegible]
فانه تقول [illegible] تقول بيع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعتبرة حال حصول الوزن
الحاله المضاف اليه جاز ان الكلمة اقامة المضاف اليه مقام المضاف كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
حنيفا كما ان [illegible] باعتبار ان المطلق ينصرف الى الكامل فلا يرد النقض بامثالها [illegible]
فانه فلا [illegible] قابل للتاء بحسب الوضع اذ وضع الاعراب على ان يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذي يمنع من الصرف يختلف في علم [illegible] النقض باربع ايضا لانه
قابل للتاء باعتبار الوضع الخفي وعدم انصرافه باعتبار الوضع الاصلي وهو حينئذ الاعتبار
قابل للتاء الان التاء [illegible] قياسا واسلمه يعني النقض باربع اليه لم يكن [illegible] ان وزن الفعل في
اربع في قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعتبر عدم القبول قياسا وانصرافه لانتفاء
الوصف الاصلي لا لمنعهما قيل انه اربعا اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى التقييد
عدم قبول التاء قياسا لا ان [illegible] انه لا يقبل التاء اصلا فهو وان [illegible] لا يقبل التاء
بالاعتبار الذي يمنع صرفه فسلم لكن لا لزم منه ان يكون التقييد الثاني مغنيا عن الاول
وعلم الاحتياج اليه مع اعتبار الثاني لا لعدم الاحتياج اليه مطلقا فيحصل بوجود الشرطين

يبغ

يبغ قال ومنع امتنع احمر معناه لاجل تحقق شرط تاثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع احمر
في ذلك حمل وجود الشرط على وجود المشروط لان ما هو شرط تاثير السبب في منع الصرف
في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه المشروط
من غير ان يكون مؤثرا فيه كاليبس للاحراق وما قيل ان الشرط النحوي يستلزم الحكم لانه امارة
لثبوت الحكم ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه ان اراد المعنى المتعارف للشرط النحوي مما يذكر بذكره وجوه
بحروف الشرط فهو هنا منتف وان اراد معنى اخر فلا بد من بيانه لينظر في صحته
شاده حال اشتراط هذا الشرط اي حصل المصرح اشتراط هذا الشرط لوجود الشرط على
الحكم بامتناع احمر وانصرف يعملا اي للحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في
السببين يعني اتحادهما بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناشئ من الاشتراط
المذكور دائر معه وجودا وعدما عند الجمهور اي لتضاد تاثير العلمية في السببية المحضة
والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا للجماعة فانهم ذهبوا الى تاثيرها بالشرطية المحضة
حيث قالوا ان تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان ليس الا لكونها [illegible]
الالف الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال اي لانه هو صالح [illegible] هذا
الثاني الرعاية [illegible] بقوله فانا [illegible] المسمى [illegible] والا فالتنكير يحصل [illegible]
[illegible] المسما [illegible] كذلك الظهر بالالتزام فالظهر [illegible] مقامهما
[illegible] والتانيث ان العلمية غير مؤثرة معها [illegible] الا الاحتياج الى
ومن اشتراط التانيث والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم الا احتياج
ما هي شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل الا احتياجهما من غير اشتراط [illegible]
او ان امثلة العدل لا [illegible] اوزان الفعل انما متضادان فتنظر مما تقدم انما الاحتياج
مؤثرة الا ما هي شرط فيه في العدل ووزن الفعل وانما متضادان المستثنى قوله اي
استثناء بعد تقييد المستثنى منه اي استثناء من المستثنى منه المقيد بعد تقييده بالا
الاول فالمستثنى منه المقيد لفظا [illegible] مطلقا استثنى منه ما هي شرط فيه ثم استثني من
لفظ بالمقيد بقوله الا ما هي شرط فيه المؤلف بقولنا [illegible] ما هي شرط فيه العدل ووزن
الفعل [illegible] منه ذلك المقيد الا ان الاول من المطلق والثاني من المقيد ما [illegible]

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في توجيه قولين اه قال الا يجوز تعلق ظرفين اي جارين مع مجرورهما من جنس واحد بفعل واحد
بعد واو العطف فلا يقال مررت بزيد اليوم والآن في المسجد في الطاق ولو جرى آباء نالا
لاجتماع مؤثرة الاباهي شرطية والعدل وواو الفصل فيدخل كلا المستثنيين تحت مؤثر واحد
في الفصل او تفصل العدل وواو الفصل عن المستثنى الاول بجزء مستقل لاختلاف تاثير
العلمية فانه تاثيرها في المعطوف عليه اعني ما هي شرطية فيه بالبينة مع الشرطية وفي المعطوف
عليه اعني ما شرط فيه بالبينة مع الشرطية وفي المعطوفات اعني العدل وواو الفصل بالبينة
المحضة وغرابة الاسلوب سوق الكلام على وجه لا يكون مبتذلا لا يقترعنه الاسماع والجمع
فيه تعبير لغطي وكا معنوي حتى يخيل بالبلاغة اتفق الخاة او المقصود من تحقيق المقام بالاخا
ابي رجح اختيار حضرص بخصوص بما يجامع فيه العدل مع العلمية المؤثرة بانها اتفق بحمل بعض
بخلاف ما كان العدل والعلمية فيه مختلفين فيه والي وجه اختيار بخصوص بانه كان غير
منصرف قبل العلمية في تاثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان تاثير
العلمية فيه ظاهر فذهب اكثر الخاة الى انه قلت هذه الخلاف في تاثير العدل بانه يعمل
بالمؤثر بعد زواله العلمية التي في تاثير العلمية قلت لا بد من الخلاف في ان العلمية هل توجب زواله
العدل بناء على العلل والمتبوعة الذي هو الوصف فلا يكون مؤثرة معه او لا يوجب زواله
بناء على المعتبر العدل الاصلي اي الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول والى المعنى
الوصفي يعارض العلمية فيجامعه فتكون مؤثرة معه كما يشير اليه عبارة الرضي حيث قال ويجعل
ثم لو كان الخلاف في تاثر ذلك الاسم وعدمه لا تفاق على زوال العدل بالعلمية لكان
كما ذكرت والمرجع والخاة فصل عما تقدم مع الشرح راجع فيما تقدم لكونها متبوعة
قبل العلمية بالعدل والوصف الاصلي لخفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الاعلام دائما
الخاف في جمع والخاة تقال بعضهم ان عدم انصراف العدل والتعريف اللفظي والاضافي وقال
بعضهم العدل وشبهه العلمية رفع لما يتوهم ان قوله وهما متضادان كيف يكون الوصف
جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الثاني من المعطوف عليه لعدم تحقق
الس طلق السبب منحصرا في احدهما للزم استناد الشيء الى نفسه لاتحاد المستند
منه والمستند من حيث المفهوم بل مقصورا معه فوا ما يفيد ذلك المقام من الحكم

فلا يرد ما يجوز السببين
واحدها فتدبر

القضاء فيها فانه يقتضي ان لا يوجد جميعها في اسم وعلى تقدير الوجود يقتضي ان
يوجد احدها فقط فالامر الا تعدها الا انه عبر بالمفهوم المردد والامر الدائر يكون
المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له كشمول العام لافراده او منفهوما آه عطف على قوله
منطوقا وانما قيد بالمفهوم لان المنطوق لا يكون مقصودا للشرع تقوله الآمن الذي
الخيار لا تخصيص وبناء منحصرا في احدهما بحسب الاستقراء بحسب التصور اذ العدل يجوز
وجود ما يجامع العلمية المؤثرة وقد لا يكون مشروطا بها سوى احدهما وهو خوف الامن الا ثبت
بالاستقراء انها متضادان وهذا القدر اي العجز من حيث القصور كاف كما جاء في
الاصل في مباحث الاستثناء كما قالوا في كلمة التوحيد في دفع ما قيل ان ايراد الجحود
مختلم بيع الحكم بالنفي واثبات المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه لان المختار المنفي
الثاني لا المسلم لزعم استثناء الشيء من نفسه كان المعبود بالحق احد مفهوم ما من الله تبدل كما
ساوى الزيدان في الصدق كالذي الزيدان فانه في الاثنين تاويل البلدة والعلمية والبنوة و
الابوة والسنة المزيدتين بناء على ان العرب يجيئ بالصرف في زيادة الحروف وعدمها
ينبغي ان يجاب بالجواب الاول بان الغرض الخبر بانه اجتمع في العدل وزن
الفعل والعلمية ان سمي به بعد العجمة آه رد على من قيد الاخفش بوقوعها قبل العلمية
كذا ذكره بعض الخاة فتدبر قول المكمل اصلا وقوله الاستاذ فرعا اذ يلزم ان الخالفة
المتفق بعد تقرير الاصل للقاعدة المجمع عليها اي عند البصريين وهي ان كلما في علية مؤثرة
ان كم صرف واستثناء عطف على قوله لجعل اي يلزم من امتناع نصب اعتبار الان شرط
نصب المعطوف له عند الجمهور ان يكون فاعلا وفاعل الفعل المعلل واحدا والقول الاول
او الاصل في دفع لزوم امتناع نصب اعتبارا بانه يجوز ان يكون مبتداء مخبرا عنه بالظرفية
اي وقت اعتباره للصفة الاصلية او على الحالية اي حال كونه معتبرا للصفة الاصلية
لكن يرد عليه ان اشتمال من سيبويه اي خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية بعد ان
المعنى على تعليل حكم المخالفة وشيء من الوجوه المذكورة ليس بصالح لافادته لانه مقبول
للمعلل كما تقدم فيما يمثل الجر علما وكذلك تلك هذا يشعر بانه مصروف بالاتفاق لكن قال
حلولو صحيح قال ان اعتبر ذلك كما هو مذهب سيبويه الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا

في ثلث وثلثين وبالجملة انما لا يضر فاته لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وزعم
بين هذا الباب والحمراء قال اه الوصف ههنا لا يثبت من وجه العدل وقد ان العدل
بالتسمية ولا يرجع بعد التكميل اذ معنى رب ثلث رب مسمى هذا اللفظ بخلاف احمر المذكر فانه
اه يكون معنى رب احمر رب مسمى هذا اللفظ فيه للمرة بخلاف افعل فعلاء فانه لون
فيظاهره دون افعل فعلاء فانه يعبر في الظ وشوت على في الظ قبرا فعلية والخلقة
لفظ بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة اي صالحا
بمعنى انه مجرد من التفضيلية صار ملحقا بالفعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف
بمعنى ان المعدوم يجعل كالثابت اي ليس معنى الاعتبار ان يرجع معنى الوصفية الا
او ليس معنى رب احمر رب متصف بمعنى الحمرة بل رب يتخصص مسمى هذا اللفظ سواء كان احمر
او اسود او ابيض بل معنى اعتباره انه يجعل مع ذلك كالثابت لكونه اصليا وذاتيا
حتى لو اريد منه المعنى الوصفي جاز نظرا الى زوال المانع ولذلك قالوا اي ترك الاعلام في
الاغلب بعودته عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو فانه زيدا وعمرا مصدران من زاد يزيد
زيدا فانه زيادة وعمرا بالكسر عمرا وعمرانا اي عاش عمرا طويلا ولم يعتبر معناهما الاصلي
في حال العلمية وانما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام لم يترك ذلك واما السبع فهو على
فلا خلاف بينهما في الحكم وانما يكفي ظهور اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عند
الاخفش وعلى القياس عند سيبويه لانه توجد وكونه موجودا في وقت من الاوقات
علة لنفي اللزوم لا للزوم فان علة اللزوم اعتبار الوصف الاصلي فيحمر
يعني انما اراده اي في تعليل الشق الثاني بقوله فانه العلم آه ... اشار الى الامرين احدهما ان
العلم بالنسبة وطلق التقابل لان المخصوص هو العموم ههنا بمعنى القيض وعدمه وهما السالبة
حتى يصح انتفاء بينهما وثانيهما ان المراد بالتقابل بالذات لا بالذات انتفاء بين العلمية والوصفية
باعتبار كونه موضوعا بهما اعني الوصف والعلم مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيين المدلول
متصفات معانيهما اي في شاع اشتراكه بعد الطام على حد من المضاف اذ ليس الحكم كما في
حاتم مثلا شخصيا انما المراد بقولهم لما يقبل حكم واحد لشخصا كما هو المتبادر
اعتبار المتضادين في منع آه اي انما قيد الشارح منع الصرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو

لما لم يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع جاز معترضة
لدفع توهم اه منع صرف الالفاظ ليس كما واحدا ذا الحاجة الى التقييد بلفظ واحد والى
منع صرف احمر اي اذا قلنا سماشخصيا لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف احمر حالتي الوصفية
والعلمية لتعدد المنع لان المنع الذي لاجل وزن الفعل والوصف علة المنع الذي بسبب هذه
العدل والعلمية لامتناع تقارد العلتين على معلول واحد بالتخصص وعلى سبيل التعاقب
وتاء ثمانية ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين سواء اعتبر ضما آخر فليس
بشيء لانه انما يفيد منع الصرف بشيء من القيدين وعدم الحكم الواحد بمنع الصرف المطلق في
كلتا الصورتين باعتبار المتضادين معا بحكم واحد يتحقق لما اشرنا اليه بل يفوت آه اضراب
عما يستفاد من الجواب من تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية
والمراد بعدم جواب الشق الثاني جواب آخر اذ حاصل اثبات توهم اجتماع المتقابلين في الوصفية
المحققة والعلمية كما يخفى انه لا يدفع السؤال بل يحقق في هذا المقام اي مقام اجتماع الوصفية
والعلمية وشرط لاجتماع الدلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابقي
التضمني الالتزامي بالوجه ما ذكرتني منها لما جمعت وكما بين العموم والخصوص اه بعض
ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما اذا اريد بلحاظ المعنى الوصفي
والعلمية معا ورودهما على محل واحد لان محل العموم المعنى الوصفي اي ذات المرة ومحل
الخصوص المعنى العلمي وهو الذات المعينة كما بين ارادة اي لا تدافع بين ارادة المعنى الوصفي
العام وبين ارادة المعنى العلمي الخاص اه جوزاه فانه من جوز استعمال المشترك في المعنيين
لا يجوز بان يكون ذلك المشترك من الاضداد كالجون للابيض والاسود وبين اه لا يكون كذلك
وان لم يجوز فانه آي اياه لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك اي عدم التجويز ليس لكون
تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما ايضا كالشمس
المشترك بين الجرم المخصوص وضوءه بل لاحل عدم ورودهما في الاستعمال وكذا يقرر
الكلام اي كلام المتن للشبهة اي الشبهة المذكورة بقوله فان قلت اه الاجود
اللفظ بازاء الوجود العيني بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور
الذهنية على ما هو المشهور في بادي النظر اي ظاهر النظر اول النظر سواء كان
آه اشار بهذا التقييم الى انه لا يحتاج الى ورود تلك الشبهة لان مدارها على لزوم اجتماع المتضادين

كالكيفيات آتي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة التي
ترتكب منها المولدات الثلث اي المعادن والنبات والحيوان المؤثرة في المزاج فيه بحيث لولا
ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان تفيض عليها الروح
كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع تتشابهة في جميع الاجزاء الحاصل المؤثر في المزاج هو المركب من
الكيفيات الاربع شروطه والآلات والمزاج مصدر مازج يمازج اي خالط الحاصل من
الكيفية المحسوسة الحاصلة بسبب المخالطة وقد تكرر تدقيق فلسفي في التمايز الذي
باركه كردوسيكو فتن اي تدقيق منسوب الى الفلاسفة اي الحكماء وما العلة المؤثرة
فيكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى للمماثلة بالحقائق
الانواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء على ما يشاء
يعني ان اللام للعهد اي مراد الشارح من هذا التفسير بيان ان اللام في الباب للعهد طريق
الاستعارة اي استعمال لفظ المشبه به في المشبه وجه الشبه الحاصل في الصورة والهيئة
فالنظام آلة يحتاج اليها في نوعة اريكة الجمال كالمفتاح في الصيارات من باب الصحاح
دون سائر الخواص وانما لا توجب ضعف المشابهة باصل مشيرة ان اللام في الآلة
نحو الجهاد للتزيين والكتابة للتحسين والمعرفة كائنة لما ذا اللام في المتبوع ثانيا يكون اتباع
ايقاعا ثانيا لوجود ما في ما هو كالخلف لم سوى ان يخلو من التنوين تعاقبا
او تعمدا وفي آي التنوين حين دخول اللام لان الاضافة تعمد وفي الاضافة تصرف والكسر
الما يتبع التنوين في السقوط اذا كان ساقطا للتصرف بل الاضافة لانها لا تجامعها
اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكون حرف التعريف
يستكره ان يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير وفيه اهم اي في الوجه الاخير
بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدر يدل على سقوط التنوين في
حوامع بيت اه لا جرم ان الاضافة معاقبة للتنوين المحقق وفيه ان
اللام تجامع آه وذلك لان المعنى الاصلي وما تراه المراد انها لن ولم يجتمعا حقيقة اللام لا يجتمع
كما في الحسن والعشرة فانها لا يزول الصلة عنه باللام فهو حين مصدر فحينئذ انه يقتضي ان يجتمع
وان لم يكن فاكد عليه او كان عليه ولكن يزول باللام بقيتها اصلاه على حالها دلالة
على الجنس فان الجمع يدل على الجنس بوسط التنكير فكان المرجع مذكورا معنى

الوقوع فيما ضرب عنه وهو المعترض للمرد في التعريف فعلى هذا التفسير اي تفسير هو المرفوع
والمعلى تفسير بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد او لرعاية الخبر كونه جملة هو الا شتمل
على المرفوعات مذكور المفصل من المباحث السابقة والايتمام باب والفصل والام آه اي على
جميع التقادير للاستغراق اذ لا عهد وما للحمل على استغراق الانواع فحصولة المقام اذا لم يبق بعد
انواع المرفوع لاختصاصه ويحتمل التقدير الاول اي يختار اللام على تقدير ان يكون الساتر موقوفا
العهد والاشارة الى ما يفهم من قولة وانواعه رفع ونصب وجر فانه مفهم من كونها انواعا للاعراب
الذي هو صفة الاسم انه مرفوع ومنصوب ومجرور فاشارت اليه وفيه اي المرفوع
مما حق المرفوع للخصص المعينة منها حتى يكون المرفوعات اشارة الهاء وانه قيل بطلان الجمع
بكون اللام للجنس فانه المبطل للجمعية الان يقال على مذهب السكاكي ان كونه للجنس لا ينافي كونه للعهد
فان الجنس بنظر الى كونه معنى كليا وللعهد باعتبار تقدم ذكره والى ما ذكرنا اشار المحشي
بقوله وفيه تامل مما ذكر ظهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على التقدير الثاني لان المراد
المرفوعات حتى الخصص المتعددة لم يتوا صلم بها لم جعل آه اي في ايراد كلمة ما المفيدة لقصر اشارة
الى المراد على المجاز عن فحوى عبارته بل رعاية مطابقة اول لانه للقصد بالاثبات لبات
بشيء لانه يستلزم ان يكون التعريف للافراد الان يقال ان اللام اي يقال على تقدير ان يكون الضمير راجعا
الى المرفوعات ان اللام تفيد معنى الجمعية بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف
يابى عنهما فيكون التعريف لجنس المرفوع الذي هو لختم صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك الجنس
او يقال اي بناء على ان يكون الضمير راجعا الى كل واحد ادخال اللام على المعرف للاشارة الى كونه
التعريف جاء معه جميع افراد ما التعريف للجنس دون الافراد لان الخفاء آه بناء على ان كلا من
المشتقات باعتبار الصيغة موضوع بالوضع النوعي لمعنى بسيطة في جميع افراده لا خفاء
بين صحته في جميع افراده لا خفاء فيه باعتبار ذلك المعنى في شيء من افراده بعد العلم بالوضع
لا خفاء في المرفوع انما هو باعتبار المادة وهي الهيئة فلا حاجة الرفع في تعريفه صار كالحاجة الرفع
في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشيء بنفسه ولان تقول آه وجه التنزل انه المرفوع كما انه
مسلم باعتبار الهيئة مسلم باعتبار المادة ايضا مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء في
ليس باعتبار شيء من اجزائه بل باعتبار المجموع من حيث المجموع في افهام الله وراي تعريف الشيء

بنفسه لا بمعنى توقف الشيء على ما يتوقف عليه لعدم اتهام توقف الرفع على المرفوع والعلم
المذكور بشيء على ما هو الشائع من اتضاح المشتق لا بكونه الا باعتبار ما اخذ الاخذ الى
اصالة الرفع في الفاعل المشبهة للاكونه الفاعل اصل المرفوعات لكن الشرح الرضي يكون كذلك حيث
قال الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بحمول على رفع الفاعل بل هما اصل في جميع العمد
وعن زيادة الاطناب فان علم الفاعلية لكونه متصلا او فيخرج من لفظ الرفع لجاله وقيامه
بعد ملعم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة لاهله الايضاح والعلم لكون لوصافا لعدم قيامها
لاسماء كلوهما متلفظ واسماء كسائر الحروف والاسماء لعدم استقلالها بانتفاء الحكم في
فلكونها مستولدة من اشياع حركة ما قبلها او ما الحركات فلكونها بعض تلك الحروف فلا بسة
الكلمة بخرجه ثانيا لان لكل العلامة حرفا او بلا بسة المطروعليه للكلمة في الكلمات فلكل العلامة مركز
الثاني من العبارة اي من عبارة الشرح حيث حمل الحيثية المذكورة على معنى الرفع وانما قال الاظهر
او يمكن ان يقال ان هذه الحيثية لما كانت سببا للرفع المحلي جعل عليه اتساعا ليست محلا للفاعلية
فان علم الفاعلية الضمة والالف والواو على ما سياتي لتوهم رفعه للحركة او الحرف بسبب
وقد عرفت في الرفع الا عتبار الاول هذه الحيثية انما يتحقق به اعتبار رفعها في محل
وان الاشتمال على علامة الرفع اي على جميع السابقين على اللف والنشر المرتب
ظاهرا اي باركبي تالرفع للمحلي علم الفاعلية على التخصيص اي بخصوص المرفوعات بعد الرفع
المحلي عن فهم رفعها اشتمال الاسم المرفوع محلا على علم الفاعلية او بجعل اللام في المرفوعات
بمعنى والمذكور فيما سبق ليس الا الرفع اللفظي والتقديري حيث قسم الاعراب اليهما فتدبر
فان الكلام مستقر لان المقصود تعريف المرفوع باتمامه وهو اتمامه
اتفاقية اي يتصدا بحيث كونه للجزء بها انفصل عنه الشيء وخرج عنه لا كون مبدأ الشيء
الذي وهنا كذلك فان الفاعل لكونه مخالصا انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت
فيه وليس تعريفية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئي له وبابي عنه قولنا مبدأ الشيء
لان التعريف في الجمع المرفوعات ومن تعريفية لتعريف ماهو تعميم المرفوع لاتحاد
بضرب من التاويل كما مذكور والقسم الاول اي الجمع والتثنية بدل المسند في بعض النسخ بصيغة
من الاسناء وفي بعضها بلفظ المصدر المبني من السداي بمعنى شيء مسدد غير مطرد لان قال

لم يكن من التضمن نادرا في الفاعل انه غير مطرد اي ليس قياسا جاريا في كل فاعل بل سماعا
بجلان نضع المبتدا فانه قياسي فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كسر مطرد نحو ضرب
من احد والحرف زائدا بالنصب عطف على اسم ان يدفع بان المطرد في الفاعل انما هو تغير
بالضم على فاعليته وان زال باعراب بجلان المبتدا فانه بعد النحو يرد عليه الاستدراك
على ما وضع الاسناد وهو الفعل وشبهه لغاية وضع الاعتبار المنسبة الى الفاعل ومقتضيه محسوس اي سمع
فانه بعدي لان عامله المجرد عن العوامل اللفظية ولان ما عداه يصح ان يرد عليه اي بعد
المبتدا من المرفوعات بل المفضلات ايضا يصح ان يرد اليه قال السيد الشريف في بس سمرقندي
شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه كل جزء من اجزاء الكلمة عدة كانت او فضلة قد يحكم
عليه ضمنا بما هو فالمسند قد يحكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه والمضاف
عن ذلك فهذا المرفوعات اي اصل المرفوعات بناء على ان كل شيء يرجع الى اصله لبنائه مقام
كلمة فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا الفرد فان بعضها لا يقوم مقام بعض آخر فانه
يحكم عليه بمعنى اي يجوز ذكره دون المبتدا الواحد بخلاف الفضل فانه لا يجوز بعده الفاعل
وحده فلما ستاب اي المبتدا استاب الاخبار وتمثلها حقيقة او حكما هذا التعميم انما
يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى الاجود في تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم
لشاكلة فانه يحكم عليه اذ فاعل المعد ويحكم عليه بهذا المعنى بالمعد وهو معنى مشتق
فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد التام اي الذي يصح السكوت عليه
كما اريد في قوله يحكم عليه بكل حكم فلا حاجة الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر كذلك
لكن الشارح ذكر في المختصر ان الفاعل لا يحكم عليه بهذا المعنى بكل مشتق بل بالمصدر والصفة
المشبهة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام واقعة نظائر او مفروضة لينحو قائم
نعم الشرط والجزاء اي المتوقع بعيني ان المعد وقوعان احدهما اسناد اليه الفعل والثاني
اسناد اليه شبهه لا للشكاي الشكل المتكلم او المتشكك السامع بعين فليس معناه ان الفاعل
احدهما غير معين حتى ينافي مقام التعريفين لانه فاعل عامل حقيقة اعني فعلا او صفة
وان على الحدث الجملة حالية بناء على قوله على جهة قيامه به متعلق باسند فلا يجوز تقدم
عطفا عليه لزم الفاصل بين العامل والمعمول بما ليس بمعمول له وامتاجعل الجار والمجرور

النسخة الألوكة www.alukah.net Melody GRAW

يقدم باء يكون المعنى وقدم الفعل مشتملا على طريقة قياسه به وفيه ما يعني ان الفعل لا
يكون على طريقة القيام وانه ليتلزم القسام التقديم الما يكون على طريقة القيام والما يكون
على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان محصله احتمال الخلو عن الاسناد فاعمل وجهه ما ذكرناه اليه
قدس سره في شرح المفتاح من ان الجملة الفعلية الواقعة قيدا تأتي لقيد نسبتها مفيدا ان نسبتها
واقعيتها بالنسبة الى ما جعلت قيدا له لا بالنظر الى زمان المتكلم ولذا جيء بالماضي
المثبت الواقع حالا ليراد فيه ليترتب الماضي بزمان الحال الذي وقع فيه عامله ويدل على
ان تحصيل المقارنة بينهما ولو جعل قيدا حالا فان التقديم حاصل في الزمان السابق على
الاسناد والمتصل به والميل كما مال اليه الجرجاني عند امثال الواقعة في التعريفات لا يصح في
مفهوم ما تقدم الزمان والمعنى ما هو مسند اليه الفعل وشبهه متقدما عليه وتقدير قد يجيء دفعا
الضائطة لانه يقتضي الاسناد وقولك ان الاسناد الضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة وتكرار له
لما كان مقررا له ولذا فاد زيد قام تقوى الحكم دون قام زيد ولو اريد الاسناد وقال
في نحو هذا السيد المفخم تقوم يحق ان يدين قام في حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام
مسند الى ضمير مستتر طلبي يسند الى زيد لان التقدير الضمير هو زيد فتقوم اذ ارادوا بين
بوارد لا تحدث ولا لزمته عقلية وحملنا باعتبار الدلالة اللفظية انتهى اي العقلية وانا على ان
الاسناد الى الضمير شيئ اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليس هذا الا لانه مستفاد من اللفظ
بل المستفاد منها ان الفعل مسند الى ضمير هو المطابق مسند الى زيد والا لزم ان يكون زيد هو
المفعول وانه لا يكون محمولا لقولنا لزيد العرف الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر في
الاصول من لوازم المعرف اي توابعه ومرادفه وما يتحقق به وهو والجرجاني وجب التقدم
على الخلو لتحققه اعم من المعرف وكما يكون من مرادفه من بمازكريا من حمل الاعم على الاخص
انما يصح لعدم وجدان احدهما مع وجوب كون المعرف من لوازم المعرف لانه يجوز التعريف بالمفاهيم
المتلازمة اما الوجه الساداتي الثاني انه ان كان وجوب تقديم فوجه لانه لا زم لمطلق الجاهل
مطلق التقديم اليه لانه لا زم للاخص ليتلزم لزوم الاعم فلو اريد مطلق وجوب
التقديم كان المعرف وجزاءه اليضا من لوازم المعرف فلا يتم التقريب ايضا لان الاخصاص يخلان
ما ان الجملة خبرية فانه لا بد من اعتبار الضمير في تقوم ليكون في حال الله وتقييد الوجود

بانه اعتبر فيه القيام موجز الغرض من اثبات الضمير المعدوم لفظا الا انضباط فيه فتعين بحملا
للوجود فلا يلزم عليهم جواب سؤاله معاد ورد هو اذ يقال فيجب نصب كل في قول الجاهل
زيد المحتاج الفعل تأتي على ذلك كلما اضع ميزان الرد به عنه بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل
لعين لم اضع لم يقع على كل حتى يجب به على المفعول يقتل وقع على ما اضيف اليه كل فلذا تعين
رفعه وذلك لان المعنى لم اضع كل الذنب لم اضع كل الذنب فانه يفيد اضع بعضه بناء
على ان الاقتران الشيء الى العدم يصدق بما لزم منه الرفع وبتقدير ان الفعل
يقع عليه بل على ما اضيف اليه اشارة يعني ان قوله اسناد او اقطاعا ثبات لحاصل المعنى وما
يحب اللفظ يحتمل ان يكون للجار والمجرور ظرفا والمعنى متعلقا باسند ويحتمل ان يكون مستقرا
صفة لمصدر محذوف وليس ببعيد في الاحتمال الثاني وان كان ظاهر اوليه لان الفعل لا يكون
لان القيام طريقه امر نسبي بين الفعل والفاعل فليس حالا من احوال الفعل اللهم الا ان يجعل على
التجوز اي قيام مدلوله اما على حذف المضاف واراده من ضمير الفعل على الاستخدام او جعل
نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله وهذا اذ لم يجعل ما في بعض
الشروح حالا لو اريد بالفعل المعنى الحدثي لزم استدراك قوله او شبهه واو اريد به
الاصطلاحي لا يمكن ارجاع ضمير فيه اليه لان القائم المعنى الحدثي لا الفعل الاصطلاحي
لا يمكن ارجاع ضمير فيه اليه على طريق الطريقة والطريقة لها تيسر فكان على طريقة احدا
الحالة ولعله والشكل المتبادر لهذا شكل جدلي اي اشبه به فعطف ها على بعضه قريب
من التفسير اي ذلك على امتها ومن لوازمها كما هو طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل
كونه عليه صفة المعلوم وصفا للمفعول بصح الحكم باتحادهما اولا باه المجاز على سبيل المبالغة او
لان كلا من علامة للجزء او من لوازمها وكلما او التخيير في التعبير وكما يكون علامة للقيام
ثابت لان القيام ثبوت موجود اي يعتبر في مفهوم القيام كونه قائما اما موجود في الخارج
وهو الضرورة يكون ما يقوم به ايضا موجود الامتناع قيام الموجود بالمعدوم والمضاف الآيين
القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة القائم فيعتبر بالمضاف الاول الموجود ووقته
صفة فلا يقوم به فيعتبر اتصاف الامر بالموجود والتعبير عنه اي عن ثبوت للوجود ليس
لان الصفة المعلوم ولا يكون علامة طريقة القيام الا كونه على صفة المعلوم لان

٢ لاحتياج الرفع الى اثبات الضمير المعدوم لخلاف القصد

٢ قوله الفعل

٢ اشارة

يثبوت موجود

المجهول أي مصدر المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو باعتباري مظلما لا يصدر عن الفاعل الا للحدث القائم به لكن متعلقة بالمفعول لوقوعه عليه حصل وصف اعتباري هو كونه متعلقا لذلك الحدث الذي صدر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير عن القيام بخلاف مصدر المعلوم فان مدلوله قد يكون امرا موجودا في الخارج كالضرب والاعطاء وقد لا يكون كالتعجب فانه امر اعتباري كالقرب والبعد فيمكن التعبير به عن القيام وقد لا على ما مر لكن في تأمل لان القيام قد يكون حقيقيا كالقائم بالبياض وحينئذ يكون القيام موجودا وقد يكون انتزاعيا بان يكون الموصوف في الخارج بحيث لا يمكن ان ينتزع العقل منه هذا الوصف بحيث لو يلتفت لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العربية فلا يفهمون من القيام الا الاتصاف الحقيقي ويحمل زيد اي عندهم اعني سلب الاتصاف فيه سلب القيام كذلك في المعنى بان يكون ثبوت مجهول لاسم او في الخبر بان يكون ثبوت امر اعتباري لاخر صيغة المعلوم

١ الموت وام

٢ اي كون القيام عبارة عن ثبوت الموجود تأمل

والمقيس

للتفسير

٣ منه

٤ لانه في قوة

٥ في

٦ التتميم

٧ مقاتل

٨ في

٩ التتميم

مصير تعبير القيام الخ للتعبير يعني الشارح المحقق اراد بالتعبير ما يعم التعبير بالمادة والهيئة فمعنى هذا اي على ان يكون المراد من التعبير ما يعم التعبير بالمادة والهيئة لا ان يكون التعبير بالهيئة بوجه ما فعلى هذا يكون المراد من ان يكون الثبوت بمعنى القيام بجزء الاسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لان ما يعبر عن الشيء لمنشئه فيكون الفاعل الذي اسناد نفس القيام كضرب زيد فانه خارج عن التعريف بقيد القيام اي قيام الخبر لان القيام انما يستفاد من الهيئة وكل فرد يتحقق في تعبير من التعبير الذي فرد آخر يتحقق في تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة المعلوم اسنادا على طريقة القيام وشبهه لانه في قوة ان يقال ان نسبة الفعل المجهول ولا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها كان ضاربا فصاعدا وهو يريد بذلك شبه الفعل لان ابوه لا يمكن ان يكون مبتدأ وقائما خبره لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدأ قائما عليه خبره وفيه انه لو كان كذلك لم يكن الفاعل لا قائما ولا ابوه لعدم قيام الفاعل على موصوفه كما ان الخبر فضلة مسندا الى المبتدأ ويجب ان يكون المبتدأ والمسند اليه ليس بالفاعل لعدم اسناد اسم الفاعل على ما يحوز ليقام اولا وقع في مواضع عديدة من شرح اللب ان لم يقائم ابوه يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وما بعده ساد مسد خبره فاعل القائم وما ذكره المحشي من لزوم الالتباس مندفع بما ذكره في شرح التحفة في خاتمة باب المفعول المتقدم ان المانع من تقديم الخبر المفعلي نحو ضرب زيدا قائم هو حصول الالتباس على تقدير

النسخة الألوكة www.alukah.net Melody CD-RW

تقديم بين الفعلية والاسمية ولا شك ان هذا والجملتين مختلفتان نوعيه ارتكاب الالتباس المخل بالفهم انتهى بخلاف زيد قائم ابوه اذ معناه على المتقدمين ولعدم افادته التقوي فتدبر

كما في زيد قائم الصواب زيد قائم لانه اسم الفاعل لا يعتمد بدون الاعتماد ولا التباس في زيد قائم بان الخبر باسم الفاعل لا يجوز على مذهب من يشترط الاعتماد في عمله ما ينبني عليه شيء سواء كان حسيا كاعتماد الجدار عليه اساسه او عقليا كاعتماد الحكم على دليله وفي العرف ايهما اهل اعلم القاعدة اي الحكم الكلي الذي يستخرج منه احكام جزئية هم الراسخ بخلاف الاصل فانه في خفاء لكونه مستعملا في مواد كثيرة اعني المستثنى عليه والقاعدة المستثنى منها

وباعتبار المشتق نظر الى ذاته لمراعات الاشتقاق بين اول وبالي لكونهما مشتقين من الاول كالمفعول الاول فانه للمفعول احد والثاني للمفعول الثاني وكذا الحال في المفعول الثالث ثالثا بترتيب تقدم على مرتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء الفعل اياه للاصالة يعني ان اقتضاء الفاعل ليس اقوى اقتضاء تاما واصل الحد الوجوب حتى لا يزيد بعارض يوجب تاخيره او يجعله لا يحتاجا اليه او اخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان يصير واجبا بعروض امر ممتنع العروض لخر فالمراد بالتاخير في عبارة التلخيص الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب فيكون بيان موانع الوجوب والامتناع كلها على طريقة واحدة وهي بيان ارتفاع على الاصل لشمول شبه الفعل لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه بما مر في تقدم عليه فوضع موضع عطف هلم ليقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول وفي تقييد الشارح الفعل المسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة انه ليس معنى قولهم المحمول في الاصل فيه ما يعم بغير الصور خلاف الاصل كما في قولهم الاصل في الكلام ان يكون نكرة بل معناه ان الاصالة في الفعل المسند اليه في حق المائة نفس الوجود وفي الجزء الاخر اعني الفعل لزيادة ان اعانته الاسم الظاهر الدال بخصوصه بدليل على كون اعتبار المتكلم مشتاقا لان الفعل اصالة ما يدل عليه الاستقاق بكونه كذلك مع قطع النظر عن الاسناد وان النسبة الى الفاعل تقوم ان النسبة الى الفاعل المتعين داخلة في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المطلق الى فاعل ما لانه لخارج عن مدلوله وتوقف فهمه على فهم المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه فهم النسبة اليه لا على ذلك بجواز ان يكون من قبيل توقف الملزوم وعدم جواز ذلك بالنسبة

الفاعل داخل في تقوم النسبة القوام بكسر القاف نظم الشيخ على ما في الفتر والتقدير
في اللغة والاستكراه بيانه ظرف النسبة متقدم للنسبة في الوجود والتعقل اذ لا يكون بينهما
وتعقلهما وبين الطرفين واسطة خارجا عن حقيقتها قوله ويعلم المقدم الخ يكون الفاعل متقدما
لذاته على المفعول في التعقل والوجود فيكون ملتبسا بالفعل اليه اشد عن المفعول به وساير الفاعيل الا
في عدا جزئه وان لم يكن جزء الكون بكلية جواسها يدل على ذلك دلالة التزامية اي دلالة يرهان
وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الامر وههنا
كذلك فان سكان اللام لبيان التصديق بكونه الفاعل كالجزء من غير دلالة على علة الوقوع
فاقيل ان معنى قوله يدل عليه انه يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج باسكان اللام هو تعليل
المعلل ليس بشيء وكان السابق يدل عليه دلالة لتلزم ايدلالة برهانية لم وهي ما يدل على علة
وجود الحكم في نفس الامر والتصديق به وليس ههنا كذلك كما لا يخفى ان تلك الدلالة ايدلالة
فان وضع الاعراب الذي يحاله لاجل الكلمة بعد تجميع الفاعل في صيغة التثنية والجمع والخلطة
بنيد التصديق بكونه كالجزء من الفعل اللام للتعليل اي لبيان كون مدخول اللام علة
لشيء قوله ليفيد ترتب العلم الخ لان التفريع استخراج الفرع من الاصل اعني تحصيل العلم به
من العلم بالاصل كانه قيل فعلم لاجل العلم بالعلة التي هي الاصل المذكور للجواز الاشتباه
المذكور ان للتعليل اي كون مدخول الفاء اعني الجهل بزوال الاشتباه علة لما قبل اي
الادراك المستفاد من الفاء باعتبا والاستدلال اي الاستدلال بالجواز الاشتباه على الاصل
المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر قوله كان ترتب الخ نشر اذ كان الاصل
الفاعل على سائر الحركات اتصل بحق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل
الذكر قوله لكن لا يتوقف عليه اي ليس الحال عليه اذ لو كان المذكور انتفى الاشتباه المذكور
قوله بشيء على تقدير تساويهما في بحث لان على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة
الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول اليه مسندا اليه مقدما عليه ذلك
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح امثال المذكور على تقدير التساوي وما قيل انه
المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبة فعلى تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل
والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير فمبناه على كون الكلمة
انه لا يجوز الفصل بينهما بامر ليس كذلك اذ في مرتبة تأخره عن لفظ ومرتبة تقدمه على

كره الشيخ اي ليس المراد بالتقدم الرتبي ههنا هو المذكور في كتب المعقولات وهو
كون الشيء في الترتب العقلي والعقلي سابق على آخر اذا لا ترتب بين الفاعل والمفعول بحسب عقلا
بل المراد التقدم بالشرف اعني وجود حالة تقتضي التقدم في المذكر سواء قدم او لم يقدم
نعم العرف يقال للمتقدم بالرتبة بناء العالم متقدم على الجاهل بالرتبة لشدة
اقتضاء الفاعل اي تعيين الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعد
اياهما فكما استحق اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل
المتقدم والفرق تحكم وفي هذا الاستدلال اشارة الى ان ما ذكرنا انما هو لزوال كون الضمير متصل
بفاعل متقدم رتبة مفعول متأخر واذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل بخصوصه جاز في الدار
ان يكون الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول المخصوص غلاما مثلا بعد فيتنبه
فهم عليه العين وفيه الا يقتضيه اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل
فالفعل اكثر نسبة الى الفاعل ساحرزا في بعضه به اشد اقتضاء له من المفعول به
انه لا ينتج ما قدمه اذ في بحث ان ما هو المراد يجب تقدمه على الضمير وهو حاصل على تقدير
تساويهما في المرتبة لا تقدمه على الفاعل تجويز ذلك اي الاضمار قبل الذكر حالة في الضمير
المذكورة مع قولهم في باب ضاهم يضربون الفاعل في نحو ضربني واكرمني زيد يلزم الاضمار
قبل الذكر يجوز الاضمار اذا كان العائد لشدة الاحتياج اليه وكون الفعل مشعرا بهذه الحالة
الظاهرة فيجوز فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف الفضلة وقد يقال اي في العرف ههنا في باب
التنازع فلم يظهر كونه كذلك في باب التنازع لم يظهر كونه كذلك في جميع ابواب الاضمار
التنازع كما في بيان الضرورة في باب التنازع لم يظهر كونه كذلك في جميع ابواب الاضمار
في ذلك الباب كما في قولك ضرب غلام زيدا فانه لا مانع منه ولا يجعل الاضمار فيه
ضرورة من عجز الطالب اي في افتتاح بضم العين بانكسر وكرمه وتقابل من حد ضرب
ايراد الشيخ لفظ الاعراب اي تلفظ وهو تقديره مع ان التقديم انما يجب ان يكون ذكر الاعراب
بعد الاعراب بعد القبول في الاهتمام بشان الاعراب لكن قرينة شائعة ذكر الشيء عقيب
اشارة علة الفاعل اي تعيين الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة لتساوي الفاعل بالوضع قرينة
على ان جعل فاعل في المثال الذي المذكور فلا يرد ان الحاق الفاء بالفعل كيف يكون قرينة و
هي والفعل يتساوي الفاعل بالوضع وانضمام ضمير الثاني فاعله قرينة على ان الثاني فاعل

والاولى الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اي لم يجز الا لدلالة اشارة توصيف الاول الزائدة
لاداة الحصر والحصر اعني شرطية الفظ الاول بان يكون حالا هو صاحبها وصفة لها وليس قيدا للحكم
مفهوما لان توسط الاول بين احوال الاول لاخلال المفصول بجواز التقديم آت هاهنا
وليس اشارة الى التوسط في صورة التقديم يزيد كون في الشرح لظهوره بقرينة المختار والتقديم
الثابت في الاستثناء شرطه شرطية شرط توسط الا ان لوقدم الاول تقديم الداخل على المنصور
لزم الفصل بين الاول والمستثنى بهما على المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيمتنع التقديم
عن بينة كما سيذكر الشرح من جواز تاخير الفاعل اذا تقدم المفعول مع الالتباس انتهى
لحصل الخلط بحسب الفهم المقصود فيه الا لتباس بفقد اذ لوفهم لكن خلاف القصد فيجب
المحترز عن يجوز الوجهان كما في نحو قائم زيد مع رعاية النظم الطبيعي اي مع رعاية التركيب الاحترازي
بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه ولقائل ان يقول
لكن ان تلزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة وما الدليل على جوازه ولم تدخل في قضية
المصرح فان سوغ له وجب تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه وكل عامل
ولذا لم يقيد الشرح بشرط كون المفصول اجنبيا عن العامل كما قيد به في قوله او كان ضميرا متصلا
قال الرضي يجب تاخير منصوب العامل عنه بواسطة التاس المنصوب سببي بسبب التقديم
كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت ضرب عيسى موسى لوجب ان المتقدم مبتدا والمتاخر
لالتباسه بالاسمية التي تحل بالمقدم فلا يجوز ان يكون نحو ضرب مسند الى ضمير موسى
وعيسى مفعوله لفوات المفهم وقيد الاسمية باضافة احتراز عن التباسه بالاسمية التي لا تحل
بالمقصود بان يكون نحو ضرب مسند الى عيسى وضمير المفعول العائد الى موسى محذوفا فانه لا
يقتضي امتناع التقديم بل يجوز كونه للجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية اي لجواز ان يكون
بيان الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية هو ان وجوب الحذف المفروض على تقدير تاخر
لا الفاء لان الشرح سيتم الدليل تماما احتمال هذا ظاهر هذا تمام ذكر الشرح
الرضي حيث قال والفاعل في باب الاستثناء يجوز كونه ضميرا متصلا مستترا
المفعول عاملا نحو ما ضرب احدا الا زيد اي ما ضرب زيد الا عمرا كما كان في ضرب زيد
على ما عرفت فيما اذا كان الفاعل ظاهرا انتهى وقد عرفت ان الاستثناء مفرغ
فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لان اذا لم يبق بعد احد شيء يكون ان يضرب زيد
الصورة

الصورة الاولى فانه لا يجب فيه ان يقال المفهوم حصر الحالية مع في يوسف مع جواز ان يكون
يوسف محاورا قائما فيه وعلى عدم صحته فيما اذا كان عاما بانه لا يكاد يوجد في مثال صادق
فيها الا كان الفاعل عاما البتة ما كذب ضاربة هند احدا في زيد فلا انتفض قطعا على القواعد
الادبية فاعتمد رضا على ما يقع في المحاورات وطلب الايراد في خبط اما الاول فلانه المثال المفروض
ليس معناه حصر الحالية تعالى مطلقا على يوسف حتى يجب ان يكون يوسف محاورا قائما فقط
بل الحالية على احد الصورة وهو حتى فانه لصدقه على احد الصورة الاتية وهي
قولنا ما ضرب زيدا بالسوط الا عمرا وما ضرب ضاربته بالسوط عليه مع جواز ضرب ضاربته
لزيد بشيء آخر بالجهة الاصلاح ضبط الفائق في الاثبات والنفي هو القيد كما تقرب في محله
واما الثاني فلان معناه قولنا ما ضرب احدا الا زيد نفي ضاربية لزيد على سبيل العموم
بناء على عموم النكرة في سياق النفي واثبات ضاربية احد لهم فان نقض النفي الايجابي
يثبت الحكم لواحد منهم على سبيل البدل اذ العموم المنكرة في الاثبات والقضية حينئذ
يكم في زيد يكون المضروبية ايضا مقصورا عليه اذ لم يبق شيء بعد واحد من الاحاد
يكون زيد مضروبا به وليس معناه ضاربية كل احد في زيد حتى يكون كاذبا الا
يكون زيد مضروبا لكل احد في حكم المنتج او معربا بغير عامله نحو ما ثيكا اذ لم يبق الا الملوت صالحا
فاه صالحا معمول ثانيكا كما ان اذا لم يبق معمول له فليس صالحا كما في نحو الا جنبي عن
عامله او منتفي عنه نحو ما جاءني احد الا زيد فانه حمل كلا من المقترن باذ لم يكن تقديم
المفصول مع الاجازة عند الاكثرين فيقيد الشرح وجوب التقديم بقوله لشرط توسط
الاول اما الجملة كلام المصنف على وجوب التقديم المتفق بين النحاة او بحيث ان ما ذهب اليه
نحو لزم تقديم المفعول مع الاول اما عند اكثرهم بعضهم جوزه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا
وبعضهم فصل فجاز كون المستثنى منهما مذكورين والا فلا اما بان يكون ضميرا فالذين
لا يجوزون الوجه الاول مستثنى مفرغ فانه استثناء من الفاعل والظرف المحذوف بداية واحدة اما
الطرف الاخير اي الوجه الاول فليس مستثنى من الطرف العام المقدر بل هو معمول لا يتحقق جوازه عموما
فيلزم الا فيما بعد المستثنى رضا لان طرفا لانه يكفيه ما تحرر من الفعل عند من لم يجوز تقدم
يجوز الحكم بجواز هذا ضرب على ما مر الجواب تقديم الفاعل على المفعول لانه اتفق بين الوصف

فان الازم ان يكون يوسف على غير محاورة قيد تعالى على احسن الصورة

والمستثنى زيد الخ

يا لاحبي

والموصوف غير ممتنع بجواز الفصل بين الاول والثاني بالثالث الاجنبي تمام الفعل في الدلالة على المراد قيد بذلك لان القرينة في المثال الذي يأتي مذكورة في السؤال والفصل متقدم في الجواب فلا يكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ لا يخفى ان المراد من الفعل معناه والقرينة اما مقالية او حالية والمقالية اللفظ المحذوف وقوله الجاعث على وزن كتف السيئ الخلق اعني الجاعث الاصلي جعلوه مجازا عن الحصر لكيلا يحتاج الى هذا التقدير لكن لا باعث فان الباعث على الفعل قد يكون من قبيل الامكان فيرد عليه ما مر في علم المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالمذكور الشيء على فوائت السابق الاختزال عن العبث والله تعالى عليم ذلك الجواب التطبيق او لا يخفى ان يكون المقصر تعيين الفاعل بعد وجوبه عند الفعل بمقتضى تقدير المشبه به اياه بقال هو يزيد لا تقدير الفعل فانه يدل على صدوره عن الفاعل وهو ائد على المقصر لانه هو المقصر في الجملة الاسمية مقصور على جعل المبتدأ عين الخبر او غيره والجملة الاسمية لا يجاوز ان يكون المسند اليه تعيين الفاعل وتقرير اسناد الحدث الى شيء صالح من الجهة العقلية وضعا وتعيين الفاعل مستفاد من ذكره ايضا فكلتا الجهتين مستويتان الا تقدم في عدم كون تعيين الفاعل مقصودا بالتفهيم وضعا والتفاته ذكر الفاعل وكون الفعل موضوعا في الكلام مذكورا فيه ان الزمان صيغة الفعل مذكور فيه فسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الجزء ايضا مذكور والكلام في الجزء الذي هو موضوع بالجزئية للاسناد الى شيء ولم لانه مذكور وطريقا الجملة وكون السائل غير متردد او كالسائل المتردد في الحكم لا غير حال الذهن عنه بالعلم بزيد تأثير الفعل بعينه نفس الحكم ولو سلم فالاسناد لا يطابق السؤال عن تعيين الفاعل فان جملة اسمية قال السيد سند الصواب ان تركيب من تمام جملة اسمية صورة وفعلية تحقيقا لان الاستفهام بالفعل لما اريد الاختصار به بكلمة واحدة على ذات الفاعل وصفوا الاستفهام انقلبت الجملة اسمية فحق الجواب ان يشير على اصل السؤال وقد بينا هذا المعنى الاسنوي في حاشية شرح التلخيص فراجعها ان شئت وفيه بحث لانه الاستفهام انما يكون بالفعل اذا كان المسؤل عنه الفعل اما اذا كان المسؤل عنه تعيين الفاعل فالاستفهام بالاسم كما تقرر اذ المسؤل عنه في الحقيقة فاعل من قام ان قيل اي فرق بين قولنا زيد قام بحال لكونه سؤالا عن تعيين الفاعل لا قام زيد ام عمرو ام خالد فالسؤال في الكثرة الاستعمال اجيب بان الجملة الثانية مستعملة بين الفاعل المعقول لم يسبق له علم فائدتها بيان طريق الحكاية

سقط الالتباس اي سقط التباس الفاعل والمراد نفيه فيه فترك السبب اي ترك سبب السؤال

لفظ الذي المفعول ترك المسبب وهو السؤال في جملة قرينة على الفعل المقدر وتجريد الخصوصة عن الخصوصة غير موجبة للضراعة الخصوصة لان هذا البكاء بكاء خصوصية اي هذا البكاء المأمور بكاء فوت يزيد لا بكاء الخصوصة والصحيح تعليلها بما ح لها اي الخصوصة ليست سببا في البكاء بل انما كانت سببا للضراعة بحيث انها الضراعة فالها سبب قريب له حكاية حالة ماضية لان الاهانة متقدمة على الاخبار في الخصوص لكن يقتضي الظاهر الطارح ان يريد بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية تلك الحالة الماضية اما بمرضها في زمان المتكلم او بفرض المتكلم نفسه في الزمان الماضي ذلك قد يورد مسافة لبيان تلك الحكاية اذ لا يلائم هذا المقام فانه اذا كان غرضا قد يورد ايضا بصورة الحال كما في الخواص الذي ارسل الرياح فتثير سحابا لاستقرار آكة حاضرة واقعة في الحال بغير على رضم العين للحال وسكون اللام والقاف ثم جيم بالتحتي في انشاء سقيا له الاجل فيسقي برحمتي يدركها الربع وقيل السابقة هذا الامر الذي حتى كذا في ثمر العلوم قيل الحقيق ذلك اذ الحمد لا يطلب سعر فذكر من غير لعبرة اي برحم اذ قرأة ارسعر وعرف كذا في الصحاح على حذف الزوائد اي حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبناء ما عني صيغة المجرد ترجمة كما قيل الاعشى قيس عاشب في الصحاح العشب الكلا الرطب قيل فيه جلبة وكما قيل في ماضيه الاشعب الارض اذا نبت العشب وبغير عاشب ذي العشب اعشب القوم اصابوا اعشاب ارضهم مشعبة اما في فالتمثيل في بحر دنباء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في علم بحري اسم الفاعل المزيد فيه مذ ما دام فاق اي دفق فاق اللائق هو الرجل دون الماء قيل الريح لواقح آثارة اي وجه تأثير مفرده وهو اقة صفة الريح والريح مؤنث واما الملقح الذي هو صفة السحاب من قولهم الح السحاب اذا تراكم فقيل في جمعه ملاقيح لما صح ان السحاب الملقح الفحل الواحد ملقح وكما قيل ملحقات في الصحاح رياح لواقح وكما قيل ملاقيح رمعرمة السواد وقيل الاصل فيه ملحقة ولكنها لا يلقح الا وصوفي نفسها الفتح كما ان الرياح تحتمل بحيث ذا الاثاث السحاب وفيها خير وصل ذلك اليه لانها امكنة في الماء كما في الناس الكنة البيت بجاء كمبيشة من كرم اي امكن في الذهن لان سبب الاحتياط الاهلاك والموت اما في واسطة اهلاكها الحوادث وتعلقه بسبيل الحذر اما بان يكون مفعول تطلع الضمير الحدوث الملقح الى ما يليه او على تقدير كونه مفعولا لاجله تعلم رجم عدم صحتها تقدم في الخصوصة وهو ان هذا البكاء بكاء وقوته لا بكاء الاهلاك سلقته الشمس فاحتمل

السليقة اذ الطبع يوجب التعبير والسليقة الطبيعية قيل الغلاة تحكم بالسليقة اي الطبيعة لاعرفهم
كانه ذكر ان الماكان المحذوف ثم الاظهار عبثا بحسب بادي الراي تعرض لبيان فائدة ذكرها
لذلك الابهام اوقع من الوقع بمعنى ثم وثابتن عليها في التاج فاهاج خبرها الكونها شرط
بمعنى الشرط محمولها بهيئة الماضي فيكون ان مسالها لفعل الصريح المفسر وذكر اي كونها حرف
الا في مثل الشرط المحذوف مختص في الاستعمال فيما بعده كلمة لو فكلمة لو قرينة على حذف الفعل مطلقا
ولو مع غيرها قرينة على نفس المحذوف لو انه ذات سوار لطمتني في المهذب السوار بالكسر
والجمع اسورة وذات سوار كناية عن الحرة لانها قلما تلبسه الاماء والسوار في التاج اللطم
الضرب على الوجه بالكف ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجة لها الى الجواب واصله ان حاتما
يحكى ان حاتما امر في بلد بني عنزة فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة العرب
اكل الفصد في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمت جارية
فصل فقال لو ان ذات سوار لطمتني يعني لو لطمتني من كان كفوا لي لهان ذلك علي لانا
نعم اي نعم حين الجواب نعم نسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم على صالح لانا لا ذكر
النسبة لانها حرف ايجاب غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف على ما مر فصار نعم
ايجاب بحكم مخصوص لا نعم ذكر الا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعدها
فيه من قبيل تجاذبا الثوب فان انباء فاعل من كل واحد منهم كان متعديا الى مفعول
ان عمر الثوب وجذبه اذا بني منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ما نقص
ان فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل منه كان لازما نحو تضارب زيد وعمرو
كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل منه متعديا الى مفعول واحد يكون الاخير
الى الاخير من الاكثر يكون كالثاني من الاثنين في الاعمال دون البواقي من الاكثر كلاول
في اضمار الفاعل وحذف المفعول او الاظهار والاول كالاول اي الاول من الاكثر
من الاثنين في الاعمال والبواقي كالثاني في الاضمار والحذف والاظهار
التنازع باختيار اعمال الاول والثاني سواء اعتبر التنازع او شرط بعضهم في التنازع قوله
يكون الفعلان متعاونين لعدم التنازع في ضرب ضربت زيد اذ التاكيد لا يقاوم المؤكد
تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الذي تقدم ان شرط الفعل
لا يقاوم المتقدم في العمل بعضهم بجواز كونه معمولا لكل منها البدل واعتبر التنازع
سولي

صورتي التقدم والتوسط واما التاكيد فلكونه غير الموكد كخرج يقول الفعلان الظهور طالع
على المطلوب ١٢
الى المنصوب تاخر الاسم عنها لانه حين تحقق الاول مفعولا ثم حين تحقق الفعل الثاني موجب
وكذا الحال في التمثيل الثاني او هو موضوعه هذا عطف على تقدير تنزيل التنازع الاصطلاحي
منزلة التنازع الحقيقي او فرعه اي فرع قوله يتمثلا بخصوصه من الافراد والتثنية والجمع
مع قطع النظر عنها كما في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان منطلقين ومنطلقا توجه
به معنى كل الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الافراد والتثنية وهذه اعتبار الخصوصية الافراد
توجه الى الاحد فهما من ما يجب الاصل والطبع الاصل ما يبتنى عليه الشيء والطبع السجية
التي جبل عليها الانسان والمراد بها التي وضع عليها الفعلان كما في قولهم لتوافق الطبع
الطبع فالمعنى انه توجه الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب ما يبتنى عليه تحققهما اي لفظهما وهو الحالة
الكلامية وضعا عليها فانهما لا توقعهما على شيء واحد صار ذلك الشيء معروضا فالمتبع فيها
وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية على ما هو المشهور او بحسب التصور
السابق اي توجه الفعلين بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما بحسب تصور معنى الفعلين السابق
على تحققهما بين شيئين وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وتحقيقه ان لا
في ان ترتيب الكلمات وتحققها على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورها
وحصولها ثم ان تصور تلك المعاني على نحوين تصور تتعلق تلك المعاني على ما هي عليه في
حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات
وتصور متعلقها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل عليها دلالة اولية وهو يختلف
باختلاف العبارات والتصور الاول متقدم على التصور الثاني متبادر الكان التصور الثاني
مبدا للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في التصور الاول مقدم على تعلقهما
ثم لا في التصور الثاني ولا في التعبير لعدم تعلقها في الحالين ليصح التنازع لان تنازع الفعلين
بعد تنازع كونها الاسم بخصوصيته قابلا للعمل لكل منهما في ذلك الموضع فما قيل انه لا حاجة
لا اعتبار قيد الحيثية لادخال المثال المذكور في حد التنازع لانه منطلقا او منطلقين يصح
وقوعه معمولا لكل منهما على البدل لان افراده وتثنيته لا يلزمان خروج شيء منهما
محمول وقوعه معمولا لما يناسبه فخرج عن نطاق التحقيق لان المعمولية صفة الكلمة المخصوصة
مامينا منه كيف مع عامله فلا يصح كونه معمولا لكل منهما مع قطع الافراد والتثنية او منطلقا

Marginal notes:
مقبلا
لو وجد حرفا بينهما
شبكة الألوكة www.alukah.net

هذا على تقدير ان يكون الضمير في مظلتها راجعا الى حبتي على ان في الكوفية والظهر مظلتين
معمولين حبتها على تقدير ان يكون الضمير في مظلتين فيكونان مظلتين لا يا وهن وقوعها
لعطف الاولى بالياء عنه اراد بمعموليته يا بي عدم وقوعه معمولا بعيد كذلك
العطف لانه المتصل لا يكون معمولا الا ما يتصل به يظهر الفرق بينهما اي بين مظلتها وبين الضمير
المتصل حيث يتصور التنازع في الاول دون الثاني اي استتار الماكاه الاضمار طريقة
الاصلاح على ارادة التضمن بان الماكاه مستترا ولا يصح ارادته ههنا لان ايراده مبارزا لا يكون
ولا يتم قصده على ان يجعل اضمار الا ان يجعل على المعنى اللغوي اعني الاستتار وذلك لان
آه فلا يصح تولد الاستتار الضمير وفيه ايضا ان المدعى في الاضمار بالمعنى الاصطلاحي بطريق
عندهم وهو اعم من الاستتار والدليل انما ينفي صحة الاستتار فلا يتم المقرب لوكان بدلا
هو باء تبيان ما ضرب واكرم الا هو اوكان الواجب اي كان الواجب عند اضمار الفاعل في
الفعلين الاتيان بالضمير الغائب كان الامر كذلك اي يجب تولد استتار كما استتار لانه الضمير
الغائب يستتر في الماضي لان الاذب اي في بيان اشتباع اضمار مع الاذعان بان الاذب
مناقشة في الفاظ لا يجدي كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم الظاهر المفرد الغائب
كان لوجد بعارج الشرعي اراد بالاضمار التعبير عنه باضمار الغائب عن الاذعان بان الفاعل
انقطع عنه الفاعل في الغائبة حتى يورد الضمير نيابة عن الاسم الظاهر نحو ضرب ابي واكرمني
ان يريد بكلا هو يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يكون التعبير عن الفاعل الذي هو اما بالضمير
مع الالتزام لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه يختص بالاسماء وكما يدون الاذعان بعين
المتصل بالمتصل اسناد المعنى لتم آياه بلا كلفة الا ترى ما لم كضربت او ضربت او الضمير
والا لم يكن عاملا ولا جزء العامل امكن اتصال الضمير مع وجوده فلذلك في صورة التنازع
اي فلذلك الضمير المنفصل الذي يلي في في لحد الفعلين للفاعل المتكلم مع الاكتفاء في صورة الفاعل
المتنازع تحمل معه صيغة او الضمير المرفوع المنفصل المتكلم نحو ضربني انا ما ضرب الا انا
الا انا وكلمة الضربتين التزموا قطع التنازع الغاء احد العاملين عن المتنازع فيه الاعلى الصحيح
ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت واكرمني زيدا وبابا ضمير فيهما
في صورة التنازع فيه ما شاعة كما في ضربني وأكرمني الذيان اذ لو ذكر المحذوف لكان
معهما معمول شيء معمول الآخر على السواء فلا يظهر كون احدهما ملغيا والآخر عاملا كذا قيل

نحو ضربت زيدا واكرم زيدا واورد الضمير لم تصور التنازع فيه كان لكل منهما

ظهر في الغاء متنازعين ما لم يكن فيه فلا يكن القطع بطريق الاستدلال ايضا الا في المفعول به كما في
حبتي وحبتها مظلتاها ان يدا مظلتا هذا ان كان المعدا آه اي عدم امكان
ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متوافقين في اقتضاء الرفع
تنازع الحذف والاضمار والخالف المتنازع فيه اما اذا كانا مختلفين فيتعين القطع بالمخالف
المتنازع فيه وكذا اذا كانا متوافقين في اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف والظهور لم يتعرض
له المحشي كما يختاه عدم آه ربما يتوهم ظاهر سماه في بعض صور التنازع في الضمير المنفصل
بكن قطع التنازع بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع في الضمير بكن مطلقا
عن قاعدة التنازع بالتنبيه بقوله ظاهرا في بعض الصور وهو الضمير المتصل والمنفصل المرفوع
في عدم صحة التقييم الاشعار بعدم تخصيصه بالظاهر يقال اذا تنازع العاملان ما بعدهما
لانه المناسب الاظهر ان يقال لانه المصرح بعد بيان حكم ما اذا عمل والتنازع الذي
يكون الثاني عليه ويكون طريق قطع اضمار الثاني عن احكام يخالف مطلق التنازع فانه من احكام
الفعلين وبما ذكر المحشي رح فيه ان بحث التنازع ليس من تتمة الاصل السابق والا لذكر مسلكه برسماه
عقيبه لانه خلاف آه اي ما يكون قطعه بطريق اضمار الثاني على خلاف ما يقتضيه الاصل
السابق المذكور بقوله والاصل ان يلي العامل آه متنازعا نحو ضرب غلامه زيدا على رأي البصريين
حيث جعلوا الاعمال لقبل الذكر في الفاعل ويوافقه على رأي الكوفيين اضمار الفاعل على
الضمير الثاني تأخر مرجعه لفظا لكن معتد رتبة بناء على الاصل المذكور بحكم الظاهر الواقع قوله
قاعدة الاخفض ضرب واكرم الا زيد حكم الضمير المنفصل الواقع بعده الا في تنازع قطع التنازع
بحيث يظهر الغاء احد العاملين الحذف والاضمار كلاهما غير جائز كما في الضمير المتصل
الاظهار لا يظهر الالغاء فلا بد من تخصيص الاسم بان لا يكون واقعا بعد الا الاخراج
اصلا المراد اي مراد الشارح المحقق ما يكون قطع اضمار الفاعل عنه بكون طريقة قطعه ذكر تفسيرا
وذكر في الاسم الواقع بعد الا ليتأتى ان الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الا في احد العاملين
نحو ما ضرب الا هو وما اكرم الا زيد فلا حاجة الى تخصيص المذكور بالاخراج فلا يجاب آه لا يجاب
قول المقرر المذكور بانه ناشئ عن الغفلة المعلن اي ناشئ عن الغفلة في الاسم الواقع بعد الا
لطريق قطع اضمار الفاعل ويكفي في صحة ما تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر
فلا حاجة الى التخصيص لانه كلما ظهر وقع فيه التنازع والمغالطة يكون طريق قطعه الاضمار

حقيقيا وعلا يكون باقية على حالها لكون الاسناد مجازيا وهذا ذكرنا بتبيين معنى المجاز العقلي
ما هو حقيقتا ليس بحقيقة اذا ادرجت الحقيقة والمجاز لا يكون سببا على الصحيح الحقيقي والمجاز العقلي
المجاز لفظ لا حقيقة والراجح ان اللفظ المذكور عند عرض الاصل لا يتعلق حتى يتبين في اثبات قرينة
للعمل مقام الفاعل عند وجود قرينة والاظهر انه اذا لم يذكر لا يجوز حمل قوله ولا نصار الفعل
لو يقال مولاه الا يكن الصيرورة في المجاز العقلي عند امكان الحقيقة العقلية لوجود ما يدل
يكن المجاز العقلي لوجود ما صوله يقتضي بقوله تعالى في عيشة راضية فانه مجاز عقلي مع وجود ما
والجواب ان المراد وجود ما هو لمن حيث هو كذا كما تقرر فيه فانه المفروض انه لا يجوز اذا تغير
المفعول به عند وجود المفعول به يكون مفعولا قلنا النسبة لا يخفى ان المعتبر في المجاز العقلي
الغير الاصولي في ملابسة الفعل حيث قرروه باسناد الفعل وما شابهه اياه في نوع الملابسة
اي حاصل ان ذلك الغير يشابه ما صل في ملابسة الفعل وما شابهه اياه في نوع الملابسة كما يشير
اياه المحشي ح فغير معتبر فيه والمقام يقتضي بيان العلاقة في مجاز العقلي
النسبة الاولى اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كما لا يخفى هذه العلاقة وهي كونها ظرفا
للمفعول به في المحلية وتاثير الفعل فيها باختلاف جهتي المحلية والتاثير فان محلية المفعول به
القبول بحلولها باعتبار الظرفية وتاثير المفعول به باعتبار الوقوع عليه ونائبه وغيرها
عتبار الوقوع فيها ايضا نوع تاثير حيث يعرفان بتلك الافعال لتنال الزمان الضرب مكان
اثر الفعل الى تعلقه الفعل المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل هذا التحقيق ويتحقق العلاقة
بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر تقتضي قولنا النسبة الايقاعية فيه يخرج
الذي سبق التحقيق قال المذكور انه نسبة الفعل المجهول الى سائر المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول
به لا يكون النسبة الموجبة ايقاعية ان ذكر انما هو على تقدير بعيد المجهول في الاسناد هذا
اه اي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل انما اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما المفعول
بالواسطة فلا نقل لاجل حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه بتجرد انما ربط هنا لحقيقي وهو
قبل الاقامة لا مجاز لا يخفى ان المحشي ح اعترف هنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول
قد يكون حقيقيا فقد انهدم ما سبق من ان اسناده الى غير مفعوله مطلقا مجاز عقلي فافهم
لم يتعرض لبيان عرض الشيء من هذا المقام مع انه اتم بالذكر ولعل عرضه دفع ما ان يقال
معاد قوله في المار مفعول به بالواسطة عند القوم ومعترف فيه عند المصنف عند دفع

ينتقل المفعول فيه وتركه تمثيل المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع لا التمثيل به باعتبار انه يجوز
شبيه بالمفاعيل لا باعتبار انه مفعول فيه وموقوع له فيتم مقام الفاعل مثلها الراقم في استيفاء الفضلاء
مقامه مثل المفاعيل والتخصيص به يكون لها مته فحاصل انه يجب ان يكون مفعولا
اذا اردت به المفعول به بواسطة جميع سائر المفاعيل بالواسطة تعين لاقامة واحد لكن فالجميع سواء
تكون مفعولا به في الحقيقة واقتضاء الفعل اياه استدعاء نحو ضربت زيدا في يوم الجمعة
في امام الامير فكرون المبرد على هذا طريق التعيين وادام احد منه نقلا واما نسبة الفعل اليه
لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به يجعل الفعل والفاعلية مجرد الملابسات الفعل والفاعل رجل الشبه
فقد علم التحقيق المذكور والجواب ان نسبة الفعل ما غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا
واسطة تقتضي نسبة الايقاعية وجعله مفعولا به يجتزأ بالجاز اذا كان مفعولا بواسطة
حاصل قوله ذكر من تنقل النسبة الايقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم انتقل في المفعول با
واسطة فينجلي بتعين ان يكون النسبة اليه نسبة الى ما هو له والى غير مجاز عقليا او
يكون الحكم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان مدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتبار
المتكلم وتعلق الفعل به وكونه متعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل وكل داخل في ذلك لكون النسبة
اليه حقيقة او مجازية قال الشيخ الرضي كما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره في تخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مقتضى الاختيار والتصريح بخلافه في اكثر من عبارة
الا تقد المفعول به بمتساوي البواقي في النيابة كما في المتن وبعضهم رجح المجاز والمجوز انه
مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الطريقين والمصنف كل منهما مفاعيل بلا واسطة وبعضهم
المفعول المطلق لكونه دلالة الفعل عليه اكثر وفي الجملة يقال احد تعيين المفعول بالواسطة
وجعلي قيامها اكيد لا يحتاج الى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الايقاعية
وفيما اذا كان المقصود تعلقها بما تعلق المفعول به بالمباشرة في التعلق لا يكون دخول
الواسطة عليها في ذلك اي في دخول الواسطة عليها عند الاقامة والا لا يتم اه في
شرح الرضي يشترط النائبة المتجددة كطاب ما يغيب عن الفاعل فلا يقال ضرب شديدي يعطس
عادة او زمانا او في موضع لان هذه الاشياء سلوبة كانت مقيدة في ذكرها
بما يذكر من قوله وهو ما زمانه المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة
والقيد به اذا ما يوجد سواء كان قيدا في الجميع سواء اذا كان الاسناد ضمنيا

عدم حصته الكلام بتقييد الاسناد معنى الاتباع بل جعل الاتباع مسندا سندا الاسناد والاسناد
على الاتباع لما كان شيئا من متعلقات ارادة الاتباع المتعدي الى المفعول الثاني بالباء معنى الجار
في شمن العلوم بتلك الوجوه فتلك ما يكسوه اجمالا عليه وفي انتاج الاتباع اذكاه شيخ
كرده وهذا صيد في قياء اي المراد بالتضمن معناه اللغوي يعني ان الضمير المستتر في قول السند
راجع الى المصدر وتاويله بما يوقع كاني قولهم لقد جاء بي العجب والمراد ان الباء متعلق بالقيا
المفهوم ضمنا على انها للسببية وكونه للخبر سببا لاتباع الاسناد بناء على ان المقتضي للاتباع
وهو حظ الناشئ لانه نسبه يتعلق بالمسند اليه الاسناد لكونه متعديا بنفسه بلا واسطة بخلاف
بالمفعول به اعني المسند فالحاجة في مقامه به الى الباء بل الواجب المسند اليه الخبر الراجح الوجود

ان لا يتجاوز اي يجب الحظ والكان المعنى بحسب ما ذكره في تعريف المبتدا ومعلوم ان
صيغ الجمع الى الاقل والكل الموصوف باي الذي اسند الى المبتدا فح يظهر اي حين جعل اسما لمعنى
الى يظهر لا يراد قوله بعد فائدة وهو احترز عن نحو ضرب في ضرب زيد وفي زيد ضرب فانها
وجعله الاحتراز اليه وهو ان المراد المركب المجرد وضرب ليس مرفوعا بالمعنى المذكور
لكن وضاءة يعني باعتبار الاسناد الى المبتدا وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع
لان المبتدا وان الشيئ الواحد لكنه اسند الى شيئين مع اتحاد جنس والمخبر به اعرب بالرفع فالخبر
الاهم الاداة تقال وفي نسم ان ضارب يضرب حتى كل بالجمع بالخبر المجموع كاني زيد قائم كما
او توهم الوهم انه شيئ من السابق اي اذا كان الخبر هو المجموع فلم اعرب بضارب بالرفع فاتم الجواب
فاما بالاعراب لكون الخبر الثاني هو الخبر المجموع مشغولا باعراب المبتدا عليه اجرى الاعراب على
الخبر الثاني الاعراب المبتدا فما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شيئ من جزئيه
لاشتغالها بالحركة الاعرابية او بنائية فيما اضيفت وهو جعل المجموع في محل الرفع مع ان اصل الصفة
في حكم العلم تشبيها بالخالي عن الضمير لعدم تغييرها في حال التكلم والخطاب والغيبة نحو انا ضارب
وانت ضارب وهو ضارب وقتا ما اي المراد منع تعلق الباء في المبتدا يعني لا تم اضارب بين
مسندا الى المبتدا الذي المراد بالاسناد في قولنا المسند الى المبتدا المعنى الاعم الشامل للتام
الناقص وتكون الاسناد الذي اعلى الذي هو ضمير المبتدا وتعلقه اسنادا الى المبتدا وهو
نظر لكن المتم من النظر اراد استفتاح التعريف بعد اتمام الاسناد بان يقال الخبر بعض من تمين

مسندا الى شيئ اصلا اما الى المبتدا فظاهر لانتفاء النسبة اليه واما الى ما اعلم فلعدم كونه
النسبة تامة لانه لا اختصاص للفضل ارادة الاسناد الى المبتدا بل هو وارد على تقدير المسند
في التعريف بل مخصوصة تعريف الجواب الثاني بانه فيه اعتراضا بان صار مسندا الى المبتدا
باعتبار الاسناد الى ما اعلم وذلك لانه مسند وضارب لم يسند الى شيئ فاصلا فالجواب منع كونه
خبرا لانتمام اسناده الى ما اعلم وجعل اسناده اسنادا الى المبتدا لدلالة الاسناد هو النسبة
التامة فح يجعل الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقا في تعريف الخبر بمعنى النسبة
التامة تحكم والجواب انه الاسناد حقيقة في النسبة التامة فالحمل عليه واجب ما امكن فصارف
في تعريف الفاعل عما حقه اي سبب صارف عنه فلا حمل على المعنى المجازي عدمي او معدوم
لدخول السلب في مفهومه فالمانع ثم لان تاثير صفة تنوينية والتصف به العدمي
لا يثبت في الوجود الذي هو الاعراب اذ الوجودي لا يكون اثر العدمي ان تعدد كاني صورة
تاخر المبتدا فقط علامات تاثر المتكلم فالمؤثر في الاعراب هو المتكلم بواسطة على العلامات
يعم نفاثيره بالاعراب المخصوص بجواز ان يكون علامة مخصوصة اما عتبار ما فيه موجود
في الخارج كاني القسم الثاني من المبتدا الظرف كاني الموضعين لانحصاره فيها فان قيل التعريف
الابتدا يوجب في الخبر ايضا قلت لان تعريف الاسم لعينه الى شيئ لو يسند اليه شيئ لم يتم
ذكر الاسم على الشيئ المسند اليه حتى يجعل اسناده الى شيئ اسناده الى شيئ اليه الخاتمة
فتجريد الباء قال الدواني على الرسالة الرسمية في دفع كون لزوم العدمي مؤثرا ان المراد من التجريد يكون
الباء والاتيان ذكر الثاني في حدثين عليه كاني العباب والظهير بتجريد الاسم عن العمل اللفظية
فيه الى فاعله او ليسند الخبر اليه كاني العباب يخرج عن التجريد بهما معناه الاحاد المعنوية
وهو اعم من العمل اللفظية لكن الاسناد لطلبه لها على السواء فان التجريد الاسناد يقتضي
المسند اليه والمسند وغيرهما اذ لا كان توقفها على السواء لزم ان يكون التجريد الثاني في القسم الثاني من
العامل المعنوي على الخبر مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على انا نقول المبتدا
الحيلولة لقيام الفاعل مقامه هذا الوجه قوي وذكر لاقتضاء كل منها صاحبه الا يكون
لها كما ما يدل عليه انضمام الخراسانية الى الرسمية ان يكون كل منها عاملا معنويا لكن
غير تام ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى

شبكة الألوكة www.alukah.net

يلزم من عدم تحقق الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقق الافادة بدونها في قولنا
الاربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء بكلمة دون الحكم لان الاربعة نصف الاثنين
والمراد بصحة الابتداء مبني على الافادة صار قاعدة الكلام او كاذبا وبصحته مبني على الصدق

فيكون نظير آتي فيه يصح الابتداء في كلا من المثالين بالعموم ويصح الحكم الصفة اه قلت قرة
بديهيا اي لانه كون السيد مثلا من نظير كل رجل كافر اما جاء من قبيل الصفة وهي المصححة للحكم
والابتداء نحو ان التخصيص بالصفة مصحح فيه الصفة آه مبني ان العموم لما جاء من قبل الصفة
كانت الصفة منشأ ومحققا للصحيح الذي هو العموم ولما كيد الصفة للتصحيح فانه اذا كان التقدير
الحاصل من الصفة مصححا كان الصفة للتصحيح فيه اه هذا التخصيص آه هذا الاعتراض
الشارح على ما يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم بأصل كونه لحدها في الدار
والشيخ قدس سره تصرف في الاستدلال لزعمه ان النكرة تختص ههنا عند المخاطب بالصفة بحيث
كانه قيل ايّ هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما في الدار كائن فيها فالراجح يرد
على عبارة الشرح وفيه اه هذا التخصيص في مثل رجل في الدار فيما وقع نكرة بعد الاستفهام
لم الدال تعلق حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم فيجوز ان يمنع الابتداء لعدم شيوع الخبر من
المخصصات المذكورة فلا يرد ان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع لجواز تخصيص آخر فانه
كوكب يخسف القمر الساعة جائز مع جواز كوكب ينقض الساعة والاوجه ان يقال تخصيص النكرة ههنا
موقوف بعد الاستفهام لانه يكون المتكلم اعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة كما في
استفهم منكرا هذا الحكم المجهول فالمفيد افادة الحكم بل استفادته لا التخصيص فيصير
ليس كذلك لشمول الحكم لكل زيد فالمخصص فيما اذا اريد بالنكرة الطبيعة ولم يجعل
آه حاصل الاول ان النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة وكذا اسم الجنس المدخول للوحدة في التفسير
فيكون على الطبيعة فيعم كل فرد وحاصل الثاني ان الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه بل باعتبار
الاندراج تحت الجنس فيعم وحاصل الثالث ان الحكم على فرد غير معين في المقام الخطابي لنكتة
عموم الحكم لان الارادة المبهمة ترجح بالمرجح كما في الاستغراق فافهم قال الولد الحكم على الجنس
كالحكم على الجنس من حيث التحقق في ضمن الجميع لا ان ارادة فرد دون فرد ترجح بالمرجح
ان الحاصل بعد التقديم آه يعني يريد الشارح بقوله والمحصل آه ان يجعل القول بتحصل في مقام
وتسليم ان اداة القصر غير موجودة فيه فيحمل على التقديم والتأخير ان كان في الاصل

عالم فاعل معنى تم تقديم المسند اليه وهذا على طريقة السكاكي حيث شرط في افادة التقديم المسند اليه
للحصر تقدير كونه مؤخرا على فاعل متعين تأكيدا كما قالوا في اسير العجول الذي يخطو اما
على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار
التقديم والتأخير فالاظهر ان يحمل عبارة الشرح على ما يشمل الطريقتين وقيل اه هذا الحمل لا يتم
في مثال القصر فيكون ما تحت في المعنى كما مر قريبا هو ذا ناب الاشر الهما كان شبه بالفاعل المعلوم
على طريقة السكاكي يفيد التخصيص البيان بها قالوا في الناء فت ان اصلها أعرفت علوا تأكيد ثم
قدم لافادة القصر فالمعرفة بالانهام انما تم ذلك وكان لخلاء النكرة بالانهام لاحل عدم
اصغاء السامع الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالنكرة قد تفيد اولا وآخرا
لا بالنسبة الى الكل اذ المراد بالجميع العدد وفي عبارة الشرح جميع الطلب وعدوه الى اثنين لتضمنه
معنى ما يقوم به كان فتقاوم عين الكلب اما بالنسبة اليه فتشمل الاثر لما يخ الاعند التساوي
كما هو المتبادر وما يأتي الشرح يحيي لجيب لما ذا وه غير جيب فخالف الواقع انما الواقع تعلقه
والظاهر المحبة به يحتمل آه يكون اي اذا قدر الصفة يجوز ان يتال اه النكرة تختص بالصفة
المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلا في المعنى يحمل على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر فيكون
خلافا لما قاله القوم من ان معناه ما هو ذا ناب الاشر شاء على ما قيل ان التخصيص بالصفة
يفيد نفي الحكم عما عداها اولا وللحاجة الى التقدير يحمل التقدير في عبارة الشرح على القرض
لا على الاختيار ليحمل التقدير على حذف الصفة ويكون التنوين للتعظيم قائم آه قد سبق في بحث الخبر ان
القسم الاول من المبتدأ يجوز ان يكون صفة فقيل ذكر زيد يجوز ان يكون قائم مبتدأ قال القصر
يأتي المخبر عنه بالتقديم اذا كان ظرفا نحو في الدار رجل اما لا يتعين للخبرية بخلاف قائم رجل اما لا يتعين للخبرية بعد
تركنا ثم يجوز ان يقول العامل قائم في الدار فيكون مبتدأ التخصيص آه اي تخصيص كون قائم
الخبر صحيحا فالظرف لمستقر فيها صحيح كثير الاستعمال الحق مما لا يتم فيه فيه انه لا يجري ذلك فيما
وقع النكرة مبتدأ في الدعاء شاع نحو ويل لكل ضحكة لكن يحتمل ان يجعل الجملة خبرية لفظا
لا انشائية هو الظاهر لكن لا يمكن ان يكون هلاك شخص لآخر لعدم الملائمة اي لعدم المناسبة
بين الدعاء لان هلاك لا يكون للمخبر الهلاك فلا يكون فيه تنبيه للمتكلم وليلك الطلاق
آه وعلى الشرطية متى تأتيها ويلك تلخرعنه في الخارج تتقدم عليه في الذهن صحيح اه تبادر
الطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس ولذا كان الخلاف التي ههنا في بعضها تقديم المسبب على الميم

على السبب وفي بعضها بالعكس قوله تكبير سلام لرعاية الصلاة فهو في الرفع على ذلك المعنى وفي النصب
حين كونه مصدرا لمنحو ما يختصا بإضافة عن فاعل الفعل المقدر فهو في الرفع ايضا مختص
بنسبة الية وليخرج بإضافة في باب سلام عليك اعني كونه مصدرا نكرة وقع مبتدأ في مقام الاعلام لا
قال فالاولى ان لا يكون ان يقال انه ذكر المتكلم في عبارة الشرح بطريق التمثيل والمراد نسبة لا فانا على اصل
الفائدة قوله فانا اخبرنا والمجرور يعني كان الظاهر تقديم الخبر كونه ظرفا والمبتدأ نكرة فلم كان
زيد قوله لتقديم الاهم فانه لكنه على معنى السلام اهم من عليك وقد يكره جزئي لهذه الاهمية لغرض
وانكان من منهار كما قوله لوقدم اي الوقوع عليك فقيل ذكر سلام رعايا بدء الدهم في المعنى
يتبين ان المراد عليك اللعنة ولهذا احرى اتم وترك الاسناد على ما يجب لما ابتداء الغيبة في
بحيث لها من اربع ويلاعب حارضة شخص اخر كان حاضرا فانا لغفلته اللهم المشكة والناس يجيبون
قوله لا يجوز ان يكون اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت قوله لان سلمت
في شرح الرضي لكشافه ويجوز نصبه الدعاء على الخاص بإضمار فعله ك باضمار الفعل لخروجه عنه وعقرا ابالك
حد عالك وعقرا لك اذ الدعاء له نحو سقيا لك اي قلت له سقيا لك قوله فاذن يكون اي اذ كان سلام
سلام قوله سلام عليك فيكون اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار المخبر عنه كما يكون معناه قولك سلام
عليك عليك لانه هذا التكرار عليك من غير فائدة قوله ليعلل بمعناه اي عطف على قوله لتقديم مصدر سلمت
اي سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر بمعنى جعلك الله سلما قوله بدا بإضافة يقال بدا الصيء
بدوا اذا ظهر قوله ويؤيد على اختيار وهو كون مصدر سلمك الله عليك ان يكون مستندا كما كان الاسناد
سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب قوله ليدل عليه خبر جملة اسمية مصدرة بمعرفة
يفيد العموم والثبوت قوله سلام عليك بدل اي اذا كان المقول بمعنى المقول لهض جاز وبياء ان كان بمعنى
المصدر نحو مسعود له قوله وهذا المعنى مستقيم من على لزوم عليك تكرار لكونه الاولى ان يجزم اولا
والثاني خبر عنه قوله لتكرار الخطاب يعني ان المخبر بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب
للخطاب ثانيا فاي خلاف هذا الخطاب الاول عام وثانيا في خصوصه بالخطاب الميت فلا تكرار في
الخطاب ثانيا قوله غير موافق لمقتضى الحال على الخطاب لا الاخبار به قوله سلام عليك كان عليك
قوله لكن يمكن ان التربيت للزوم المكرر لكن يمكن ان قوله لزوم الحالة حيث فرض سلام عليك بعد
سلام عليك عليك فيه ما تقدم كلام لصدر المفسر والمفسر على اخر قوله وهو في المشكاة
على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة بالعينية لا المتكلم قوله وهذا لا يطابق كلام صاحب الكشف في

معرفة فلا دور ولا تسلسل قوله وبابه سلمت آه اي بباب سلمت آه اي بباب تسلم اه معنى فهمت
المقدر قلت سلام عليك بل دعاء قلت سلمك الله اي بمعنى جعلك الله سلما فلا دور ولا تسلسل
كما يتوهم الاولى ما ذكر في الجواب السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك قوله
اما السلام الملحوظ فيه سلام عليك بمعنى سلمت بمعنى قلت سلام عليك لكن السلام
الملحوظ ان السلام الملحوظ في سلمت بمعنى سلمك الله قوله فلا دور ولا تسلسل كما لا يخفى ما في الجواب
سلطوية المسافة مصدر يجيء في الصحاح سبحان الله معناه التنزيه لله نصب على المصدر كانه
قيل برأت الله من السوء قوله والعمل على الحدوث لدلالته على الزمان المتجدد وقت ما تقرأ
قوله في التقدير تأمل لانه اذا كان مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير قولي سلام
عليك عليك فما معنى التقدير وجه قولي طلبا لجواب اشبه بما حاصل المعنى لان تقدير النظم فان معنى قولي سلام
عليك عليك الدعاء سابق عليك قوله بالنسبة اي بنسبة الخبر الى المبتدأ قوله وهذا مشعر بان
مدلول الجملة ومنه مصدر والتقدير وهذا مشعر بزيادة في فيوم علينا ويوم لنا اخره ويوم نساء ويوم
نسره قوله تحلم بما تيالى في الاول استوى للتعظيم او يقيد الصفة بالاتساق والاتيان وجوه
الوجوه الحاضرة في الوقت وفي الثاني امر من يلي امر عبيده بدل اسم مصدر والموصوف محذوف في اي اول
حتى يجيء من يلي الخبر المقدر منعدم او هلا يلي من زيادة وفي الثالث اه التقدير فيوم من ايام المائة
يوم منها للتعريف المعرف بصير زاده بتقدير المرفوع وهو الاسم قوله للاشارة اه فان كلمة ذا
المذيلة للتعديل اي تعريف وجود الجنس اكثر او الكثرة دليل الاصالة قوله ولو كانت قضية الاقتران
للتعيين بحسب ما قالت الحلت انه لا يجوز ان يكون قضية نحو ليلي الاضربة قوله تمكين والله اعلم
بالاطلاق الفتحة والدال الانباري وبعض الكوفيين لا يجوز ان يكون انشائية لان الخبر ما
يحتمل الصدق والكذب وهو فهم وانما اقتصر به ايهام لفظ الخبر وليس الخبر المبتدأ اعني ما يحتمل
الصدق والكذب قوله والا فالانشاء ليس حالا من احد الا فالانشاء اعلام عن حاله فرض للمتكلم من
الاستفهام او التمني او الترجي او الطلب او النداء او التعجب او غير ذلك قوله نظير عبيه اي مدلول
الخبر يجب ان يكون حالا من احد المبتدأ فيه انه اذا اراد انه يجب ان مدلول الصريح كذلك
فمجتاز بل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قام ابوه الان قيام الاب ليس حالا من احد الزيدين
فقد اعترف السيالكوتي في بحث تقريب الدلالة والاعم من مدلول الصريح والضمني فلا تذكر

المكتبة الشاملة www.alukah.net Melody

كالتي انا زيد بعد مجيء الشرط آه اي وان الشرط قد يكون سببا عن الجزاء كما اذا
انتفى وجود الشمس طلعت وقد يكون بالعكس من امتناع الجزاء لامتناع الشرط كما اذا
طلعت الشمس فالارض
منيرة فالاول اذا كان الصوت المسموع يصدر عنها من اصله تع يعلم انه كلام الله حيث قاله
كليم الرحمان سمعه عن التعليق لسببيته الاولى وسببية الثاني كان الجزاء آه فيما ليتم
من مدخول الفاء ليتم للجزاء فيجب ان يكون مسوقا لتعليل الجزاء مسببا عما قبلها لا الاخبار به
حاصله ان الجزاء قد يقصد به ما هو لازم لما قبله كالاخبار كما في قولك ان كان فلان
اكرمك فاكرمني اليوم فقد علمتك باني اكرمتك سواء في المثال المطلوب الحاجة الى الجزاء
ما يرد الاعتراض عليه سوى قاعدة الحكم وكان يصح ان يحتج فيه كذلك المشركين بما حاجوا
النمرود لم ينكر والمعنى لما صار ذلك سببا لان يصدر عنها حادثة فيقال ولذلك كان الصوت
متأخرا عن الصاعقة وكيف يكون سببا له لان من المعلوم ان ادراك الصوت الى ما هو صفة تتبع
الاتحاد والاعطاء وما كونه مسندا الى الصاعقة المعلومة الذي هو صفة الغير فغير معلوم فضلا
البحث مبني على ملحقة السيد السند قدس سره في تعريف الدلالة تفهم المعنى من اللفظ عند العلم
صفة للعلم والسامع كالبصير بالتقييد بقوله من اللفظ فلا يرد ان الصدى ايضا
صفة النمرة لكنه بعد التقييد بقوله منه صفة قد تحصل له وهو بعيد من الايجاد والاعطاء
مركب لا تتبع منه بخلاف الايجاد والاعطاء كما ذهب اليه المحقق التفتازاني وخيل الى
للعنى اي معنى السببية كانه لغير معنى الشرط كمن وما خالف الشرط آه مع كونه خبرا مثبتا
يجب به الفاء واعلم ان الجزاء الذي لا يمكن وقوعه عند وقوع الشرط اما ان يكون ذلك لفوات
للزمان او لفوات امر اخر لم اصطلح بذلك يجوز ان تترك الفاء في خبره واه قصد السببية على ما
اعرض فيما قبله سببه لانه لزم للشرط لا لما قد له سواء تخلف المتبوع عنه او لم يتخلف
فتصلها عدم اتيان الفاء الدالة بمجرد تضمنها ما قلنا افترقا تعم للخبر والانشاء
شيئ فيجوز ترك الفاء في الطلبي يعني انه لما كان المبتدا المتضمن للشرط خبرا فالحقيقة ان
يكون ما بعده صحيحا في النفسه بان يكون ما يفيد سببه الفصل كما لطرف من الجملة والجملة
في جواب ان لا يكون مما وان لا يكون مما بعد ستفيد العدم بما سماه الشرط فعلى هذا
فعل الامر مثلا والماضي لم يتم يتوجه الآية تعريف الجزئين تتضمن حصرا في الاخر

يتك ما يفي عنك هذا من باب الافعال اي ما يفيك والغناء بالفتح النفع كذا في الصحاح ليس الا
الظرف لان المقصد ظرفية الدار لزيد الظرف يتعلق بحصول والتقدير حصوله والمقدر حصوله اقدر فحذف الجار والمجرور لانه
متعلق من الفعل وشبهه الا ترى ان من قال زيد في الدار يفهم منه ان زيدا دخل الدار ولا يفهم
في الدار جلوسه وخوار ساختن ويميدي با باد في القاموس ماد يميد ميدا ومادانا ومادورا خثر وعليه عبا كما
يقال ابي قباما مثل القيام تراه اي يظهر في بادية الرائي والرحيق اي الخمر منها الصافي والتي يعيد اثمها الاول
لامتناع الشان وطلت عليه ومعناها مع باقي عاملها لا يشتغي مع غير ما صحرف النفي في مثل قوله
لولا اشتياق اشتاك واليه ذهب الكسائي اي كوفيا سكته من لولا الشرطية ولا النافية ولما الزاجرة
تقدير الفعل بعدها اي الرافعة في شرح التسهيل للناظر المصري قال الذي الجأ الكسائي الى
ارتفاع عالما برفع الفاعل بالفعل وهذا الوهم ركاكة ما فيه لانه لا بد من القول بحذف المبتدأ
اذ لا حذف يلزم كون المسند اليه عاملا لعامل المنفي دون المخبر ويحتمل تصويره في شرح التسهيل
بحذف قوله العذارى لو كانت عاملا لكان للخبر اولية جاء من الرفع ٢ ه اقول عليه ان كان يحتمل
الاسم لم يكن كلاما منه ان يجاز والرضي ٢ وما ذكره الشارح موافقا في التسهيل لا جاء كما حتى
تعليل لكان لا لتبدأ وعمول مصدرا عاملا في مضمر يصاحبها او مولا بد لذلك فاشا عتبر عمل المصدر
عاملا وما قاله الرضي موافق لما في شرحه حيث قال والمضمر ظاهر كيف المبتدأ مصدرا او مؤكدا
او فعلا تفضيل مضافا الى مصدره او معربا بمصدره اعلم ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط فيقال
ضربي زيدا قائما والخطابا يناسب الى كلها عند الشارح وفيما اضيف الى احدها عند الرضي وما نقله
وكره الشارح يدخل فيه نحو ضربي زيدا عمرا قائما ليس بشيء لانه المصدر المؤكد لا بد ان يكون
مضافا الى احدهما ليصح وقوعه مبتدأ بخلاف نحو ضارب زيدا عمرا قائما فان باب التفاعل لكونه بين اثنين كما
وخصوصا من وجه كون اضافة المضارب الى ضمير المتكلم مع الغير اضافة الى الفاعل والمفعول احتمالا
لجواز ان تضارب لازما فقوله تفاعلا اذا المعنى من تضارب معه زيد فهو ضارب زيدا ومن ضارب زيدا
فهو ضارب له على الحقيقة والظاهر ما ذكره الشارح اسية كما نحو قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد انصلية نحو علمني زيدا كاد وادا لو تقول سمع زيدا يقول ذلك اي
سمعت زيدا قائما حتى تكون كلاما تاما لكن تقول كذلك وفي خطأ الفراء على الاصح ولما الاستثنائية تفيد
امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها او كلوا قع غير موقعه نحو لكن وجوز الكسائي تجردها عن الواو وقوعها
موقع لكن وتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في كلمة فوه الى في

تام لا الزمان الذي هو الخطب قوله ويعاني اي يؤيد تقدير الزمان الذي هو يوم الجمعة جزء الخطب
فانه صريح في كون الخطب عبارة عن الزمان قوله لان الاخبار عن ضرب زيد بالكلية الا [illegible]
قوله يكون حالا عن معمول المصدر الذي هو ياء المتكلم او عن زيد [illegible] حاصل لانه عامل الاخرى
وهو ليس بتام قوله فاذا كان عاملا اي عاملا قائما قوله كان بعينه مذهب الكوفيين الا انه يكون [illegible]
للمبتدا والخبر المحذوف مطلقا لا فرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل [illegible] في هذا الوجه
مؤخر لعل مذهب الكوفيين قوله لزم اختلاف عامل الخ لان عامل ذي الحال هو المصدر قوله [illegible]
من ذكر المذكور من تقييد المبتدا واختلاف العامل قوله حال من ضمير اي ضمير [illegible] الذي
فيكون العامل فيهما كان قوله وهو الخبر فيكون الحال قيد الخبر لا المبتدا قوله وقد [illegible]
لزوم الاتحاد اي اتحاد عاملها ليس بلازم واليه ذهب ابن مالك قوله فتثبت على هذا [illegible]
تقدير عدم لزوم اتحاد العامل وصاحبها لهذا الباب وجه لكن [illegible] الوجه الذي ذكره الشارح
وهو ان تقدير الخبر المحذوف حاصلا من غير تقدير اذا كان ويكون عاملا قوله [illegible] كونه حالا
عن عامل ضربي او مفعول له قوله الا بحت معنى الشرط هو كون ضربا [illegible] لذلك الوقت التعليق الجزاء
بالشرط قوله فاذا [illegible] للاستمرار لا للاستقبال في الحاجة الى [illegible] لانه تقدير اذا [illegible]
الشيء قوله مع الجملة المضاف اليها قبل الواجب المضاف [illegible]
ليس بشيء لان المضاف [illegible] الجار والمجرور [illegible] قوله ولم يثبت في غير هذا المكان [illegible]
او الظرف الخالية عن معنى الشرط مع المضاف اليها قبل الواجب المضاف هو اليها لكونه صفة
على غير من هي له [illegible] في غير هذا المكان [illegible] في مواضع [illegible] والفصيحة [illegible]
المضاف اليه وهو كثير قوله ومن قبيل هذا المقام الظرف [illegible] الحال [illegible] بالمعنى
او معنى جاء في زيد كبا جاوقت ركوبه [illegible] الناقصة [illegible]
كان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المصرح باصولها المذكورة قوله [illegible]
المقدم على المبتدا لو ثابت قوله ولان الاسم للجنس المعرف باللام او بالاضافة فمعنى ضربي [illegible]
جمع افراد الضرب الواقع من المتكلم على زيد حاصل حال كونه قائما قوله [illegible]
بعض ما يقع عليه [illegible] قوله ولا يجوز حذف [illegible] الا انه [illegible]
فلا باس [illegible] كما قال سيبويه في باب المفعول به ان تقدير [illegible]

قوله اي ما ضربي اياه الا [illegible] وكذا اكثر شربي السويق ملتوتا تقديره اكثر شربي السويق ملتوتا اي ما اكثر
شربي اياه الا حال كونه ملتوتا قوله اتباعا تاكيد [illegible] يجوز الكسائي اتباع المصدر المؤكد بالتوابع فيقول
ضربي زيدا [illegible] الشديد [illegible] عليه كذا في الرضي قوله
لا يخفى ان استناده [illegible] بعض بانه لا يستفاد [illegible] الحصر المقصود من هذا
التركيب الا على تقدير كونه مبتدا [illegible] قال الشارح الرضي [illegible]
في نهج البلاغة [illegible] والساعة في قربه ولعل [illegible] كان مع ما بعدها [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] معطوفا على المبتدا [illegible]
قوله ولا يجوز ان يعطف على قوله لا يصح [illegible]
[illegible] القول بان الرفع [illegible] بالظرفية [illegible]
[illegible]
[illegible] قوله لا يستحق الرفع [illegible]
الرفع لنيابته عن عامله [illegible]
[illegible] لا يستحق الرفع [illegible] قوله بل يكون [illegible]
عطف [illegible] لا يستحق [illegible]
اخبار [illegible]
[illegible] وظاهر كلام سيبويه انه مبني قوله الصفة في اللغة [illegible]
[illegible]
على الارض قوله وههنا كلام [illegible]
الكناية لكن في الاساس [illegible] لا يعرف العرب من الصفة [illegible]
الناموس الصنعة [illegible] وحرفة الرجل صنعته وتجارته [illegible]
الشارح [illegible] قوله [illegible] اسم المفعول [illegible]
[illegible] الكلمة اذا غيرها وزيادة [illegible]
قوله [illegible] قوله لانه ليس [illegible]
[illegible]

صفة رجل لكن هذا للمعنى ليس مقصودا لان كل رجل وهو صفة مقدرة ومقدما قوله
والجواب ان الضمير راجع الى كل مقدرة اى كل رجل ملتبس بكونه اى واحد منهما صفة مقدرة
ولكنه بهذا البطلان لا يكون اذ تقديرا بانه يكون هذا مقدرا صفة وذاك صفة وهكذا وهو المقصود
والحق في الجواب ان عبارة سعد ظاهرة في افادة ما ذكر قوله وكان قال الصفة
العموم المستفاد من كل نحو كل رجل ويفيد العموم للمستفاد من كل نحو كل رجل اى الصفة الرجل
كانه قيل الرجل مقدرا بصفة اى رجل كان قوله قيل فيه توجيه التقدير اى تقدير الخبر كما ان قوله
تحته قوله اى كل رجل مقدرا بصفة يجوز وصفها مبتدا لخبر لكن لا يصح تعلق من بمحذوف
على المبتدا وقد الخبر مقدرا بان قال مقدرا بكونه من تتمة المبتدا متعلقا على الخبر لانه ذكر انها في
يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما يجيء قوله لحذف المؤكد صفة اسم الفاعل وذا لا يجوز لان
الغرض من التاكيد تقوية جواز الحذف آه لما تقرر ان عامل المفعول مطلقا اذا كان لفظا وجاز الحذف
لم يجز ان يكون ما نحن فيه كذلك لعدم تقدير ما ذكر لان صفة ليست آه ما حاصله
الخبر في هذا المبتدا مشروط بان يصلح عليه اسم الواو قوله فيها حذف المؤكد آه وفيها نظر لانه
ليس حينئذ حذف مقدر بعد صفة اكيد قوله لا بد من تعلق وليس فيما نحن فيه العامل
صفته الا القارئة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها متعلقا به فلا يجوز الحذف قوله
الصورة اى صورة الكلام حيث حذف الخبر واقيم المعطوف عليه مقامه تاما قوله كما يتبادر قوله
وجوابه والتحقيق ان الخبر متلازم على المعطوف فيها المثالين وان اختلفا في ان كونه مقدرا في احدهما
في الحين وفي الاخر في حين المعطوف عليه فحذف بقرينة المعطوف عليه والاصل كل رجل مقرونا بصفة
وصفته مقرونة بعامل هذا المثال وجوب حذف خبر المعطوف فسر عدم
الاحتياج الى الجواب المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره قوله كما هو الظاهر
لانه لفظ وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بحيث ان المتبادر السابق فاه فيه هذا الخبر مع المعطوف
عليه والمعطوف وكان المعنى قوله ولا يجوز آه وما يجوز نيابة المتقدم عن المتأخر انما تجوز على بعد
نيابة قائما في ضرب زيد قائما عن الخبر المتأخر متأخرا كما هو مذهب الكوفيين والبصريين
لزوم وجود حذف الخبر مع غير ما شيء سلك قوله لان عامة المبتدا لا تشترك كما في الخبر الكون
على المبتدا على ما هو حكم قوله لهذا الخبر يعني آه هذا بناء على ان المشتق في كل مادة
خبر كما يجيء منها ومقيد المقسم بانه لا يستعمل الا المقسم قوله على تقدير الخبر هو شيء او المقسم

قوله فعلما نائبة آه وكتبه الله وبنبيه الله والمراد بالله ما فوض عن الخلق سواء عتقه كانه
امانة الخ يجب عليهم آه يؤدوها قوله لا يصح حذف الخبر بل يجب ذكره كما في المثال المذكور
وانه يذكر فيقال على امانة الله وعلى عهد الله وميثاق الله قوله في قسم السوال اي قسم يكون جوابه
امرا او نهيا او استفهاما قوله اشار الى اشارة بايراد كلمة اي الحسرة التي آه من امر قد فات حيلة
في الدين على خبر الدين في جملة ما المرفوعات بواسطة اشارة الى انه ليس داخلا في خبر المبتدا
كما ذهب اليه الكوفية قوله قرينة ما سبق وهو قوله وهي المبتدا والخبر على قوله ابتدائية
جملة ابتدائية ليس لها محل من الاعراب سبق تقرير ذلك قوله وانما لم يقل وهي غير الاسلوب السابق
هنا سواء كانت مبتدا او محذوف الخبر قلنا المسند خبر قوله لم يفصل بما هو مشعر
وهو التصريح بقوله منها ولذكر لم يقصل معمول ما لم يسم فاعله للشاغل قوله لضعفه آه لان
الكوفية يعتبرها حروف صفة فلا تعمل عمل الرفع والنصب والجر وانما تعمل عمل الشابهة
الصفة المشبهة في عمل ما تشبهه قوله وانه اقتضاها آه وذكر كان سابقا حاكيا
والتشبيه والتمثيل والترجي والاستدراك متعلق بالخبرين على السواء قوله وانه قد آه لان الصدق
المقرون بزيادة لفظ احد على كل فرد افراد النوعين لانه لما اعتبر العطف على قوله خبرها وخبرها
مفرد ما على الحكم فيكون المعنى خبرها وخبرها فالمخبر في عدم صدق المقرون على المجموع لا بعدم
وجوب مجيء ما اعتبر الحكم متعلقا على العطف فيكون المعنى كل واحد خبرها وخبرها
فالمقرون بكان صادقا على خبرها لا الصدق على خبرها لانها ليست سنادية بعد دخولها
عليها قوله للمعنى نسبة آه بالجزء الثاني جواب الشق الثالث قوله وانما لم يجعل آه ليس كلام
الائمة مشتملا على تقرير هم الحروف على الاخبار بحيث يقتضي تقرير خبر كل واحد من تلك الحروف
فلا يحتاج الى زيادة لفظ احد ونحوه بان يجعل ايضا قولنا لفظة خبرها آه واخواتها الواو استغراقا
ليكون هذا القدر جميع اخبارها واخواتها التي سردت بعد ذكرها على معنى ان كل خبر من
هذا السند بعد دخول كل حرف قوله لان التمام تمام التقرير والتقرير انما يكون الماهية دون
الافراد فالتقرير لافراد غير تام قوله واما الحاسب آه فيه انه لما تعدد ما يفهم منه تمام التبع
بلغ مبلغ تقسيم الاحد على الاحاد وههنا اخبار متعددة فلم يحصل الاضافة فتعين الاستغراق ليكون
لاعتبار الجميع قوله فيها اي في الجملة بالنصب والرفع لفظا وتقديرا او محلا قوله لان الانصاب الاتصاب كتبه
سنده كذا في النسخ قوله لمجيء الحكوم عليه بعد ان الحكم ما كان نسبة بينهما كما مر في الحد

سعودة
www.alukah.net
Melody

بالواسطة فالثاني ما تحقق الاثر فيه بالواسطة اطلاق المفعول الصريح اي المفعول المطلق
الا عرفا للنحاة وما نقل سابقا من الفراء من ضرورات صحة التفكيك كما قيل من المطلق والمقيد
تكميل فيه اي كيف يصح ما قال الشارح ان يصح اطلاق المفعول المقيد المنظور فيه وامره
على المفاعيل الاربعة وعدم صدق المفعول عليها معنى شامل آه وهو ما تعلق به الفعل بمعنى
المصدر به فالجلوس لا اثر له في علاه الظرف او علة او مصاحب الصوت لا المفعول به اي مطلقا
المقيدات المفعول فانه يختص بالاثر الا ان الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع الى الا
والاثر اي الذي صار محلا للمقيدات فانها مستندة الى الجار والمجرور كما قيل يحسن العامل
الحسن المعتبه بالاضافة الى الكلام وطلبه بمعنى يشتمل الحسن المسند اليه والمسند اليه متعلق
الحسن المتعلق به من الاضافة الى الكلام لانه مسند اليه حقيقة او حكما آه معناه الفاعل هنا
بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهوم القيام التابل للوقوع فلم يرد بالفاعل هنا ما يعم الحقيقي وما
اسند اليه الفعل على جهة قيامه به والحكمي وهو ما يكون عنه نائبا الخروج عن التعريف والمفعول الثاني
الواقع بعد الفعل المجهول لعدم كونه اسنادا الفعل الفاعل الحقيقي ولما حمل الشارح آه هنا المعنى
اللغوي اي الشمول لا بالمعنى المصطلح اعني المنع وهو ظاهر فيشكل عليهم اي على البعض تفريع على ما
في الشرح فيشكل عليه اي على الشارح تكون تفريعا على النفي في قوله لان يكون آه قيل آه وهنا ما اقر
من العلم كما ضعفه الرضي فالمناسب للتعبير بقيل شمل اضافة المتكلم الرضي هو فاعل فعل ذكر
وهو ضرب الاول معناه لاتحادهما في المعنى واما تسميته بمعناه بان يشتمل على اشتمال الكل على الجزء
فبقرينة زيادة الاسم والا فالظاهر على ما هو المتبادر وهو كونه الفعل المذكور ملتبسا بنفسه
فعل سواء كان عينه او مشتملا عليه مثل على صيغة المصدر اي اريد به مثل ضرب المتنازع
شيء فعل المتكلم لما قيل بحيث يسمى الجار والضمة بعد القول بقوله القول في متعلق
ولم يسلم آه شامل آه بان يجعل الشارح على خلاف المصطلح انه لان تطرق كل منهما بالوضع الطبيعي لنفسها
واذا اريد بها نفسها فيصدق عليها انما المتعلق معنى في نفسها غير مقترن بالحد الازمنة الثلاثة
كما هو الشأن في اصطلاحهم على اطلاق الفعل بمقابل القول فعل آه اي الفعل الذي هو صيغة مثل ضرب
لا يصح ان ينسب اليه ضرب لانه يصح ان شيئا فعل المتكلم باعتبار انه فعل ما عن اعني الحدث فلا
يصدق على ضرب التلفظ به فاعل فعل الاه لان ذلك الضمير اعني الحدث مدلول فعل
ضرب لذلك للتعلق النسبة والزمان فيه الفعل شامل آه اي الفعل المدلول عليه بقولنا
شامل

شامل للمقول والتكلم فيه الفعل الجنان فيه نقطا ولو مجازا كي لا يخرج عن التعريف مثل علمت علما
فاندفع ان الفعل لا يتناول القول لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها بل دلالتها على
انفسها عقلية كما مر والوضع للخروج في تعريف الاسم لكونه قسم الكلمة فلا يكون ضرب حين
اريد به نفسه اسما فانه فعل باعتبار معنى الاسم الجاري على الفعل اي يكون فيه اصل صحيح
كما يشهد به على ما ذكره ومذكور لفعله فيخرج نحو الويل ما لا اصل له ضربت الفاعل آه فان الضرب
والرؤية يصدق على انواع الضرب ومرات الرؤية معناه الفعل آه اي هو غير الفعل الراجع الى
المذكور فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي قسم الاسم والحروف كما يدل قوله معناه فاسم
في معنى الفعل غير داخل فيه فتعميم المذكور لا ينفع في ادخاله بل يحتاج الى الفعل المذكور تعميم
هذا القيد اما باعتبار تعميم المذكور فليشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار
الفعل فيشمل الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الاسم من حيث انه يعمل عمله معطوفا
على قوله مقابله انه يكون داخلا تحت قولنا وحكما قسما منه اي الفعل المذكور حكما نوع على المعنى
مذكور حكما وهو المقدر ما يكون ضد لحكما وهو الاسم فيه معنى الفعل لكن عبارة الشرح صريح
في تعميم المذكور وما ذكره المحشي انما يتم لو قال قبله معناه انه يكون داخلا تحت قوله او حكما
قسما منه اي الفعل المذكور حكما نوع على ما يكون مذكورا حكما وهو المقدر وما يكون فعلا حكما
وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشرح صريح في تعميم المذكور وما ذكر المحشي
انما يتم لو قال قبله مذكورا حكما حقيقة لفظا فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا
حقيقة او فعلا مذكورا حكما متعلق بالقيد والقيد ما يفيد قوله حكما التعميم في الفعل المذكور بعد
ارتكاب ذلك يرد عليه ان الضمير في قوله اذ لكان مقدر راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي كما
يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فلا وجه لتخصيصه بالفعل الحقيقي فلو كان
قوله واسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير كما ذكره الفعل الحقيقي اسما كان فيه معنى الفعل ولا
يخفى ما فيه فالصواب ان يجعل عبارة الشرح على الاحتمال ومن قوله يجعل في الاول لتعميم الثاني وفي
الثاني بتعميم الاول كما قيل في قوله تعالى الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا
فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون مذكورا فعلا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا
حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا او لا يستوي ان الفعل المذكور يشتمل الملفوظ والمقدر
فالاسم لان المراد من الفعل الاعم من الفعل وشبهه فيه انه يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور

الألوكة www.alukah.net

على عدم ... و ... وقوله ولكنه أي اشتغل غير المصدر حيث قال ... على الحدث نحو الوليد
أو لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته أنواعا أو ... تلك اللغة ... في قول الشاعر هذا سراقة
القرآن مدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذئب اسم سراقة ... درس الكتاب ... ونحو
... قراءة والضمير ليس مفعول به لكونه ... وهو القرآن الا انه ... ومنه ...
اللام للتقوية أي مفعوله مطلق أي ... من المدرس ... ومنه قوله تع فاني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا
من العالمين قد ... في القاموس ... والجلوس ... من القيام والجلوس ...
لا شريك ... أي ... أما ... التضمن ...
بمعنى أنبت ... أو ... هدى ... في ضمنه وفيه ... مصدر
مجرد بمعنى المزيد ... وقيل انه بمعنى ... مصدر ... وكذا قيل انه اسم مصدر
مصدر أنبت ... بمعنى النبات ... اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام ... بمعنى التسليم والتكليم
الإعطاء ليس من هذا الباب أي باب المفعول المطلق من غير لفظه لانه ...
... هو مصدر من لفظ الفعل ... فيما لا فعل ... لا يكون ...
منه ... الاخبار ... أو ...
... بيانه للحذف في جميع المواضع ...
... قياسي باعتبار ... لا يكون ... السماع فهو سماعي وما كان ...
من طريق الاستدلال ... هذا مصدر ... علم انه لا يكون ...
مصدر ... فهو واجب الحذف ... عطف ...
بمعنى الاستدلال ...
... باعتبار العمل ... الاخبار عن ...
... الاشتراك ... المذكورة في كونه ...
... فالمصدر ...
المفعول ... الترعية ...
... المفعول ...
... النوعية ... المقام ...
قوله

مقصود ... التكرير ... على ثبوته ... مقصود ... الحصر فلا ... على
المبالغة في ... فيه ... الفعل ... ليس موصوفا ... على ... في
معناه في زمان ... زمان ... على ... الازمنة الثلاثة ليشمل ...
الزمان المتصل الذي هو مستمر فإنه ... عطف على قوله انما اشترط جعل المصدر نفسه
خبرا ليفيد انه للدوام حصوله منه ... نفسه قيل صفة ... عبارة الشرح
ظاهر في ... صفة ... الصفة ... القواعد ...
... بعدم النعت ... صفة ... النفي ... معنى النفي ...
الاحكام ... تقييد معنى النفي ... تقدم المعطوف على النعت لان المعطوف المذكور
لكونه في حكم المعطوف عليه ... والأظهر انه عدم الاحتياج الى التقدير
... بصيغة ... كليهما بالمعطوف لا تقييد أحدهما ... الضمير
... في المعطوف ... المتكلم ... أحدهما وجب افراد الضمير ...
في المعطوف ... كليهما وجب المطابقة ... القول برجوعه الى كل منهما ...
... شرطا ... لوجوب الحذف انتصاب المصدر ... الحذف
... مثل هذا المصدر ... حصول الفعل ... الفعل ... يذكره ... في العرض
... مضروبا ... بالتأويل والمبالغة ... الشرط ...
... في ... ناصب ... شيء ... بالتأويل والمبالغة ...
... لا ... حمل المصدر ... عن الذات ... باسم الفاعل ...
عين الذات ... رجل عدل ... التقييد ...
... المفعول المطلق ... خارج ...
... المفعول المطلق ... لا يكون خبرا ...
... الفاعل على ما مر ... فائدة ...
... هذه ... هذه الشرائط ... المصدر ...
... الشبهة المذكورة ... بالمقام ... المقام ...
البحث عن المفعول المطلق والمصدر ... من وجه الاحمل ...
...
...

المفعول مرفوعا

... أما ما قيل من ان ... المفعول المطلق ... لا يكون ...

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اليه الا في الضرورة وذلك بالمضاف خاصة في الاغلب وانما قال في الشاعر اول ذلا والله لا يقال في
لا يوجد لئلا يلزم آه يعني ان القول باضافة الاول الاعدلي يستلزم القول باضافة ثم الثاني ولا
في الاصل قديم وبالعصل بين المضاف والمضاف اليه كذلك الثاني لم اكن الثاني لم اكن لا يخلو اما ان يجر
آه يقال الاب كناية عن نبي من يتولى امره اي ليست بابوة رشدة في الغاية يقال هذا والد رشدة
الاكان نكاح صحيح كما قال في صدقه وان زنيه بالكسر فيهما وقال الازهري كلام العرب على خلافه ابن
زنيه ولين زنية وقد قيل زنيه ورشدة والصحيح الفتح للنقيضين وهما الاصلان كما كلمة عن
حرف وحدها اصلها الحركة لما لم يلزم الابتداء بالساكن واصلها حركتها بالفتح لانه الحرف الواحد
سابع حرف العلة حرف ضعيف فلما يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها ا
وهو ولما كان السكون هو الاصل وهو اكثر في الاستعمال الذي لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم
الاحتياج الى تحريكها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يتبدأ بها بخلاف كونها حرف علة
وقد تقدم ما قبل الياء لجذوفة للعلم بالمراد بتعليل المعلوم قد يعلم روي الفتحة لانه كان الاد
حقيقة بالنسبة الى الياء وبدلة وحاصلة مع انفتاح الضم ليس بشاذ اي ليس بقليل
والاصل يا بني اصله يا بني ثلثت يا بنات مضاف الى ياء المتكلم الا لاضطرار يا انا
حذف الالف لاجتماع الساكنين يعني اجتماع الياء الساكنة من كلمة فحذفت وقلبت الياء الفا
وحذفها وشاع استعمال المحذوف كذلك والباء للملابسة متعلقة بمعنى الاضافة العامة المقدرة
القرينة على تقدير الخاص وما قبلها تقدير يكون تقتضي وجوب الها في الوقف والوجوب
ليس الا مع الالف فيه ان المتعارف في القضايا التي لم تذكر جهتها الاطلاق العام والحكم
في بعض الموارد على الضرورة لخصوصية المقام حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور متوقفا
لوظرف اي في حال الوقف فوقف بالهاء وقفا مفعول مطلق وقرئ على تقدير
الفعل الخاص لياء الالف آه الالف حرف خفية فاذا لحقت بعدها يجوز في الحرف الذي
الوصل بعدها النطق بها وان لم يوجد ما يقتضي ذلك في الوقف خفيف حتى يظن ان الحرف الذي
منتوح فلذا وصفت بحرف لين ليتبين بوصفها ما هو غرضه من ذلك اي ناشئ على نباذ الكلمة
خارج عنه اخبار جانب تاسيس جعلها حال الوقف بخلاف نبشخانه لا يوقف عليها بالها
عوضه عما حذف من نبوة بفتحتين فعلت او فعل بالكسر والسكون فحذف العلة وعوض عنها

فالوقوع لازم فاذكر
الملزوم واريد اللازم
فاندفع ما قيل ان كون
المراد الجواز الوقوعي م

التاء عوضا عنها لانه وجوب للحذف فلا يكون بدل التعويض لم اذكر اي بابت مناسبة للمذكورة
المبدل وكلها اصلها وتولدت من اشباعها وقد جمع الفرزدق بينهما اي بين البعوض والبعوضة
في قوله ان شرح المفصل وقد الجان سيبويه قوله وابي العباس في اليت قولا واحدا ارجح
لانه اليم بدل من الواو وقد جمع بينهما والثاني اصل الواو وكلا من الهاء والحاء فاما
ابا العباس شاء على ان الميم بدل من الواو وعلى ثبوت لغة الحضرمية اليم اصلية بمعناه الجواز وقوي
فسر الجواز بالوقوع لانه المراد منه للجواز الوقوعي لا يصح تفسير الجواز بالوقوع يتبادر الى
الذهن فاذا قيد هذا واقع في الاستعمال يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام او السعة لانه
الكثير السابع في المحاورات وفي بناء آه الاطلاق مقابلة المتباينين ويجيء الجواز شاملا للضرورة
وكثيرة المقابلة باعتبار الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام الخاص حتى يجب تخصيص العام بها عدا
الخاص فيقصد سرعة الضياع فيجيء لحرف اعتباطا محتملا للسرعة مع لغة الاتباع اي
الناس للمنادى بمعونته بواسطة الترخيم اكثر اتباعا لاسبقية امتياز الترخيم في حالة المذكورة
يعم كثرة اتباعه اسمه ولا حذف فيه شيء بخلاف غيره حالة النداء فانه يلزم الاتباع
فصل الترخيم اي ترخيم غيره ضرورة بالجار قاعدة كونه ناقصا على المفعول وناقصا على الظرف المحل
واحد لا يجيئي اضطرورة تخالف المضاف لما قام المضاف اليه مقامه وبارة آخرى
لا يرى شيئا عرب كاعجم في انتاج الساعة المواتات والمساعدة اه تقدم آه ان الحكم
على الشيء بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولا لانه المقصود اي بالذات والمعرفين من مبادي الاحكام
بدليل اعتباره اي المضاف لغير آخر كلمة بدليل تعاقب الاعراب على ما قبل ان الكلمة
الاخيرة من بسيطة كذلك كذا تاء التانيث لغير آخر الكلمة لاجزاء الاعراب عليها وان كان بحسب الاصل
كل واحد منها كلمة برأسها لان حذف لحرف المجرد التخفيف فخرج بقولنا تخفيفا ان تقدر
الاعراب والمخالطة مع كون هذا الاسم كثيرة الاستعمال في التركيب اي في تركيب كلمة بآخرى
هذا معنى بلا عمل سوى التخفيف ويجيء بالعمل ذكر شاء لجواز ان يكون الحذف
المشاكلة فواتح الاعناط اشتهر بالياء على ركيتين كما اشتهر الكثير
بالاسم الترخيم لا يوجد في غيره اي ترخيم المنادى ويجوز ان يكون قوله وشرطه معطوفا على
قوله وترخيم المنادى جائز وهو حذف في آخر جملة معه صفة لبيان سائق الترخيم

يخرج على ما يعرف ولكن اعرابه على ما ينبغي لان الاصل في المنادى البناء وتبعه بالتمكن لبعيد هو
الثاني والاولى ما تقدم ولو ... ويكون اعرابه آه اي اعراب المجرور بعلى وقد اعرب بها
المجرور على ذكك الاعراب ... من ههنا اي من بيان وجه استحقاق صيغة البناء في المنادى
المفرد وجه اعراب آه وهو اجراء مجرى المنادى بواسطة تحول حرف النداء عليه واظهر كيفية بنائه
دامه في ظ اما قال كذلك لانه يمكن ان يقال انه محمول على المنبه عليه بياطرد الباب المذكور
عليه بقية رحمه الله لكنه في محله لان حمل على المحمول على الشيء ليس كذلك وعند اي هذه الكلمة
حتى يكون بمعنى ادعو الله ... لا يستقيم معه ايمن المنادى كباب الاختصاص حتى يقال
اجرى المنقول مجرى المنقول عنه ... لا مصوبا بالفعل المتروح حتى يقال لسانه منصوب
بفعل المتكلم او اجبا على انه نائب مناب ... لما كانت آه اي ما يصح السعوع عن ما يطلق صيغة النداء
وفي هذا السعوع آه بان للمرجح ... صلة الناهي في التاج التفجع المدهكين شدة وعدد الم
في المحزون على بعض المحبوب له ... التحزين بعين البكاء صبه وبعلي بتبالكيه وبكيت عليه
لاشتماله ... لان البكي عليه هو المفقود لا الموجود ... والبث للبثية آه آي والسبب
للتفجع كالآلة وهو ظ آشارة الى ان آه وفيه رد على الشارح المرضي فانه قدس المقصود عليه وجعل البث
في قوله والبث للبثية حيث قال يعني اختصاص المندوب بالندبة يناسب لفظه واختصاص
بالندبة وبالندبة مشتركة بين النداء والندبة ... تضمنه معنى الاستيثاق بكونه مدعوا للداء
مقصودا بالخطاب ... ما به الاستيثاق بكونه مخاطبا ... اعرابا آه في اعراب المندوب العربية
تاويل بان شدد فمعنى اعرابا تاويل بان تراد حال المحقق الفناري في شرح تحول الكافي
المعنى مختصة بالعبادة اي بجعلك متفردا بها لا يشرك غيرك وهو الاستعمال العربي بالتحقيق الخاص
بكيفية استعمالا عربيا انتهى ومن هذا ظهر جواب ما قيل ان المحقق الفناري ابي بصلة الباء هو تقدير
وجعل المندوب مختصا لا يحتاج الى عبارة صريحة في تضمين معنى الانتزاع ... لما
يقتضيه البناء لا يخفى ان الاتيان بالمنادى المفتوح الآخر الا لاختصاص المنادى
المضاف الى ياء المتكلم المحذوف يا ذات فاضل مراده دفع الايراد بان تقدير ما يكون
وتصحيحه آي يخرج هذا الاسم المنادى غير المنسوب عن حالة البناء الى حالة الاعراب
والبناء الكائن في غاية البعد ... قوله يا هذا في المنادى على المصرح باسمه ... تعالى الشيخ الرضي

وفيما قبل الامر والنهي بيان الاصل المعنى بعيني ان قوله لا امر عطف على قوله لا سعد حرف النفي
فهو طرف مستقر كالمعطوف عليه كانه قيل كان ذلك الاسم بعد حرف النفي كذا في التسهيل
والنفي والظرفية على التوسعة كالذي زيد في السوق اي كائنا في ما قبل الامر والنهي ليس
مقصوده تقدير لفظ فيها تبعيضي بل المقصد في الوصول بعد حذف الصلة وحذف المضاف واقامة
المضاف اليه على حاله فان الجهة لا يجوز الاول والثاني وقيل الاول تقدير قبل فقط عند
سيبويه وفيه انه يلزم تحول في على قبل وهو في الغايات حالة الاعراب في الاغلب المجرور بمن
او مضموبه على الظرفية نص عليه ذو الرمة او بعضهم قد يدل الوقت ووقوع الاسم قبل الامر والنهي
على السعة في الظرفية عند لتساوي الاحتمالات اي من حيث الاعراب اللفظي فان
لتساوي في افادة المقصود حال واحد منهما وان تفاوتت فان قصد افادة المقصود حينئذ رفع
اللبس والا فلا يكون الكلام مجملا ورفعه مختار اي رفع اللبس مختار لا استحالة ان يقصد
افادة المراد اذ الاولوية بين كونه آية ارجحان احدهما على الاخر مع صحة اللفظ فما اشار اليه بقوله
كونه صفة ارجحان كونه دليلا على كونه مستثنا بحسب افادته لا انه يفيد بالمطابقة ومدلوله
الراجح كونه حكما للمعنى المذكور وقوله الجحود الخ اما فيه من الفائدة اثنتان فلا يصح السكوت
عليها بخلاف صفة والاصل في الكلام الافادة فالدفع ما قيل انه كلما يزاد قيد المسألة يكون
للحكم عليه اتم فائدة لا ذكر ان مسألة الفائدة والكلام في نفس الفائدة يعني في موضع ذكر كلمة
لموضع ليناسب المعطوف عليه بعد حرف النفي فانه موضع وقوع الاسم المذكور وقوله لا في موضع
العمل فان الحاجة الى تفسير ما بالموضع اوضح ان يفسر بالاسم لملاحظة السابق واللاحق
ملخصه ان جهة ما ذكره بحث لا محاصل لما قاله الرضي كما لا يخفى على المتأمل المتعقب ان الشيء
في قولنا لا شيء خلقناه بقدر ليس بمنزلة كل شيء في قولنا والله على كل شيء قدير فان المراد
بالاول كل مخلوق اي ما صدق عليه هذا المفهوم سواء عبر به او بما يدل عليه كالشيء او ايا
لوجود الممكن وبالثاني كل ممكن ومع ذلك لا تتفاوت المعنى سوى احتمال اجمال وصفة الجحود
قوله بقدر لانه على تقدير الجحود يكون المراد كل شيء مخلوق فلا يدل العقل ليكون التقدير
كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير الوصفية يكون كل شيء بمعنى كل ممكن والتقييد المخلوق
مستفاد من المخلوق ويكون التقدير كل شيء مخلوق كائن بقدر بما ذكرنا من ان المراد بكل مخلوق
ايا ما صدق عليه هذا المفهوم بما يدفع البحث الاكدي المحشي بقوله البحث الثالث وهو الذي ذكره
السيد قدس سره في حواشيه سواء المعنى على الوصفية كل شيء مخلوق لنا بقدر

بقدر على المخلوق لنا بقدر الثاني اعم من الاولين منهوما عدا اهل السنة ويجب الجمع عند المعتزلة
لتباين المعنى في التقديرين ولعدم ترك الادب الاستادية في بيان المعنيين كان كل مخلوق كائن بقدر
اشارة الى دفعه بان محط الفائدة في الكلام صوالتيد الاخير وما سواه كالة سلم الثبوت على ما نقله
المحشي اختيارا في عدم الشيخ عبد القاهر في المطول فالمقصد الافادة على التقادير المثلثة كيونة كل مخلوق
بقدر والمخلوق لله تع فمعلوم الشرع فذكر تعالى الافادة كونه بقدر هذا ما عندي والله اعلم بحقيقة
الحال ٥٢ المراد بالشيء المخلوق ثم المحشي رجح ان لفظ الشيء مستعمل بمعنى المخلوق فيرد الاعتراض
بوجهين وقد عرفت حقيقة الحال كان المعنى كل مخلوق لنا بقدر وهو المعنى الراجح حتى اختاره
فاقام المحشي وضع في الرضي بناء على تقدير الصفة كشيء خلقناه كائن بقدر هذا الصواب تمام تلك
لأن الحاذق المجرد مع كون الحصر والحق في عدم التفاوت بين تقدير كل على الصفة في عبارة المتن
وتقدير الرضي يتضح بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص الشيء المخلوق بان في الاول يعقلي
وفي الثاني لفظي وعلى التقدير الاول على تقدير عدم تناول الشيء المعدوم وتقدير تناوله اياه
تخصيصه بالموجود بصونة المقام بما سوى الله وصفاته لانها ليست بمخلوقة والا كانت حادثة
بحسب الجوهر لان المخلوق اعم من الحادث عند المعتزلة بناء على ان افعال العباد على تقدير
مخلوقة تع لم يحصل الغرض كما لم يحصل الغرض للحكم على كل مخلوق بانه كائن بقدر المستفاد من الصفة للحكم على
مخلوقة تع بانه كائن بقدر في الاختيار لجواز عدم الاستواء في الجواز بقاء حاصل في صورة المختار
بصفة فرضه اي عرض الحصر مراده هذا المثال المشتمل على ترك الواو والمراد الان بين
صورة
هذا جلد ما هو جلد ذات جهين وما صحته فمعلوم لكل عالم سامع وتقدير لسيبويه في ذكر حكم
بين المبتدا والخبر او ترك سيبويه المثال نام زيد وعمرو كلاهما واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الجملة
الصغرى لعدم العائد واجاب السيد الشريف بما ذكره المحشي قال هي حاصله اي على تقدير تسليم كون السلامة
من العائد مطلقا او المرجح وما اعلى ذكره السيد قدس سره في حاشيته المطول من ان للعائد اذا كان
بما سيق اليه الكلام بحسب بلوغه اعتبار المحذوف وذلك لعائد من البلاغة تنزيلا باعتبار على علم
للعائد لكونه كثير الدور بتنزيل اللفظ وما ذكر الجعل العطاء في الرضي في تعريف الفاعل كل ضمير رفع
ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا على ان ضمير هو مسند الذكر الضمير والمجموع مسند الى السيد
اشتمل الجملة الاولى وعائد الجملة المعنى فان المحبر عنه بالقيام في قولنا زيد قام هو زيد وفي قولنا
قولنا زيد اياه است آن زيد والثاني ما يطابق اللفظ فان اعتبار الضمير لجعل عائدة تمامه عدم جواز

تقديم العامل والمذاق الكوفيون الجملة فعلية على الاستقبال والتأخير لتجويزهم تقديم العامل كانت
اكثر مصول الا اذا قالت تتجه والفعل والصفة انما اعتبر المانع تقدم العامل بدليل العامل كما يقال في جملة
الجملة الاسمية فيكون مفعول لفعل معنى عن الاجنبي لا يجوز الفصل وجوز بعضهم ذلك للتدريب
باعتبار المشتق اي باعتبار المشتق المعتبر فيه من قبيل حصول الصورة ولا يرد ان الفعل الصريح باعتبار
يلتبس بالفعل لان تلك المعاني انما تتعلق بالاسم المجتهدة والفعل لدخول النسبة في مفهومه يتجدد
بخلاف الاسم فانه يتعلق تلك المعاني باعتبار النسبة الخارجية عنه متضمنة الان بعضها آه هذا
الاختصاص متصور على السماع لا طريق للقياس اليها كحروف التخصيص اي في السعة ان تجاوز عدها
الاسم وما يخيب لبيني ان سلت كتفاعة الفتى هذا نفس ليلي شفيها كان الغرض فيه قال ابا
لاختصاص قال باختيار النصب عندها فليس ذلك من صواتع الوجوب او الاختيار انما قال والمانع كما لم
انما ذكر ان الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الاخفش ثم ساق كلام المحشي الى قوله الرضي فانه قال انه
يجب النصب بعد الا العرضية نحو الا زيدا يكرمني لشرطية اعني لو لم يكن كذا اما انما تكف
في لعلت اختصاصها في ان امر واحد كذا اي فما دخلان على اسم يكون جزء فعلا قال الشيخ الرضي آه اراد
بهذا الشرط ما ذكره الفارسي في الرضي حيث قال حمل قوله مشتغلا عنه بضميره مخرج له والجواب ان الشرط
حمل قوله مشتغلا عنه بضميره على الاطلاق ولم يضره كونه مشتغلا عن نصبه بنصب ضميره لانه
يلزم استدراك قوله بحيث لم يسلط عليه نصبه وتقديره لذلك لان معنى الاشتغال آه فان
عمل الفعل اشبه شيئا قليلا يكون الا نصب والفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضمير زيد
في قولك زيدا ذهب به خرج عن العدد المذكور لبقي له مشتغلا عنه وبقوله بضميره اذ المعنى اشتغل
عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره وتقرير نصبه آه على ما حرره ابن الشرح والسراني حتى
يكون العمل آه بكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق بحصول الشرائط قوله
يعني وجب آه تقوله بالفعل يتعلق بالمعدل عليه لا بالاختصاص وشيء الفعل انما يتم بتمام العامل
ان كان مختصرا صله او تبعه والمعدل المدلول عليه بالفعل ليس كذلك فالجواب انه ذكر ذلك لبيان
انما هو في المعدل الذي يكون مفعولا مطلقا فانه لا يجوز ذلك الا اذا كان مذكورا او مختصا
في بعض فيه العمل وهو مسند الى ضمير مصدر كما في قولهم اقتدى حيل بين العير والنزوان وقيل في
توجيهه ان قوله بالفعل متعلق بالاختصاص والمعنى ان الذهاب ينتصب مذهب يقال ذهب
زيدا الذهاب بكاتيا لا ثبت الله يا آكيرا بل ما اختصاصه وهو مرجع بالمناسبة به بل الاختصاص بالذهاب

والفعل الذي هو مصدر كذلك وفيه ان المستدرك الذهاب هو ذهب لا اذهب والمناسب ان يقال بالنسبة
اعني اذهب المستدرك الا اذهاب هو ما اذهب عليه كما ذكره لا بد لمن شاهد وان عبارة الرضي
اب عنه حيث قال لعدم الاختصاص والصحيح لم يقل لعدم الاختصاص الا ظهر لان الكلام
في المفسر الناصب للاسم المشتغل بما قال الا ظهر لانه لكي يتأتى له تقدير المفسر الناصب قبل
التسليط كما يدل عليه قوله لو سلط عليه نصبه وفي الثاني فتح ملابسة لحد بالذهاب كما ذكره
ثم ايد المقول بالاستدراك وبعبارة صاحب تحيث قال العامل يجب ان يكون بحيث يفيد بنفسه
الجواب الا ليس مسلطا على ضمير الاول وعلى ما يتعلق به تسليط المفعولية وما كان كذلك فليس هذا
الجواب وكان يكون مبتدأ وان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلا اذا كان معه ما يرجح تقدير
الفعل على المخالف وفاعلا على الوجوب اذا كان معه ما يوجب تقدير الفعل والا يكون كذلك زيدا قام والثاني
كذلك ان زيدا قام والثالث كذلك ان زيدا قام فتحي وفيه ان في كونه مبتدأ بحثا لانه كون اذا كان في حيز
اسميا وكان مقول بسيبويه باسميتها الا عند الضرورة قال الله كل شيء فعلوه في الزبر وكل صغير وكبير
مستطر ومعناه ما وجد في السابق واللاحق للذكر لم يعمل ان لم يوجد الخبر واذا كان يكون لحد كما بقرينة
تقدير كل نوع بعد صفة المرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لان تركيب تقديري ولو سلط الفعل
عليه يصير تركيبا خبريا ولا اجل هذا لحض بيان عدم كونه من هذا الباب بالاية لا يتم آه تم
لم ظهر دخول هذه الاية تحت الضابطة بناء على ان الواو مانع عن عمل ما بعدها فيما قبلها لان
بعدها آه وذلك اذا كانت تعليلية واقعة في موقعها او زائدة قال الشارح لان ما كان آه لان الصفة
بجملتها كقيد خصصه بعلوية التي طبقت الارض اعني في الزبر بعض ما علم تعلم تقليلا آه فحكم المستدرك
اعني ليس بعجاب الاضمار على شريطة التفسير ذهبي جملتها على ما من الاعراب واللام في الثناء للعهد
وجملة قوله وجلسان تقدير المبتدأ آه لانه جملة مبتدأ مضاف والجملة في تقدير المسببية تعليل
لقوله جاءني ومعطوف نصب على جاءني تقديره اعطاني مسئولي فيه على ما سبق ان الفرض كما يفيد
ما يجاب انما يحذف قياسا اذا كان بعض جزء او الخبر جملة ابتدائية مبتدأ جزء من المبتدأ الاول الخبر
الاول المعهود حرفا عامل فالحاجز التقدير وهم لان العامل في الظرف لا يكون الا الظرف او ما يضمن
معناه الفاعل ما الحاجز كذلك منصوب على الرضي ويكون صلة لما بعدها الا ان عليه ان الباء في الظرف
بالظرف المتقدم ليتعلق به الا ترى انه على حذف العامل طرف العامل المتقدم ليتعلق به المجرور الذي
الشرط لكن ظرفا مستقرا والا ظهر آه لان كون بعض الشرط لمن عند المبرد الا عيد للحكم به فالا ظهر
تعلق الظرف بالاية والحكم المستدرك حمل الظرف على المبتدأ كان الكاف آه فانه يتعين فيه المتعلق

الألوكة
www.alukah.net

بخلاف القياس اي قولك تحذيرا لما بعدك فان القسم الثاني وانكان جملة تقديرا لكن ليس
بجملة ها بعدك قال الشلوبين فان قلت فهلا قلت ان الاسد في المعطوف من الضمير يجاء على ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فما يجب له ويمتنع بالنظر الى ما قبل واحد الضميرين في المعطوف عليه واجب بناء على انه جملة وقعت صفة
حالا او بدلا كما في الجملة التي الرابطة تلك الرابطة هي الضمير وهو الموضوع لمتن هذا الفرض لكنه يقام
الظاهر مقام الضمير كما في الرضي وههنا اكد تلك بما حررناه لك اندفع ما قيل الا معنى للاستدراك
لقوله لكنه وضع الظاهر موضع المضمر بعد تسليم انه لابد من الضمير فليتم قوله لابد في المعطوف من ضمير
فنوع بل لابد فيه من عائد وهو اعم من الضمير من نوعه اي من نوع المعمول وفيه انه لم يتم حتى
العائد المجرور وهو فيما سبق فيما اذا كان الضمير مجرورا بمن والجملة بالجر بدلية اشتمالية والمبتدأ
فيها جزء من المبدل الاول بخلاف الكرسيين فيما بعده اي والثاني انما لا يناسب ما اليه الاضافة
تركها اثم لم يجمعوا انه لا يجوز ان يكون ضمير الفاعل في المعمول الشبيه بالمفعول به كالاني فعال
القلوب فلا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لما حذفوا الفعل الاول مع الفاعل لعدم الاحتياج
لان تحليل الضمير بين ان يكون الفاعل هو الفعل يمكن ان يضمحل وان الدليل عليه تعديته الى النفس
ولا يعد الاضمحلال في القاضي في نحو هذا المثنين اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى
اتقاء الصائنة وهو في الشرع اسم لما يتقي نفسه عما يضره في الاخرة انتهى وهذا يدل على انه
يجوز ان يقال الفتيان زيدا يضربان لان نفسك تحذيرا منه ان الضمير الثاني للمخاطب المذكر
فكيف جمع القولين وفيه الشرط بتيقنا ان معناه ذلك بل معناه مبني على ذلك يعني ان قصد
نفسك مبني على ارادة بعدها فما يؤدي انا التحذير عن النفس يمكن فلا فائدة في التحذير عنها
كأنه قيل بعد سوءي نفسك الا ان ذلك يدل على ان في عبارة المصنف تسامحا اذ المحصل انما هو كان
عنها فتأمل بعد نفسك سابقة في التعليل وتأكيد في التحذير فالمعنى بعد دوران توجه الاعناء
على ظاهر الشرح كما لا يخفى ادهم الاان يقال انه فيه ان كونه للمخاطب منه في الحقيقة من المعلوم
يقتضي تعلقه بالبعد في الفعل وجعل الغير للمخاطب والمسلم فغاية سلام حتى تتعلق به البعد بالخلق
الحقيقة كنفسه والمعنى كما يكون للمؤدي فانه ظرف لغو الى الشروع فما وجه تعلق البعد بالمجاوزة
والدعاء فضلا عن الدعوة فالضرورة الشروع والكلام في السعة فليكن البعد بالشروع في السعة
الكبرى والجواب من القسم الاول تحقيقا لمعنى التقدير وهذا لقول سيبويه اذ هو المدار مصداقا
فحذف الجواب لدلالة ما قبله عليه وليس لكد بتيا سي تحرير ان يلزم من جعل ذلك جملة

هو الضرب فظهر فساد ما قيل ان التأديب لحلقات التأديب والضرب سبب الاحلاق توصيلية
اليه فلا يكون عينيه الا ترتب آه لم يعتبر بالترتب بينهما باعتبار التغاير الاعتباري بينهما
او المعلل المذكور باعتبار اللام المضروب بضرب وباعتبار ايجابه التأديب مترتب عليه كما في
فقلته لان العامل المتحكم على الضرب تأديب لا تأديبه اياه كما لا يخفى في الرضي
تمام الشيخ الرضي آه تأمل الا ان الذي ذكره لا تضمنه العلة الحقيقية اعني التأديب المشاركة اياه
اي مجموع الامرين علة الانتصاب المتضمن المذكور لصح من تأديبا وهو حينئذ بالعلة الحقيقية
اي تلك ضربته تأديبا لا يجوز نصبه عند النحاة لان شرط النصب اتحاد زمان الفعل والمفعول له
عند النحاة وما عند الشيخ الرضي فيصح انتصابه لعدم شرط الاتحاد المذكور قيل ما ذكره الشارح
الفاضل احسن بمقام آه وكان تقول احسان لسببة للحبين والمقصود الاصلي هو الاحسان
الغير اعني المتبوع لا نفس الاحسان وكان يجوز التنبيه على ان الاحسان لسببة للحبين ويكون في تمثيل الشيخ
نظر فتأمل انتهى حاشية منه اه اي في التمثيل المذكور حيث اعترض على الزجاج بكون ما ذكره
قاعدا على الجارية في هذه المسئلة كما في قولك لست انا الذي تعرض على الخاطب بكون ما ذكره
از اقرب تعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر والاقرب بصيغة الخطاب فالتعريض باعتبار
الخطاب لمن يلقى الكلام والمقصود منه اثبات المقصود والحبين للزجاج كما في قولهم لا تشرك
بحيطه عملك خالف خطأ الفراء للزجاج فانكلوا على حذف النون والخافة وهي عدم
اتفاق القراءين في المدلول والشارح اعتبر بها هو الخافي القائل لكونه الى الفة بمعنى
الخفة
والخافة ذلك على التقديرين المعتمد على صيغة المعلوم او وصله المعلوم الحبين للاجل
نسبة الزجاج والخالفة منه الحبين يجوز نسبتها الى كل منهما لكن ذكر ابن هشام ان الاولى نسبة
الى قول الزجاج وهو فيه حبين وقد ذكر الشارح توضيحا صريحا تقدير الفعل الناصب المفعول
المطلق منه لما في الرضي من ان الفعل المطلق اذا بين ناصبه او مفعولا لاجله يجب حذفه
ان اللام تخرجه عن ذلك وجب حذف عامله الا اذا كان للنوع نحو مكر مكرا وما هنا حبين
وترك الخبر لان مقصوده بحوز تقدير ان الخافة وقوله خطأ الزجاج جملة معترضة بين
المعطوف والمعطوف عليه كما في لبيك خطاطا صوا بعضهم بحثهم بحوز بانه لا فائدة في ذكر
تفوه هو الذي رضي به الاذن الكريمة لما ان آه فانه اذا كان تفصيلا لما كان ما قبله المفعل
الشفع فتنبه بر فاصعاده آه فان التأديب بحمل والضرب بيان لتفصيل الخافة
ظاهر التعريف في قوله المصدر عنه مصدر من غير لفظه فانه يختلف ما قبله والتعريف على

في التحقيق في اي يتحقق في المعنى المقصود للخلفاء في الاعراب الاخر اي معنى حيث كان
يتحقق تركيب والاول والثاني مفعول فيه فاعطاء الخرقة هذا بالخطبة وذكر فيها
فيها خلقة آدم فذكر الالطاف التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة اليه الى ان ذكر ابليس
ما سببه وذكر حاله بقوله واعطاء الخرقة فكذا تأديبا الذي بمعناه اي تتفق معه
المفهوم فالمراد بما في الرضي من انه اي بما اختصا قا للمستخلفة اي الغضب الشديد
وفي بعض النسخ فاتما للبلية الجارا للمرعد فقال انكر من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم
لانه تعالى عرفه كما في قوله خاتم واغفر واعوذ اعوذ الكريم ارحاه واعرضوه عن شتم الكرام
في قوله تعجيلوه اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت وقد جيل بن الغيرة
الذي ان اوله اتهم يأس الغرض لو استطعته قال اخترت عرسيلت اسراتكين زوجها فقالت
لا جرم ترجى وليت تبغي فاتك في السيف وهم بتيلها فلم يقطع لضعفه فقال هذا البيت
انانا كذا في الرضي وعلم بان اصل الواو للعطف وانما يعدل الى النصب نصا على المصاحبة
في قولك ضربت زيدا وعمرا لم يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكونه في العطف على الاظهر
فعلى هذا كان زيدا درهم لا يجوز ان يكون مثال المفعول معه لكن في التسهيل في باب
الحال واسم الفاعل ونائبه ونائبه والجر على المعية او العطف عند انتفاء الاول في الاول والثاني من
الثالث وفي شرحه فالتقدير يدع واسم المفعول به ويجوز في الحائط النصب على المعية
والعطف وكذا التقدير في الثاني وهو المراد ولفظه وفي نصبه الوجهان ولا شائك وكلاهما
التقدير فيه عليك شائك فالجر في الوجهين هكذا قدره سيبويه عليك شائك لفظ الاغراء
جواز تقدير عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا يعمل مضمرا وكلام المصرح في باب
اسماء الافعال مشعر بجوازه وقدمنا ولو اكلام سيبويه على انه تقدير ومعنى التقدير الجواب في
الاعراب النحو الجر وتجويز سيبويه في هذا المثال النصب على المعية رد على من يقول انه المفعول معه لا
يكون الاسم الظاهر فاعل فعل في ضربت زيدا وعمرا والمعية وقالوا الاولى ان يقال المفعول معه الا
الفعل وصريح انتهى وهذا يدل على جواز ما كل زيدا درهم وضربت زيدا وعمرا على المفعول
معه على سيبويه وفعل كلام الرضي على مذهبه وينقض آه تأمل الرضي في شرح التسهيل
زعم النحشري الآن يأتي في قولهم حسبك وزيدا درهم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه
لا يعمل فيه الا فعل وما يجري مجراه وليس حسبك فما يجري مجرى الفعل لانه اسم حامله وهو
سيبويه انه مفعول لفعل مقدر وهو مفعول به والتقدير يحسبك زيدا درهما في حسبه

www.alukah.net

اذا اعطاه حتى يفتدي بحسبي وبما ادعاه ابن عطية من ان الكاف في موضع النصب ايضا لان الاضافة
حسب بحصة وزعم الزجاج ان حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس بصحيح لدخول
العامل عليه لقولهم فاك حسبك الله وقوله الضرب بحسبك درهم انتهى والصلة لا حاجة لها كما
من المفعول له معه عند سيبويه تركه التمثيل به وعند الاخفش ظرف كما اشار اليه بقوله
المظروف من التكوك في هذا المقام اي تساويا آه ليس استوى بمعنى ارتفع الاستفهام حتى
لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشبة في الفعل حتى تساوي المراد يصح رؤية احدهما مشاركة في الفعل
كما ذهب اليه الاخفش مراعاة الاصل العام وهو العطف بمعنى بجامعه كالاشتراك
المفهوم الكتاب آه ما ذكره الشارح مذكور بعينه في العباب واورده الشيخ السوجي بالمثال
المذكور في شرحه لا بعينه وما قيل انه لو لم يعتبر وحدة الزمان في المثال المذكور لم يتحقق
بعينه وما قيل انه لو لم يعتبر وحدة الزمان لم يتحقق الاشتراك في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يتوقف
ان ترفع لمسافة والمحافل لم يتحقق المقصود فيه المشاركة في مكان واحد في زمان واحد كما
هو المتبادر من العبارة فيه انه تركا متعاقبين بحيث يجتمعان في مكان واحد فيتحقق الرفع
وتركا في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك في حالة الزمان لا يخلو في ذلك ثم تركا
كل واحد منهما الآخر في مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام في تركا على البدل
شبهه اضافته بالاسم به يظهر جواب البيت الاول اه والجواب رعاية الاصل الثاني هو على
تقدير ان لا يصرف منه صارف ولو ثبت انه يمكن الجواب بان علة مشروطة بعدم المانع
بعباءة لا فادته المصاحبة فيه اعطى الضب ما بعدها اه في قوله لدكاه ونهيا الهدا
لعدم ارتفاعه لم يشرب الا يمكن لها الرفع في الاثنانية عن عير وهما مذهبا
ذكر لهما مذهب الزجاج انه منصوب بفعل بعد الواو ولم يجز على الساقط ويصير الواو
وفيه اه الفصل بالواو العاطفة لا يمنع وتابعهما مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف
وزعم ابن الخباز ان معنى ولا يشبه الضب بمعنى الجودة خلافا لابي الفتح حيث جاز استوى
الخشبة الماء وان ذلك قد يجاز في العاطفة فيجوز منها لا نما يجوز له عليها لانه قد يرى
خرجت بخشاء غيمة وبمية والجواب انه يحمل في الاصل لقوته بالا يحمل الفرع والواو في
بخشاء عاطفة لا زائدة فيقال في مررت بزيد وعمرا مررت جملة ما تقدم
وضمير الفعل فيما يليه على الحدث ولم يتعرض لما سيتلو شأنه الى اشبعه الاصطلاحي الذي
والمغايرة معنى الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع المضمر ثم لما ومعنى المفعول في التعريف ثم

ما يقضي للحد شيوعا يستنبط منه او الاخير واكتفى بذكر الفعل الذي هو الصادر عن ذكرها
يشبهه استهار اشتراكهما في اكثر الاحكام وجعل العلم غير من الفعل اولا وتعرض لاثنانيا فا
لدفع الشكوك الذي عرضت لبعض الناظرين قوله فقول لفظا آه وكذا قوله معلوم قال الا
حالكاه في القسم الثاني على انا قضية فضلة سمي والمراد ما يدل على الحدث العامل فلا يرد
الزمان والمكان والآلة على ما وهم تامل تعرف لان مدار الفائدة وجود الفعل اللفظي المعنوي
لانتفاء الفعل كون منطوقا او مستنبطا من اللفظ وانما تعلق غرضه اصالة آه اي فيما لا يتوقف
القرينة العقلية الدالة على المصاحبة فلا يرد ان ما ذكره الشارح من قوله كفاك ونهيا لهم
والاخلة المشغولة من شرح التسهيل مما جوز فيه الامرين فيها لا يكون العامل والمعنى
التخصيص بحال المصاحبة فلا يصح الحمل المستفاد من اما الا القرينة العقلية في جميعها تامل
ان الدال المصاحبة سواء كان الواو والعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون
في اللفظ دلالة على المراد وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية
في ذلك آه اي اذا وجب العطف تلتئم آه وما قيل انه حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما
حمل عليه حمل الفعل عن المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك ونهيا لهم وجاز
ضرب زيدا وعمرا فالوجه تخصيص الحمول بما عدا المفعول به المنصوب حتى يكون ضربت زيدا
وعمرا وخالدا جاز على القسم فلم حمل الجواز على عدم الامتناع لا يقتضي الحكم للمثال المذكور فليس
بشيء اما اولا فلانه الشارح حمل الجواز في الموضعين على الامتناع لما ص الا تريد بيان في القسم الثاني
بالاعتبار الامتناع بقرينة للجواز كما يشعر به الاضراب عنه بقوله بل يمنع واما ثانيا فلما ترى
من الفرق بين كفاك ونهيا وضرب زيدا وعمرا واما ثالثا فلان تخصيص المحمول بما عدا المفعول
به المنصوب لا دليل عليه للحاجة بانه فيه القرينة العقلية وفيه ان المتصدي للسؤال عن
شأنه احدهما او الاخر هي شأن كل منهما الحاق في افادة المتكلم حاجة الاختصاص على المصاحبة
فان الدلالة العقلية ليست لمدلوله المطابقية فالمراد بقوله الى السؤال عن شأنهما اي شأن
احدهما مع الاخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطفه عمرو على شأن في تحذف المضاف ويقام
اليه مقامه فالصواب ان يرجح بالسلامة عن الحذف ترجيح الرفع بالاستغناء عن العامل المعنوي
بمعنى اللفظي آه لان قولك شأنك بمعنى فعلك وصفعك كذا في الرضي وفي العباس شأنه
تضلات قضاه والفهم يفرق اكثر الفهم في كل ما فيه العامل المعنوي العطف وفرق بين الاولين والاخير

المعرفة لعدم الالتباس ثم ان التخصيص معنوي وعدم الالتباس لفظي وكل منهما مستقل في اثبات جواز
التقديم ولهذا اورد الشارح اللام في كل منهما اعلم ان الدال آه اي لفظ الدال على حدثين
كان جاريا على فعل وافعل التفضيل وادات التشبيه وغير ذلك والمقصود منه تعيين ما عدا اسم
زيدا قائما كعمرو قاعدا بيان مثله على خصوصية حدثين يشتمل كان فيه كما في نحو زيد
عندي احسن منه عندك والزمان نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت والمتعلق اي المفعول به
بلا واسطة وبواسطة نحو زيد يعمرو اضرب من بكر والحال نحو زيد قائما احسن منه قاعدا
وهما لم يتميز آه العرض الدال عليها لفظا والحال والجملة معترضة احالته حتى آه يتميز كل
حال الحدثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال التزموا ان يلي كل المتعلق متعلق
كل واحد من الحدثين مصاحبا لذلك الحدث الذي يكون ذلك المتعلق متعلقا به بحيث الصريح به
صفة ذلك الحدث ولعدم زيه عن الضمير المستكن في افعل التفضيل وفي ادات التشبيه فانه وكان صاحب
صاحبه لذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضي ومع ذلك فلا اري باسا بان تليه
لم يمنع زيد احسن قائما منه عندي لرفع الالتباس بين الحالين فانه اذا قيل زيد يكون قائما
الا شيء كونه لاجلهما لا من زيد والاخرين عمرو حالا عن العامل المعنوي فيفيد ان العامل المعنوي
ليلتبس بحال الظرف العامل في امتناع التقديم وليس الوجه الحالية ماذا فلا كلام لان الكلام عليه
ففيه لجدال شبه الشارح بامتناع التقديم في الاول اتفاقي وفي الثاني فاندفع ما قيل له يكون كون خلافي
بين الحالية بين العامل المعنوي والظرف كونه لحدهما متفقا عليه والآخر مختلفا فيه فلا
بهذه العبارة والجواب هذا اعتراض وارد على الوجه الذي لخصه حيث قال فالوجه انه لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي اصلا لكن الظرف ثانيا فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم المبتدا
على الحال فيكون البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر في الحالية امرين لا يعتقد هما العبارة
والمحض بان الحالية الظرف مع اطلاق الفعل والمشتق ايضا بخلاف ان العامل المعنوي فانه لا
يتقدم عليه الا لاشتراك الظرف والعامل المعنوي في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا
كان حالا آه فيفيد ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي في الجملة وهو ما اذا كان لفظ ما صح به
الباب في بحث الحال وقد مضى المطول في بحث التشبيه ان المجرور في قول الشاعر اسد على الباب
وفي الحروب نعامة متعلقا باسد بما فيه من تضمنها معنى شجاع وجاه وفي الفتى من كذا اي ومعان
المشتق بالاول يجتبيه الفعل قوله زيد لسان في شبهة تيقن بما هو علي من صحتها عالم ان عليه شبهة
في المعنى متعلق بصحة المذكورة متعلقة بعلم لتا رأى له صعب ان تاتي او شديد بيننا تنفع فاتحا عاري الحمص

المذكورة

ان الظرف فلا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور نص عليه في الرضي
فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي فلا يصح قول الشارح هذا
اذا لم يكن الظرف والحال في العامل المعنوي يعني اذا كان العامل المعنوي آه سواء كان بعد المبتدا
نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قوله تعالى كل يوم هو في شان هذا وقد عرفت ان تقديم الظرف
على العامل المعنوي وان لم يكن ظرفا جائز فلا حاجة الى التقييد بقوله آه وقد تبع المحشي الشيخ الرضي
في ذلك لما صحح قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر ان الحال اشبه بها من الظرف والجار و
المجرور اذا وقع حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا وحج لا بد من التقييد المذكور وبعد الحمل المذكور
ان الامثلة التي اوردها للتقديم الظرف على العامل المعنوي كلها من المستقر قال الشيخ الرضي آه
ان عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي مذهب الجمهور قد صرح ابن برهان واستفيد الحق الذي
بقوله تعالى هنالك الولاية لله يعني فان هنا لك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدا ولله هو العامل في
كل والبصريون آه في الجملة وهو فيما اذا كان الحال ظرفا قال الاندلسي يلزم الاضمار قبل الذكر لانه
في الحال ضمير المبتدا لحال المتاخر بخلاف ما اذا كان مضمرا فان الضمير يشترك ان في عودها
على مشترك اذا كان صاحبها آه سواء كان ظاهرا او مضمرا لان الحال التاخير عن صاحب
فلا يكون اضمارا قبل الذكر وهي حال اذا كان آه نحو جاء راكبا زيد فانه لتأخره طلب الفعل الفاعل كان
ولي الفعل فلا يكون الاضمار قبل الذكر استثنى آه استثنى الصورة الاولى بعينها على قلة ذكور
في الرضي واما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه بل في شرح التسهيل انه اذا كان صاحب
الحال مجرورا بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه اجماعا وكذا في غاية التحقيق نعم قال ابن مالك
ان كانت الاضافة غير محضة فلا تقديم الحال على المضاف لكونها في نية الانفصال نحو هذا شارب
سويق ملتوتا الان او غدا لا يرد اي تقديم التابع عليها لم يتقدم عليه المتبوع لان الفاعل آه دليل النفي
على قبل الفعل لكونه ذاتا يطلب الحد المسند ولا يمتنع اي يتقدم عليه على الفعل بعارض الالتباس با
المبتدا عند التقديم ولا تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال قيل وجه آه يعني انه
امتناع التقديم في الصورة المذكورة ايضا قياسي لحصر اضافيا في الآس بالنسبة فلا ينافي كونه ابدا
بانفعهم كما ان الجملة لا لاعراب اناس فان الحصر آه ليس اضافيا في الآية لا بعض الناس كما زعمه البعض
لم يبعوث الا العرب خاصة والمتدبر آه يوضع ما تشبيهم ان الا ليتبين الرسول وقت الارسال كما

الألوكة
www.alukah.net

كذا نسبه بان لا يلزم تقدير الحال صاحبا لجاز ان يكون من المتكلم كما زعمه الكافية فوقه على الصفة
للمصدر او صفة بحذف الاستعمال كقضيب في الرضي وقد يقع كما نبي كلام من لا يعتد به بمعنى مضاف يحذف
وقد يحذف اليه كذا في الرضي غير مضافة وجاز بعد خبر وليس بها ابن سيده كان زيد وكيخوان التالدة
اي ذو مال كان قد ورثه عن ابيه اي جمعا وفرقا حالا بعض ما فيه حال المبالغة في الصفة
اي بصفة مشتقة هي حال فالحقيقة اي المقصود من التقييد بها ان موصوفها مما قابل الفعل بهذه الحالة
انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق والا اذا لم يشترط لم ينبغي ان يقال في جاءني زيد رجلا راكبا
مثلا فان ليس بشيء اي شذا سراويشجاعا اي فانه يصلح به التشبيه ويجاب احدهما ان قيد
قيدا ثانيا فان اول المنصوب بما يجوز ان يكون عينه لما يعلم وذلك كاف في الحال من النكرة في نحو في
المعاني كما في الصفة المقيدة بذلك المعنى نحو لكل قوم وارث فانفرادا ثابتا فرعون موسى اي لكل جبار فانفرادا قاسيا
وساعاتي قوم فانفرادا ثابتا اي انفرادا جميلا وقول العرب جاء الخليل مدا وحده اي على حدة اي على حدة
موضع مستدة ثم اتيتا سراويلة قال في الدهيل وهي من اشتقاقه وصفة او تمييز مضاف
اذ لا يراد شاعلا او سفرا دا ترتيب او صالا او تفريع او تنويع او طول وانتهى في تفصيلا انتهى
فتلك اشر بقوله تنتمل لها ثم راسويا وقع المنتظر عاد على عمرا اي شاعلا اي كلا ثناء والباقي
اي مشافهة ربعت الشاة الخ اي ردها الي مراد دخلوا رجلا رجلا اي مرتين وهذا حاله مكررة
وهذا حاله كذلك وهذا مركب شهريا وهذا ابن لبون ذكرا وهذا حق طروقة الفحل وهذا حق
والحق بنات لبون ولم يظهر لي وجه الانتقاد لها لقنطة اي باياه القنط الشيء وهو الظن في الغيب
وغيب ذلك القنط آه لا يخرج الظرف قوله كذا بعت الشاة الشاة بدرهم صوابه الشاء كما هو المعروف
الشاء كل شاة بدرهم كما يجيء والمنصوب على الحالية هو نفس الجنس لا الحد القنط وكذا في ذلك
بعت البر قفيز بدرهم فهو يصح ذلك من الامثلة التي ذكرها بعد هذين المثالين من حذف ذكر
مالا درهما مكررا بعين وفائدة درهما في درهم ايجبات في مقابلة درهم بدرهما في وضع بعد
كم للاشارة بنيا لان كل احد تراه بانيا يعتبر ايجاد بحيل المكررة في الاثبات على الاستمرار واصله بعد
تجويلهم قرضيه مجرور تقدم وقوعه على ما مذت والحق به ذكر لا يخل في صابرة نحو بعت
يدا بيد اي بعت ذا يد بذي يد اي نقدا بالنقد فالوجه ان يجعل نحو بعت الشاة شاة من باب
الشعر ايشعر الشاة بدرهم والامثلة آتية والخطب في صابرة الشاء على ما في التسهيل وشرح الاعلم

يشتمل السيرجلي كما هو السياق الى الفهم اما مع واو المطوف فلا يجب بل حاصل ما في هذه
الاحوال الجمل كما لا يصلح نحو ائتني وبيدي سيف وشاة بدرهم اي كل شاة او وشاة منها بدرهم لان
المبتدأ وقعت منها في الجملة الخليل الرفع في تلك الاسماء الاتم وضعوها على ان يجعلوا ان منها المكررة
اي شتاها وصفا وشعرا وبعقابلة العبارة الفهم الملك اللوازم للكرة الاستمال من غير نظر
تفصيل الجزاء لكل الجمل فاعرفها فتدبر منها اعراب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين فالجزء
حرف العطف وكلاهما في بالي الواو العاطفة حالة المصاحبة وهي الواو التي يصح
اذا ابدلت الباء او وجد ان يعرب ما بعدها باعراب ما قبلها نحو قام كل رجل وضيعته او ما
ونفسه او يجوز الواو بضيعه كما مر وضعت عليكم الدنيا دينا الذي كل احد
الاطلاق آه الدرياني بدرسيه معينه من مرات المجموعة كل مرتبة من هذه الباقي في
جموعة مطلقة تكن جعل الشائع التكثير في جموعة على التفريع وعلى الصلة والمراد بالجمل المعنى
الاطلاق وحاصل ما دقق في القاموس من ان البر القمح بتراه يرطب وتمييزه في الصاع بصوع ونحو
بالبر يستعمل ما في جموعة مطلقة كذا قال عبد القيام هذا المعنى ورد في القول المذكور والله
تخريج قمر الاطلاق ما في وجهه الذي ليشمل قابلة الصلاة بهذا الذي آه اي هذا الذي يدل
الذي كان لفظ هذا في القول المذكور اشارة الى ما ذكر من المبدل بصيغة اسم الفاعل المحمل الذي
كما يدل عليه اشتقاقه اي قوله من البر الخ فانه صار ما عليه البر واما ما يقال ان المقصود بالحمل
مع الصفة في الجامد ذكر كما يتوقف على وجود مشتق من لفظ الجامد المشتق من الفاعل المقصود
المراد به هذا الحاصل اعتبار الاشارة الى الحمل ليس بشيء لانه لا خلاف في وجوب ذكر الحال على
الصفة انما الخلاف في وجوب اشتقاقه فلم يوجد مشتق من لفظه فانه الاستعمال ثبت ما هو
المعهود وقوع الجامد حالا لتضمنه معنى الصفة من غير تاويل المشتق الصدر في نحو البر القمح الخ
فتح الباء بالفتح والصم بخمسة شدة من صاع مع المد كما في سيده سيويه قال الفراء آه يجوز ان كل جملة
وضعت الا تين تمام المرتبة الكلية بسبب شيء من خبرها والمقصود بالجعل معنى الجملة وارادت
مع المرة ما عرف بالجزء الاول منها الخبر بالضابي معنى المرة وقد مر تفصيله بالاسناد عليه نحو بعت
الشاء الدرهم اي كل شاة او شاة منها درهم متروك ان الجملة آتية فالمجيء الاول
وجه الاتي وجه ما لم يخرج جملة المضاف اليه معك لما يتقى العرب على حرف وقد جاء في الوجه الثاني

الكلات التحلة ابتداء من غير سبق وكذا اسماء العدد والصفات اذا اريد بها الاولية وقد تحل الجملة
مختلفة تخرج النعت والبدل وعطف البيان فانه كل واحد منها وان حصل منه التعيين الا انه لم يكن
الدهم ليس على الجنس وفيه نعتا واما الاشارة نحو هذا الرجل والمشتركة نحو غيري جاريه
فلم تخرج بقولنا ممتاز عما ذكر النعت فيها التعيين المراد بها لا تتناول تلك الاسماء الشيوع
بالاشارة بل لان الذكر فيها يتناول من الاستعمال فالاصل آه لان التعريف الاعلام هو الجعل
وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضمنا فاقترنت به اللام نحو زيد الحسن الوجه نصب الوجه
متمكن فيه معنى شبيها بالمفعول به اي اعني شيئا كائنا نطوي بمعنى سعفة في نفسه وهو خوص يجمع على
في تفسير القاموس هو سنه بالكسر متمكن وبالضم لازم كحاجة الى الشكل المذكور كذا في الاصل آه
في الصحاح سنه نفسه لحوائجه كذا الاصل فيها سعفت نفسه ورشته اسم فاعل من الفعل الذي
الوجه انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار في معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول
البصريين والكسائي يجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز عندهم ضربت زيدا الظهر
حول المعنى من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسرا وفي تفسير القاموس اه سفه بالكسر وسفهه
والحكم ان الحاجة الى التمثيل الممكن ليدل على ان سفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيدا نفسا
لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته ونصب المكرة تشبيها لها بما يجوز عند سفه به
كونه المفسر لا يتقيد به لصلاحه بان يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه او بالغيرة
سواء كان اللفظ موضوعا لخصوصيته او بوجه كلي عند وبالحاجة الاحتراز عن الوضع لم
من انه يكون اصليا او طاريا بحسب الاستعمال فان تلك الاسماء حقيقة في المعدود في المكيل والموزون
لكثرة استعمالها فيها الا بالاضافة لانها في الصفة صالحات وربما عارضها ثابت لانها بالاضافة
مع عدم القرينة والدليل على كونه مرضيا فلا يجوز ارادته منه على خصوصه منه كما يتبادر
والعمل بخلافه لان استعمال المطلق على المقيد من حيث خصوصه مجاز فهذا المجاز متفرع على الحقيقة
الذي صار اسما للعدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه اعني العدد على ارادة مبهم وليس هذا من
مجازيا لكونه مما يصدق عليه انه مشار اليه والاشارة اي في كما يدل عليه قوله كما في زيد به رجلا
ويكون مبهما لان الاشارة في اللغة ابهام كرفع وليست في الحصول والتعين مطلقا واما استعمال
في الحاصل الذهني لا يكون طاريا فكذا واو سلم فالاشارة لم تعلق كونه بالوضع لكونه من باب استعمال المشترك
في واحد معين من غير قرينة فلا يجوز ولو سلم فالاشارة لا تعلق كونه بالوضع فيه مسامحة لانه ساهلة

اذا اريد بقوله اعاد الوضع وضع الرطل مثلا بالوضع الطاري النصف من الموزون هو الصحة في
الصاع صحيح المراد شكر تارة وعرب لا صلى بالسين ويشير اليه حيث تفسير التمام بما بقيا
به الشيئ لكن هذا تفسير بمعناه الاصلي هذا بالحقيقة اي هذا الابهام يتصف به الموزون بالذات ويتصف
به المعدود بواسطته كان الابهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بالذات والمعدود بواسطته
كاه المصنف في جوابه اي شهادة لا سه لا شيخوخة اي متصرد الشعر الرضي كما يظهر للناظر في كلا
الفرق فيما جعل التمييز نفس ما انتصب عنه نحو كفى زيدا سعيه او فيما جعل متعلقه نحو كفى زيد
شهادة بان الذات المقدرة في الاولى اذا الظهرة صار ما انتصب عنه بالاسناد في الثانية ما
مضاف اليه وهذا لا ينافي كون المعنى مقصودا في الصورتين بنية صاحبها مصدرا بمعنى
كلا جمع للتمثيل كما في قوله تع وما فضلته عباسي وقوله تع فاذا هم الشيطان عنها وان قال بعضهم
يشتمل كونه معنى حقيقيا وكونه معنى مجازيا والاول ابتداء عن عيني خرج شهاب نفسه
بمعنى الشيطان بخلاف ما اذا كان بمعنى بعد وعند في مثل لزيد رجلا آه اصل الاشارة رجل مثل زيد
وانسان غير كرجل سوء كرجل بطوك وارض لصرصه منه المبالغة والتفخيم كما في قوله تع فتحيب
اذا كان متعلقا بالاشارة الثانية بعيد اذ كان الضمير بها لا يعرف المقصود بالتمييز عن المذكور
عرف المفسر شيئه برجوعه الى سابق معين وليس المميز عن الضمير اذ الابهام فيه بالنسبة وعبارة
الرضي شجره بان يكون الظرف متعلقا بالاخيرين حيث قال لا ريب في ان التمييز في نعم رجلا
من المذكور هو الضمير فلعل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه وهو تاخير المخصوص بالمدح وما على تقدير
تقديره نعم زيد هو رجلا فالتمييز عنه الشيء هو الضمير آه وانظر ان المناسب في نعم رجلا
ورجل رجلا هو المفعول لا الضمير آه لا ان يقال غلام زيد وبكر عمرو بئسه الاحمال
لحالة بيان تمييز العدد بقوله وسيأتي الى ما يجيء من مباحث العدد اذ لم يقصد به الاتواء بل
الاحاد كاه جوابه آه لا يخفى ان تعريف الجنس على ما ذكر الشرح لا يقتضي تجرده عن التاء بل يقتضي
حال تجرده عن التاء على القليل والكثير نخصة تمرة وجلسة بكون جنسا وهذا الاحتمال آه ان قوله
الكان بتنوين معطوف على قوله فيفيد انكار جنسا على الشرطية على الشرطية والضمير فيه راجع الى
التمييز لم عطف على قوله ان الاولى شرد مقدار غالبا بالضمير باعتبار الجملة المقدرة وصلة ما
يتميز المعدود اذا سوى المشربين الاستحالين بالظاهر اعلم ما في تفسير القاضي ورضي المصدر بمعنى
ان التعريف المضاف اليه اشهر وجعل علما وضع من الصرف للعلمية او الالف والنون كما مر ان

شبكة الألوكة www.alukah.net
Melody CD-RW

ه نسبة لقبيل يعم صفة لذي الاسم عني الصفة كانه قيل من الصفة كونها صفة لمع وصف المطابقة
في اعتبار الجنسية اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من انه وقوع المفعول له خلل الناصل
كذا بعد كان الناقصة مختلف فيه والحمل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لا وجه له وما وجه
لاختيار حيث قدم واو ورد العطف بلفظ الجمع مع ان الاصل في الواو والعطف فاعلم
جانب العدد فان الكلام السابق في صحة كون التمييز لها او لصاحبها والمطابقة مستدعية عليه
مما لم نذكرها هنا لجريان البعيد السبب بما تقدم وما ما يقال انه مفعول لصاحبه فاعل
كانتا في كانتا لصفة ومطابقة قالوا ليا لما انتصب عنه فوهم اما لفظا فلدخول على المختلف في
مع وجود الوجه المتفق عليه واما معنى فلانه المقصود افادة ان الصفة صفة لمع وصف المطابقة
لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة لها ثم قول الشارح مع مطابقتها اياه وطابقته
اياها اشارة الى ان طبقته يجوز ان يكون مصدرا لمحذوف فاعل المفعول على التقديرين
مبني للمفاعل لا على انه على التقدير الثاني مبني للمفعول على ما وهم لما فيه ارتكاب تكلف من غير
ضرورة ولما لم يجعل في العطف الا مصدرا بمعنى الفاعل يتوجه عن السبب كما ان يقيد
عن نسبة الاب الى شيء مستفاد من قولهم ان شيئا مختص تميز عن الذات المتبدرة الى الذهن في
نسبة اسم الفاعل الى فاعلها تدبر وهذا كثير في كلامهم تتمة كلام الرضي في قسمه
الاول الذي قبل قول القاني الرضي وقد تكلم بعضهم تمييز من في جميع القرين عن السبب تحقيق
زيد وكلما وليس بوجه قال كما يقال عندي عشرون درهما بيانهم منه ان من قال زيد
وكذا في التفصيل وما انتقاد الكون ما دفيقل هو شبه بالمفعول وعمل معمول من ما عمل
يجيء اشارة الى ان قوله فاصله ملاء الماء الكون ما فاعل ملاء الذي طاوعه اسناد الملء
معنا ما فاعلا على ما سيجيء بيانه في تركيب يعلوني مضمون هذه الجملة بهذا الاعتبار صلة الذي
كونه فاعلا في تركيب الختم اعلم ان التمثيل الذي ذكره الشارح هنا هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول
وانما عدله المشهور عنه من قال به فلما تدافع في شرح التسهيل وما المنقول عن المفعول
فاصابا عصفور وكذا المحاربي لا اشجاعا وانكره الشلوبين في حاشية الايضاح وابن الربيع
وقال الشلوبين عين على الحال وحمله ابو الحسن على البدل او على اشتمال حرفي الجر وما يزيده الشر

الرضي وبهذا التمثيل سائر المفسرين بمعنى كما نسب ما يخرج الشيء عن اصله كمفعول ما لم يسم فاعله كما
جاز التقديم في الاصل فصار بتقديم المميز صالحا لرفع الظاهر الا ترى انه اذا ذكر نكتة فعلة
ودفع تقديم التمييز لا يعلم جوازه بقيته والله اعلم يشترط في المجاز وفي القرينة كان الحال
محكوما على الاسناد المعنوي قال يعني الجواب استدلالهم بمجيء الحال من المضاف اليه
ومنه شاعر يمجد كفا في اقاموس لكن ينبغي ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيزين وهو الصرف
ايا شجنا بكر بن شوذب الصرف في تلبية البيهقي الذي تذكرون وواراشتر وذكر ايد بها
لمناسبة على الاول ذكر المستثنى من تين مرة في ضمن المستثنى منه ومرة اخرى صريحا على الثاني كونه منا
من الدخول وعلى الثاني ما ذكره المحشي بقوله والا استعمال للطلب كما هو الشائع
صفة اي المضروب بابي الدخول في الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء منع عن
الدخول في الحكم لا عن اللفظ ولخصاصه بالمتصل لا يتيح في كونه وجه المناسبة
لما كان معنى الصرف ان المعنى الخ تعبير عن وقوع هذا على ان يكون الكلام عبارة
عن الكفر والجحد باعتبار تعلقه الاولي بما اراد به المعاصي فالاخراج على حقيقته
عليه اي بانه منصوب لا بانه متصل ومنفصل لان الحكم في المتصل والمنقطع صوري
اشار الى ان المناقشة مكابرة فيرض كما يفرض المحال كما يتبين بالتدبر من ان الكلام
من الوجهين في شرح قوله وهو منصوب فان بعضهم توهم آه وهذا الوهم وان تابعه عليه
ماخرون في نصر به على المتأخرين في تعريفات الاسباب الاعتبارية ذاتيها كما تقرر في محله فلا
يرد منع كون الجار ذاتيا بين على الاول الخ بحسب المعنى بحيث يتصور معنى كل منهما متازا عن الاخر
وان كان تعريفها باعتبار واحد مشترك بينهما والجار خارج فانه تعريف بالاعم طائفته
تقوم ماهية كل منهما متازا عن الاخر وان كان تعريفها باعتبار قدر مشترك بينهما
والجار خارج فانه تعريف بالاعم طائفته تقوم ماهية كل منهما فالدفع الخطأ الذي ورد
المختار ح صوابه المذكور بعد الا ولخفائه آثر بالذكر اخرها على الاصح ح وبالغاية يخرج
القسم الثاني فتعين ان يراد الاثناء المشهورة ح يكون تعريفا يجب الحذف والحال تعريف
بحسب المعنى كما في شرح مختصر الاصول لان كلا من علوم الجار الحقيقي والحكمي في شيء
منها خارج طريق مسلوك في المحاورات تنبيه على المسائل الفقهية كما بين في الاصول
ان في اسئلة التقسيم بان يراد لفظ المستثنى اي المعنى الجاري الشامل للحقيقي مجازا وهو الحق والا لم يجز

والتقسيم

على القطع الا عند من اشترط اتصال المستثنى بالمستثنى منه وقد مر ان الاصح في كلمة على عشرة دراهم الا ثلثة بالنصب الاعتداد
الاقرار بثلثة فقط ليصير متصلا ان لاداة الاستثناء معنى الا وان اخراجا مجازا فاذا وجد صورة الاخراج
قد استعمل في مخالفة الحكم الثابت بيقين او اثباتا يلزم التناقض الصريح لاثبات المجهول الزايد
في ضمن العشرة ونفيه عنه صريحا بخلاف ما لو قال له علي عشرة الا اربعة او الا ثلثة اريد
به عشرة واسند اليه فانه لا تناقض ظاهرا ولهذا جاز ان يراد بالعشرة الدراهم كما يسند اليه
كان اريد العشرة اين ما اريد بها السبعة في قول الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة في البضعة
بقرينة الاثلثة الزايدة لان باسم الكل كما في التخصيص بعشرة من اعم منها السبعة فهي مرادة
في الحكم فيكون مرادة بالمركب وهو معنى القائلين بان عشرة الا ثلثة موضوعة لسبعة بالوضع
التركيبي كلفظ السبعة الا ان الاول مركب والثاني مفرد وان اريد العشرة ولم يسند اليه بل جعل
الاخراج نفس الاخراج المختار هو الجواب عن ان ما يستند للخروج عن اعني السبعة مثلا فيبقى
له آه واجيب بان تلك الارادة لخروجه عن صدق الظرفية وصارت بمعنى الا فحكمها حكم الا والاخراج
نفسه باعتبار الظرفية ابتداء على حالها الاصل فيكون ما تاخر منها بعد استثناء
متاخرا فما هو على انه مراد لا يكون الا بعد ما اذا كان مغيرا لما قبله فالمغير
فالنسبة موقوفة الى ذكر المغير فيتعقب النسبة بعد ولهذا يكون المغير في الاثبات نفيا
للتعميم اذا كانت مجازية من المعاني فما اختاره ابن الحاجب من ان معناها خاص يقتضي على السبب الشريف قدس سره
في حاشية المطول في تعريف المجاز العقلي بان الاستثناء وشذوذ عن النسبة الى الحكمية التي هي
عبارة عن جعل الرابط بين الشيئين متقدم على الحكم بمعنى الايقاع والوقوع والا وقوع على الاختلاف
في ان الا للتي موضوعة لمعنى الغيرية او الاسم الخاص اذ لا تناقض لان حاصل المستثنى في النسبة
الحكمية رد ما حكم به المتكلم فالاداة التي هي لمعنى غير لمسلة تاخرة عما تقدمة على الحكم
يخبر ما فيه الا اثبات في اللفظ بل النسبة والحكم الا متيار بينهما في الذهن فما يقبل التقيد
للكون في المنطوق كما هو الاخر كلمن الاداة لفظ عليه متصلا بالمجمل
لم تظهر انه صادق في عرف التخاطب وليس معناه مباعدة لتبديل الجواب بالمتعارف المتبادر الا خراج
الخالصة في الحكم عما شركه في النسبة التي هي مدلول ذكر الحكم وان يراد ان في تحقق ذكر
ما هو من شانه ان يكون في ذكر لم تحقق الخالصة في الحكم عما شركه في السبب عدم الاخراج اي
عدم تكلم متعين ليس المراد التعدي في اللفظ بل ان الواقع ليس الا لمجرد الاخراج بالصفة

على الاتيان بما هذا التقيد سبب لخروج من سبقه وذلك اما لعطف الجميع او اضافة كل
تلك الادوات مستثنى لا ما سواه وبالجملة بعضها لم يذكر كاني كوجه ما ذكر مستثنى لعدم كونه
بتلك الادوات المذكورة بعضها بالاستقلال وبعده ما قلنا تتواسع فيه هذا المطلب لا يتمشى وقد
ذكره ساكتا لانه يتبادر بعضها لمخالفة الحكم اثباتا نفيا وبالعكس اما بالواو او
اما بالمثناة التحتانية والذال المعجمة بمعنى غير يجيء بعدها على وجه مخصوص كما في القاموس
اعطاها الاكثر حتى ان الاستغراق والكل في الواجب يكون بعده غير الواجب ذلك هو معنى
تكرير العامل الا ترى انه يجتمع الباء في حكم تكرير العامل وحيث ان المقصود بالنسبة على ما صرح به
الثاني في تفسير قولهم تقيد الذي انعت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه فكون المقصود الاول
من النسبة هو المتبوع لكون مقصودا بالذات والثاني تابعا تاكيدا للمنسوب اليه جميعا على ما في قوله
اكثاث فلا بد فيه من تكرير من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا ولكن فانه في قوة
تكرار العامل صحيحا الصرف فيه تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب لذا وجب اختلاف
المحكوم به بالسلب والايجاب فلا بد منه آخر حاصل كلام السائل انه في حكم الفرع باعتبار عدم
كون النسبة في كل منهما مقصودا بالاصالة والفرع يجيء في الايجاب وكذا ما يشبهه ولم يلتفت فساد
المعنى فيه حتى يريد ما ذكره المحشي ان المعتبر ما آل ليس مقصودا منه منسوب على الذاتية في الكلام
في المنسوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح من ان المفرغ فيتبقى ايضا في الاتي في الاثبات
عن هذا فلا بد من تتميم ويصل الكلام بالآخرة فيجاب ان يجعل العامل الضعيف في ما تقدم
عليه تقويته بالاتي قال عطف على قوله المانع الرئيسي فيجاز الاستثناء ليست بالجملة ليست بالمتصل
شاهد للاصل اتمام كل ما بنا عليه الذي يتم فيما يجيء والمستثنى فيه يجب اليقين كما سيجيء
تقويتها بالاتي الاستثناء وان متعدد يشير حيث يقول في كتابي مواضع يقول في كل واحد منها
في قوله هذا الظاهر الان قوله بعد الاجماع كان وقع في كلام من جاء بعد الاجماع
الاصل تقدم الحكم على القيد وما كان التقدم بالذات موضع نصب كقوله تعالى ولقد جاءك رسلا من قبلك
وكقوله فهو آه عدم الانعام بالصيام لانه مفهوم من باب حكم ما وقع بعد الا نفيا
وهو جزء الكل بل الجملة المركبة منهم كونه كذا مطلقا بل شرط الاستقلال المتعدد مجموع الامرين
كون كل منهما ان الشرط كونه بعد الا متبدا بالجزء الاخير الثالث والمتعدد الشرط الاول

كان هذه المعاني مدلولات كلمات الاستفهام بان يكون مستعملا فيها واما اذا كانت من سمات التركيب
كلمات مستعملة في الاستفهام بدلالة وتفصيل مذكور في الاتقان للشيخ السيوطي عن الطيبي استفد
منكتة انما قال السيد في فتح الرحيم قال الاندلسي لا اعرف احدا قبله تعلق ان الاستفهام اداة
انشاء فيكون الاخبار والاستفهام طلبا بداءة يكون لمجرد الانكار او التوبيخ او التهكم او التحسر
قال السيد آه قال المالكي في الجواهر ان حكم الاهتمام التقديم حكم الجزء فيجوز عليها العطف والوصف
مع الموضح نحو الاسالك كيف انفقة والاماء حرا من بنيها وخبرها ما فصل متقدما كما في الجزء
قال السيد لا يجوز جعل التابع آه سبب تعقل كذا اشار الى ان السبب متعلق وهو الاهتمام صناعة الاعلام
بمبني شرح ابيات المفصل حيث اي سيبويه تاب المعلم من ابيات السيد لخرج ما تعجل الصبح اشبا
صفة رجل الدعاء اعراض كان الشاعر عشق هذه المرأة فيقول على طريقة بيد التهمي الايد
فيّ وتصدر بني رجلا يدلني على هذه المرأة وهي بخيط بقيا يوصلني اليها اي يصير ولي رجلا
هذا صفة فانه تمنائي وقيل يريد بيتيب اي بيتي او يسبي ولعله تصحيف فتاة المتنافين
بالمحصلة لي المثبت آه فالمكان مصدر ميمي ظرفي وفي جعله اي حقيقة ايه حيث المعنى
بناء على انه نحط اثارة الشيء والامر وان كان صورة ان المعنى نحن الخاص والاصل ان
يجب مطلقا بل كما هو مذكور قبل المعطوف لفظا وتقديرا كما في العطف على محل اسم ان
المكسورة تظلما لين توارد السالمين لكن في المغني لا يجوز مراعات محل ما مع اسم ها لجنس مبني للخبر يجوز
في النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة فيها يقتضي وجوب آه يعني ان ما
المذكورة يجب بناءه ان كان مفردا نكرة لان حكم المنادى المستقل يجب بناءه ان كان
مفردا نكرة بناء على ذلك جواز البناء بناء على ما قال في باب البدل يجوز اعتبار البدل تارة
مستقلا اخرى معه مستقل في باب التابع وباب النداء عند الشيخ الرضي فانه يقول عطف
البيان هو البدل لما يتوهم آه ظاهره ان قولهم لا يشترط ليس منصوبا بدون ما في باب كما هذا مبني على ذلك
يجري احكام المضاف عليه المشابه للمضاف في المعنى وليس كذلك كما مر في الذي بالذي
اقتالا انما المخالفة في اسم المضاف حقيقة والام مجيء لتاكيد الذم وهذا مذهب سيبويه والجمهور
وليس بمضاف حقيقة بل مشابه له وانه وهب المصنف آه ولعل مقصود المحشي ان يقول
انه بالمضاف لاجل النصب فعلى هذا عبارة المتن ظاهرة يعني اصحوة آه لما كان حق اللام ان
لا في اصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر ذا سم لا في هذين التركيبين كثر تركيب الجار مع مجروره

عند المصنف الاختصاص لاسم في صدد التركيب حتى ذلك المضاف اعني الاباء والاغلاب
فيه دلالة التباين بين حاصل الاول اسم المضاف باتمام اللام منه وبين المضاف اليه شارك
المضاف بتقدير اللام في افادة الاختصاص اللفظي في الاشتراك منهما على اضافة وصورة هذين
التركيبين المخبر بهما صورة المضاف بالجهار اللام فاعطى حكم حاصل الثاني مثل حاصل هذين التركيبين
مع كون مخبرا بالاضافة فيشارك التركيب الاضافي في افادة الاختصاص بالجار الاختصاص
الاضافي لكونه معلوما للمخاطب مسلم الثبوت عنده اتم من الاختصاص بالخبر وهو اسم في حال
اعتبار اضافته لوجود اللام شارك لا اسم المضاف المقدر منه اللام في افادة الاختصاص الاضا

قال

فاعلم يا سيد ان هذا التركيب المخبر به شارك للتركيب الاضافي في افادة مطلق الاختصاص
فاعلم يا سيد ان الحكم في الثاني فيه قال انه لا فرق بين التعريفين في المثال والمراد الشتركة بحال
التركيب المخبر به بالجار ضمير مشاركة تارة الى مشابهة بين التركيبين وبالجار ضمير اي تركيب المخبر
مع الاسناد فتم يد بحق التقديم من التعريفين فانه انما يتقاد بسبب الاختصاص بالمرة
الاخرى التعظيم والتحقير للمضاف والمضاف اليه كما بين في علم المعاني اه الصورة اي صورة المضاف
غيرة بالجهار اللام مع بقاء معنى الاضافة وقد تلحق اتباعا لقد عزاه ابو عبيد اه القاموس تام حين
كالجاء الصاطحة بجيم ما من عاطف لتاء تيم الجلة آي الامر الفاجعة اي في ضيق كاني علانية
وهو استعار للزمان ناشة في الحال اسم الاشارة للمكان فيجيء الضب ما اراده فضل السيد في
بيتي على الكثير المرة من الاصل مضاف الى الجملة حذف المضاف اليه فنقل الجملة بني على الكسر لما يلزم اجتماع ساكنين
ثم اي تنوين العوض فحذف لالتقاء الساكنين وهو اخر نجرور وقيل اسم مجرور بمن متعلقة اي آيات من الحزن
وقد يرفع وقد يجر بتقدير من كما جاء في القراءة الشاذة وات حين مناص كما يستعمل ايات
كما يقول من الحال من المجانين كل من عيرهم فانه لعلة الجهالة اذ ده اعمال ما وجد هاهنا في المجانين
لم يجيء تميم لا يطيرون هما حلقا الا منصوبا بيقال هذا زيد العالم وبالطبع بالام وقد يجيء بحذفه
سمع الاخفش فما لا ناصب في الكلام فلذا يتعين لخبر التقريب والتوقيع في الاصل الثاني فلم
كن لحض التحقيق الاخبار الذي لا يأتي بني عليها وهي مؤنثة مثل قولك ان الشتاء
لا الاول يدل ويرشد الى محذوف الفعل وتم المضاف اليه مقام المضاف والثاني ان سعد بعلي

قول

قوله

ان الاضافة آه كان المناسب ان يكون للاختصاص كما يلزم بموجبة المفعول والمضاف اليه حكم
النكرة فلا يوصف به النكرة ويوصف المعرفة اخرجه الآمدي بالحال ان القيد اعني قولنا مع
فكره مثلا اذا صار بمعنى الاشارة الى واحد غير معين صار تعلقها بالمعرفة كما صار اليه في واحد غير معين
من حيث انه واحد من افراد الجنس من حيث مطابقته لجنسه ياه مجازا كما استعمال المطلق في المقيد

نفس

الارادة في الجنس بان يكون المراد الجنس من حيث هو الوجود كارادة آه وذلك اذا كان المراد الجنس
حيث التحقق وفي كلتا الحالتين الا اه قرينة الاستواء في المقام الخطابي هو اشتمال قرينة البضعة
كما يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا بعض المحققين الراد به السيد السند قدس سره صرح بان هذا

قوله

رجحي بالبناء في غاية ما يمكن في معنى قولهم العين اسم من افراد الجنس والعموم اذا اشارة الى معين الاشارة الى غير معين
اعتبر ذلك اي الاستمرار وفيه تحالف الزمخشري فانه يجوز ان يكون اضافة تسمى تشبيها بالمفعول
المعنى واسم الفاعل ههنا مخالفان للفعل بفهم منه الاستمرار وايضا ليس بحرية آه كما هو يجري لكم
الاضافة المعنوية الى المعرفة فيه التردد في الالفاظ المذكورة كذلك يجري في هذه الالفاظ والخلق
لكن في بعض النسخ باللام المفتوحة الى كذا في هذه الاسماء من الباسقة الراتعة عرساه
الاشبال وفي بعضها بدون اللام كقولهم يا صاحب الزيد وكذا قولهم فان شركة بالتنوين المجرور
يكون بدلا او عطف بيان على كذا اي لصاحبي كان سناء الكفاية الطاهر المكتوفة مخرج
الدين شرعا والطهر منه وشه وكفيك بتشكين الفاء بحسبك وكفاك بتشكين الفاء وتيا هذا رجل
فحسب من رجل كافيك من رجل وهما كه من رجل وهما انه بحذف وتاية هما كه عن طب ترة وكذا في الصحاح

نكرة مخوب شاة ومخلتها تعرف الضاف اليه الذي يجوز تنكيره ويراد بالحاله محذفا بشي
مخول يتوجه الهم والحاله الا ان يكون المضاف اليه آه فانه يتعرف غير المضاف اليه فيجوز هذا نكرة
غير الكوفة وذلك كان تقول بعض غير المغضوب عليهم ضالة الذين وكذا الواسع شخصين فيتوجه نكرة
كان سوجه انا قصدنا كذا شخصين تنادي الدرج يسرون كما اشار اليه فيه واشترط المحقق الرضي
الترجمان في شرحه غير فانه لو كان بضد واحد يجوز بالغير تارة لحاجة الى القصد

دون

اتصف به لفظا نحو يريد النجاح لا يجوز الفشاوة نحو يجوز آه كان القصد فيها النجاح بعيني المقصد
لا ما مع هذه العناية ما تفهم من التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بها على الحالة لا يدله
يكون تحصيلا للحاصل فيه ان المعرفة آه عرفت شرح ان مثله المذكورة قبل الحالة كانت مستعملة في النحو بين

وبعد

وصلة اسمية بفيستقيم ذكر التخصيص فيه قرينة المعرف بتحصيل الحاصل فلا قال فيلزم والمعرفة آه
وجه بان ليتفاوس قوله من سبقهما على اطلاق المعرفة على المجموع مع ان المعرفة هو الاسم المفرد
بانه مبني على المسامحة الشائعة بينهم فتقول زيد لتصدير الكلام وليدل على ضعف امر والالتفات
غير مشروط فيه بل لفظية لما لا اهانا تابعة الحال وبيانا ما قضا فتقول انا فاعلة وانا
المفعول به حسبما بالذكر لا اهما لفظيا فان الا اذا اعلم والمفعول به لشدة اتصالهما
ربما يستغنى عنهما علم الاول بالحال لا استقبال يحتملها والمضي لاشتمال المضي استمرار على
الماضي والحال والاستقبال فاذا ذكر المضاف المضاف اليه واذا تقطع الحال الاستقبال عملا
كما يأتي الفيلق الذي قولهم قتاع عود والطير في واركبا بها بحور فقيد بحور تقييد الا اريد هيكل
لقتال بصيغة المتكلم من العاد وكنا تيان سقطه والميل باق وكما بالضم الواو وسكون الكاف
جمع كيه موضع الطير اما وقعت بحور اي بئر سحور تصر العرد تقيه ميل الا اسعد تيال
للفرس بالجواد تيه الهوى الوحوش كانه يعقد تيدها على رجل الهيكل الفرس الطويل الضخم
والصحيح في قولهم هذا ناقة غير الهيجر جمع هلجرة نصف النهار هذا شتاء الحرباء عارة فيها
تكره الاضافة آه وجريا على الله على وجه البدل اي لكن خفة او تبيانا التحقيق متعلق الجار
لمحذوف بعدها صحيح آه اي ليس هذا قيدا للحكم بل حتى يضاف نحو ضاربا زيد تقييدا
كان اللفظ او للتصريح بالمتابلة اي المقابلة بالصفة اياه اللفظية تقييدا لما قبلها وكذا لما بعدها
او للاحتراز آه لو للاحتراز عما ذا هضة المضي ويكون القيد رفع توهم خلاف المقصود
مما قبل في المضي لا يوصف بالخفة والثقل والتبعيد المحصر بالظاهر ضمنا الخفة المعنوي
او التبعيد لو التخفيف في اللفظ اما في المضي فالتبعيد اما بتبعيد تقريبا والتخصيص اذ فرع الماضي
لان الفعل ليس ههنا الا باستعمال شيء وهو كما سيصف به المضي والجار ليس حضرا الى اصله
الثاني في حلان المستتر ما صح بعدا لا يكون العنوان اذ قد تما مقصورا على السماع الخفوض بالمجاورة
لا عند من التزيين والتخصيص والتخفيف بعد جعله شبيها باعتبار جزء الاعلى الصفة

المختص

نصار فعلية المضارع كالمخيض يعني ان مبني المجهول لسيان المشار اليه اعني المجموع لا يستلزم
بناء على ان التخفيف لا يدخل المبني الا تستلزم حتى يدفع بما ذكره المحترز بل مبناه انه لا يقصد
بناء على التخفيف لا يدخل المبني الا تستلزم حتى يدفع بما ذكره المحترز بل مبناه انه لا يقصد
بناء المستفاد من قولهم ثم لا تستن بالهيتا سواي انتفاء التخصيص لبنا وسانوا به
اي بحسب نفس الامر ولا يستدلال اي بالفعل الاصلي او تركب بجاز ان يقال نسب الفاعل
المجموع باعتبار بعض اجزاءه المتلازم جميعها كما نسب القتيل الى كل القبيلة باعتبار بعض افرادهم

تشاركهم في المال والضمان مذكور صريحا اي فصار الخلاف في اضافة التعريف فاسد مذكور تبعا
المقصود في اصالة الاستثناء الحرف للحكم على المستثنى والذاكر المستثنى منه فلا يرد ما المذكور
مرجحا على المنفي والاثبات في المستثنى صيرورة الاسر في الذكر بالعكس ماعز فتيا وهو كذا

قوله مستفاد المستثنى يتوقف على ايجاب او ليس المفهم او كان من وجود لكل لا يفرض دليل اثبات اللغة
والجاز يتوقف على اثبات المطلوب حيث استدل بثبوت على بطلانه وانما قال يثبت بصادر ولم
يقل ثبوت مصادر لانه لو كتفى في بيان ضعفه بعدم الماثلة في الاضافة امنع المصادرة
وما قيل الحق قريبا ضعفه من التضعيف اي ضعفه افتعالا او ليتالا اه اشتباه مثل ضارب زيد
عمرو
ان يرد به ما يخالفه يتعين بمعنى اوجد فيه مخالفه وان كان قول الا عشرة فالمكن ان يريد هم بقولهم الاستثناء من النفي
المصادرة فليس بشيء اما الاول فلان الحمل استعمال في النقل من الصحاء واما الثاني فلان المفهم لا يسلم
كونه استثناء متقررا مشهورة لعل الشرح يمنع شهرتها فان الحاكم بان لا نصب في الجر والظاهر
يجوز الشرح نصب الماء المجهان فالمحتاج الى دعوى نصب العين حملا على المحل كما مر ويتاب الجاهل
عن الضمير العائد الى الموصوف نصب الشارح اي ان المحمل هو النصب اذ لا نصب بالجر
فان الجار يتعلق فلا يرد ان المحل للشبيه بالمفعول لازم ... في الجواب على ما صرح به سابقا
قوله فيما سأل المظهر ان ضارب زيد انما يتعين فيه النصب واسناد الجواز الى جواز الجر فاسد
اولى مسألتهم اه ولا يخفى في توجيه الشرح من الاحتياج الى التقدير وان اولى جائز قبل
قوله الاحتياج نحو كتفي الدرهم الى الماء للمفعل المفهم سواء كان الجواز المنوي علة
الضارب على الضارب الرجل يفهم منه التجويز لم يحمل الضارب آه فانها في باب لا يحذف الا قليلا
بنيابة الا بالام كما في الضارب ولم يعتبر على هذا التقدير في وجه حمل الضارب على ضارب
اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الاضافة لاحتمال الضمير للاضافة تماما في التقدير الاول
حتى يفرق بان في ضارب زيد يحصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حمل ضارب زيد عليه بخلاف
الضارب وضارب فانهما لتيسر كان في عدم حصول التخفيف بالاضافة فلا يمكن نقول الشرح
من غير اعتبار اه جبر كونهما كما في قوله محذوفا شتى فيه في التقدير السابق فتعلق الجار
لما قلنا وفي التقدير السابق اورده الخ الرضي ح الاعتراض على التقدير السابق بانه لا يتم
حمل ذي اللام على المتنافيين لو لم يصح ان يحمل ذي اللام في الضارب زيد على الجر ويحمل
ان يحمل الاضافة لعلة حاصلة في الجر دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انها صارت كالعوض
كالجمع عدم تماشيه لانه انما يحمل التخفيف في باب ضارب زيد شرطا كما يمكن حمل الضارب زيد

وليه اشار المحشي ح بقوله فان التخفيف في باب ضارب زيد انما يكون التنوين شرعا تام الكلمة
والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلو لم يحذف لم تتم الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا
ما قيل منشاء هذا الاشتباه عدم الشاعر بان اضافة ضارب بمعنى الحال التخفيف في الضاف بحذف
التنوين وفي الضاف اليه بتبديل الضمير المتصل بالمتصل والضارب كما علم شاركه في تخفيف المضاف
شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فليس بشيء لان التخفيف المعتبر
في الاضافة اللفظية عند البصريين كما سبق هو حذف التنوين وحذف النون بحذف الضمير
كما مر والتخفيف بالتبديل ليس معتبرا بوجه وكذا ما يرجع نسبة الضارب بيده الى الضارب زيد
كنسبة الضارب كما في الضارب في حصول التخفيف بحذف التنوين ولما تمسك المحشي بان ح الاضافة
اضافة اصل المعنى اللفظية قال المحصل التخفيف بحذف كما في الباب وفي نحو الصالح ولما سلم
الضارب والضارب كلاهما في الاصل الضارب اياه كما في الضارب اياه فلا اعتبر حصل التخفيف
بخلاف ان يضارب زيد اي ما فيه الاضافة الى المفعول فانه التخفيف منتفي فيه فلا يمكن حمل الضارب
زيد عليه يرد على هذا التقدير السابق ايضا حيث عد فيه باحذف التنوين في باب ضارب العين
للاضافة قلنا لعل الشرح اه اراد من هذا القول اي الاضافة في ضارب مع عدم الخفة ويكون
قوله الضارب وشبهه الآخرة على هذا التقدير لغلبة الحكم التام وبذلك اي الحكم التام الشرح حسب قبل ذلك
ان التعوم بالاضافة وقد تكلما ان يقيد بالاضافة ويكون الضمير مستترا كما هو مذهب الخليل وقياسه على
ضارب زيد وضارب زيد قياس مع الفارق فانه ينزل بالاضافة مع التخفيف كما في التنوين فان هذا
لكن هذا الجواب لا يجدي نفعا لانه باق عند من ينزل بالاضافة مع عدم الخفة في ضارب
المقتران القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال في الباب باه الاضافة في ضارب
فلم يلزم لما يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل بالاضافة المقصود بها التخفيف هكذا ذكره كما في
ضارب زيد فانه يجوز ضارب زيد على ان يقال الاضافة اجراء اسم الفاعل مجرى الضمير المتصل شائعا الجواب مع
المظهر فلا يلزم ما ذكر من جواز اضافة اسم الفاعل الى الضمين من غير تخفيف لعل هذا العلم اجراء اضافة
اسم فاعل الى الظاهر مع اشتراطها بان التنوين ويدرأه لان اقتضاء التنوين ايا الالام او الاضافة
كلاهما مفقود عند اتصال الضمير واتصال الضمير اما ثابت في وجود التنوين لفظا لاشعاره بالتمام
وفي التقدير يتم حذف التنوين هو التقدير بعد اعتبار الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
المقدر كما في حجاج بيت الله فيه وفي التقدير يتم حجاج بيت الله بوجود وهو وجود الكسرة فانها
سقطت عن المضاف بتبعية التنوين كما دليل فيلحق به على تقدير التنوين سوء لحفظ القاعدة

بالحظ في حصوله امر سوى التبوع او باعتبار الحظ مستقلة ذا يحس ان كان حاصلا في الكلام كزيد
غلام زيد حاصل في زيد جعله ابي مطلقا صفة لحصول ما هو معنى ما يدل على معنى حاصل في متبوعه حصولا
مطلقا اي على تقدير ان نسبته شيئ الى التبوع او انسبته الى شيئ آخر فرفع توهم انه ان اعتبار
الاحتراز عن الاحتراز لاخراج التاكيد مثلا فانه ليس بوجه لما فيه من قوة المشتق فلا يصح
بنصوب اليتيم ركبا لما في الوجيزية والحصول ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال على معنى في التبوع فما قيل
انه على الاداتي لاشتراط الاستقاق وموجب للتاويل عقلا او نقلا وليس بناء الرد على امثلة
حق ما ذكر والمحتبي ليس بشيئ متعلق بقوله اراد ولا فصل والوضع ويعني انه بعض
تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه او بالقرينة وترك الترجيح الثاني الذي ذكره الرضي
قد سبق في بحث شيئ الرضي رجح من انه الدال بالوضع في التركيب الاستعمالي انه خالف المتبادر من لفظ الوضع
بناء آه يعني ان ربع مستحق المعدود في ذات هذا العدد ليجد وقوعه للسورة المراد بقوله
رجح الخ الا آه تفسير لقوله المعنى لكن لفظ كلام الشرح مبني على حذف المضاف اي لوضع ولا المضاف
الكلية لعلمية لان السابق الى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ ويحتمل كون قول المحتبي رجح المراد به ترجيحها
على ترجيح الخ على تقدير المضاف فتامل آه العرضية يكون موضوعا للماهية باعتبار ان الوصف كالوان
فاللام للجنس ولفظ كل يكون مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاستغراق او الى ما يجيء او الرجل
نحو مررت بزيد الرجل او الكامل في الرجولية وذلك اي عدم جواز وصف غير اسم الاشارة بما فيه
معنى كامل الرجولية انه استعمالا فيه ليس وصفا حتى يكون مطردا في كل ما يجوز ان يجعل صفة
لاسم الاشارة اقول يعني انه قد ظهر من ذلك انه لا يجوز ان يوصف غير اسم الاشارة من المعرفات
باسماء الاجناس لاعتبار معنى الطبيعي ولهذا اي لكون الموصوف في الحقيقة زائدا والوصف
آه يعني ان ذكر الموصوف فيه فائدة زائدة لان الحصر من اسم الجنس وصفا وهو جعله حاضرا مشاهدا
قال الشيخ آه يعني ان الواضع اذا وضع اسم الاشارة وصفه اي وضع له وضعا طريقيا لحضور المسمى
اليه اي الى حضور المخاطب المسلم او ساوى ان كان مضافا الى اسم الاشارة لم يتصور علم الكلام
المتصف بكون اسم الاشارة على معنى المشار اليه متحققة وامة الاشارة يقصد المعينة المتصفة بهذا
المفهوم فلا يقع صفة وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيقع وقوعه صفة لكونه بمنزلة المشار اليه
الا يرى بالم الجنس الذي هو المشار اليه يقع صفة لعدم الاشارة آه يعني انه لعدم الاشارة
الى معلومية مدخولها في الحال حيث انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مدخولها فالمتبع ما يتبع
الحلبة وان كانت نسبة مجهولة كما اذا جعلت صفة يجيء كون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها
عند المخاطب لانه كون معلومة لا يلزم وجود الاشارة فيها للمخاطب فانه المذكر للمعرفة ليم معلومة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما يتبادر الى الوهم فوجه ايراده ههنا ظاهر لا حاجة الى التنبيه عليه

اجيب بانه في الحال اشتقاقي

لانه ليس كلمة اي ما يريد به من العرب ليس كلمة لاصطلاحية كما هو الظاهر من ما يتكلم به صاحبه فانه لم يكن كلمة اصطلاحية اعدام الوضع الحسي لان كلا منهما حكما باعتبار وقوعه في كلام من يعتد بكلامهم اياه يجري عليها احكام الكلمات يعني الكتاب آية والحيثية المعتبرة بعنوان التمام بحسب المعنى تقتضي ان تكون التقارير الكتاب بحركات الجر وسكون الوقف الكتاب علامة بناء فاتحة فيما يراد من الظاهر الحيثية تقييدية والمبني بما هو مبني باعتبار المعنى المذكور كالكتاب كالمخبر عنه في الترجيحين من الكلام سيما في الثاني فانه في التصرف في المرجع مع اعتبار الحيثية والوجدانية اضافة الاتفاق المبني بما هو ملابسة والمراد الكتاب بحركات الجر فما يحمل عليه في الضاف اي الكتاب علامة بناء اولى مما هو بعضهم بعضهم وعلمه وفهم انه الاولى منه الاختصاص وضعا فالبناء الجواز هذه لخصائص هذه الاكتاب بحسب الموضع بالحركات البنائية في مواد الاختصاص استعمال الاولى فالكتاب لا يدل عليه لان اللقب مختص وضعا لا استعمالا فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره على توجيه الشرح بالفرقاء بانه لان مشتركة في اشتمال مختص بالمبني كقولك في ثلاثة اشكل تهتدي على اعلام الاجناس مجردين عن اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعل ترك بعض اللفظ اعتماد على الاكثر حمل العهد

والعلم ليقين بعض الموصولات مع ان اي اسم معرب بمثل كان في ذكر اي الكاف الحرفي وكذا باللام

فمعنى اعتبار الكاف والمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او اعتبار ما يلحق بعيد ان تلك الالحاق والتعلق التكلم والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك خلاف الاصل بعيد قولهم بدونه لا يتكلم ولا يخاطب فانه ذكر هم ليفهم ان المراد بتكلم بخاطب المفهوم الذات ومثل الاخبار هو لفظ به والذي به فانه انت تكلم اسم تكلم بلفظ تكلم وكذا المخاطب مع اسم مخاطب بخاطب

ولذا يخبر بان الاسم يقع مبتدا وان الفعل لا يقع عليها المخبر به بانه مبني عليه ولقد اجيب بان عدم الوقوع ليس لحسن وهو قال الاشتراك بالمرتبة فقد اشتركا بالمرتبة لان عدم الوقوع لا يقتضي الافتقار فانه المراد بالدليل قرائه يحكي عن نفسه تسمية المتكلم واشارة الى المراد به المعنى الاصطلاحي المعنى اللغوي اعني الذات مع معنى صار به مصطلح كما قيل توجيه الخطاب بالمبني فان المخاطب حالة على ما يلي اي الكلام ايضا سواء توجه اليه الخطاب او لا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب بحكم القرآن سمعي الثاني دون الاول توجه الخطاب في حقه الى الامة باعتبار قيد الى بالحيثية توهم الاعتراض على المحشي بانه لا حاجة كما ذكر انه الى ذكر قوله يحكي عن نفسه

مرة صدر الخ ان قلت لفظ الزيدون اذا وقع الزيدون لخوتك ليتوهم ايهام الضمير الاول الزيدون والثاني لاخوتك وكذا قلت اتيت الزيدون لخوتك لخرة المخاطب فتقول الزيدون لخوتك هنا ايضا ايهام الخطاب الذي لم يقصد فانه مفهوما المأتي به اذا وقع لفظ ينبغي ان يعتبر التاكيد والبدل فان التاكيد يفيد ما يفيده المتبوع والبدل كما ينبغي ان يكون الاسناد اليه توطئة للاسناد اليه والشيء اخر لا يجوز اذ كره الظاهر كما هو الغالب اي ضمير فيه معنى الجمع قال القاضي في قوله تعالى وكم في الحال اذا جعلت ركبا في الاصل مصدر جرح رجل وكلم فعول بمعنى مفعول للمبالغة ضمن معنى غير فجرى مجرى افعال القلوب لما وقع في التفسير انه بمعنى حروفي القاموس معانيه كيف يعتبر جعل باب الاستعداد ومبتني كلام المحشي على ما هو المعلوم اصل اللغة

ذب اعترض بانه لم يعرف في اللغة فقال بالتضمين لم يعرف اصل اللغة وقصد المحشي ليس الا

اقول حاصل كلام المحشي ان الاسم المبني ليس مجهولا باعتبار كونه مبنيا بل باعتبار انه مبني خاص فاذا كان المبني المطلق معلوما تعريف المبني الخاص باعتبار خصوصيته المعنوي العام والمركب المطلق مطلقا كان معلوما بهذا الاعتبار بعد علم المبني المطلق فيلزم تعريف المبني المطلق بالمبني المطلق وحاصل اعتراض المحشي انه يجوز ان يكون المبني المطلق بالمبني المطلق وحاصل اعتراض المحشي انه يجوز ان يكون المبني المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوبا معرفته بوجه اخر ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه لوجود التغاير باعتبار وحاصل الجواب انه يجوز الجواز كما بين الوجهان المختلفان لا المراد في جميع مواد الاعتراض بلزوم تعريف الشيء بنفسه فلو اريد انه لم يرد ما تمنى وجهه بل مقصوده ترجيحه بان معلوم بالوجوه فرق بين ارادة الوجه وان التعريف بالوجه كما بين في محله فما ذكره السرخسي في غاية البطلان ان كان باللام كما في قولنا فبذلك فليفرحوا لا العكس فليس المراد بالمناسبة ههنا الشاهة كون المناسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن الاشتراك في صفة بخلاف المناسبة والمناسبة المشابهة مع اقسام المناسبة وهي المناسبة كما يشهد حيث ساعد المشابهة من وجه اراد بقوله اما كون ارادة المناسبة المعتبرة المعطفة بالتفصيل المذكور من لفظ المناسب الدال على مطلق المناسبة في نهاية الظهور الان يتم المناسبة الملحقة في هذا المقام يراد بها الكلية في عرفهم مؤثرة في البناء او بناء الاسم لا شتراكه وكان الاسم المبني انما كان مجهولا باعتبار نيابته الخاص المبني الخاص الحد الاسمية كما حاصل وضعه كالشكل الذي كثر استعماله فيه فلهذا انشاه المحشي لما ما قيل الجهل كما يتبادر الى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر فلا حاجة الى التنبيه عليه ايجاد حالة سرية كما حاصل وضعه كالشكل كثر استعماله فيه فلهذا انشاه المحشي ولما ما قيل الجهل

المبني الخاص مجهول كاسم

في تقييد الحكم بهيئة وأما قوله في توجيه عبارة الشارح من ان المراد بقوله هذا القيد المعنى المصدري
اي تقييد الوضع بحد الاسم والفعل والحرف فليس مراد الشارح ان المعرض منه احرز بهما فقط لان يخرج
جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل اراد انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما
بقوله فان الاسماء الظاهرة بأسرها تخرج وبهما يخرج الحال والخلان في الغائب وجه الصحة فيما
موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد التخريج بهذا
القيد بحملهما من تقييدي المتكلم واما على الثاني فتخرجهما واما على الاول فامن المتكلم ظاهر واما
الحال والخلان فلان الغائب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ
المخاطب بل لفظ المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب بخلاف انت فانه لا يخرج الا من حيث
انه مخاطب به فلا يخرجهما فسادا اما الاول فلان قوله هذا القيد صريح في ارادة القيد المذكور وقوله
وهو قوله بوضعه بالمعنى المصدري خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغائب
كما صرح به ليس موضوعين لمفهوم الغائب كما لا يخفى بل لمفهوم المتكلم والمخاطب بالقيد
اخرجهما هذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب واما باعتبار كونهما من الاسماء الظاهرة والظواهر
كلها غائب فخارجان بقوله للمخاطب لعدم ذكره واما ثالثا فلان المخرج لهما على التفسير الثاني في قيده
على الاول قيد الهيئة فنسبة الاخراج الى قيد الوضع تكلف البتة وسيأتي باعتبار الوصف المعتبر
في الغائب مما لا يصلح لهذا الا ان يقال المخرج عن تعريف الاسماء سائر انواع الحيوان بقيد
الحيوان بالملحق ولم يقع في تعريفهم نسبة الاخراج الى القيد بالوصول بصورة بل لا يرتاب
احد فلان نسبة اخراجهما الى قيد الوضع ونسبة تخريج سائر الاسماء الظاهرة الى وصف الغائب
مع كون الجميع من عداها والمخرج لهما قيدا واحدا مما لا يرجع له الى ما ساقه فلان قوله لا معنى للمخاطب
ما يتوجه اليه الخطاب فاسد جدا وقد مر كون المخاطب بمعنى ما يلقى اليه الكلام واما ساقه فلان قوله
لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الاداء يراد به الاخرة الاقتران به كما حاجة الى اعتبار الهيئة
فليتدبر وان عاد الكلام الى النفس اكثر ان يجعل اذا عرفت ذلك فاعلم صحيح انه ما ذكر
الذات متكلم الا من حيث انه كذلك بل مطلقا وقد يجعل اداة صيغة اذا صدر من المخاطب المستعلي
بل ذاته صيغة فعل اذا صدر من المخاطب المستعلي وضع الذات بخاطب بكسر الا من حيث انه مخاطب
اي الصيغة يخطر الذات لتحلو ذلك المعنى الهيئة الاشتقاقية لا النسبة مطلقا بقي ما
ليس بمتكلم من حيث انه متكلم قد يجيء الجثة لفظ متكلم ومخاطب بالذات يعني بصيغة المخا

[1] اذا لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه الخطاب اليه الا ان يراد يتوجه الخطاب

نظرا الى قول بعض الغائب نظر الاصل للمنادى وهو كونه اسما ظاهرا ويقول كلكم نظر الى
عروض الخطاب بواسطة ما لا يجيء ويقول آه بصيغة الغيبة وعلى المسمى بزيد وكذا ما
عطف عليه فلا بد منه آه يقول لعدم ذكر الاخراج تكلم وكذا اي الاسماء الظاهرة التي هي
كليات تفسير المتقدم اللفظي حيث الحق قوله سلمه الله ولم يتبدل يكون شيئا الضمير
ما اقسام المذكور حقيقة فالذكر اللفظي اما ان يكون مفسر الضمير مذكورا بالمظهر والمعنوي اما ان يكون
معناه مذكورا بالمظهر الآخر وان عليه مقتضى الواقع اما الحكمي اي يعطى له حكم المذكور وان لم يكن
مذكورا بالمظهر لا بغير لفظه فيكون نحو ضرب غلامه زيدا والحال في الذكر اللفظي واضح
تقديرا يليه آه اقسام المتقدم حقيقة تحو زيدا ضربت غلامه في ضرب غلامه زيدا الجامع ان
زيدا هو المذكور بالمظهر والمانع ان يجوز سلب التقدم اللفظي عنه بأنه يقال ليس مفسر ضمير غلامه متقدما
لفظا لكنه صحيح ادخاله في ثم انه متقدم من حيث المفسر لكونه داعما لما الحق او خالق التقدم
في جملة من اقسامه مجازا باعتبار الذكر الذي اسند اليه التقدم في قوله لتقدم ذكره
في كم المربية حيث قال باختلاف الصور والمظهر او تقديرا وبيانه الاعراب حيث قال
التقدير ما تقدم ثم قال والمظهر فيما علمه بان تقييم التقدم اللفظي آه كما صرح به في
شرح تبعه الشرح حاصل الدفع ان عادته كذلك فيما يكون اذا قصد تنبيه حقيقة وجهها
يجيء بالمراد بالتقدم اللفظي ما لم تتلق بالمظهر سواء كان مرجعة اللفظ او مرجعة المعنى وانما
قال في باب الفاعل بأن ضرب غلامه زيدا من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما
لفظيا ومعنويا وهو راجع الى زيد هو تأخر لفظا فلو اراد انه متقدم معنى يخرج من باب
التقدم معنى لفظا على تقرير المصنف حيث قال في امثال المسائل المتفرقة وانما جاز اضمار
في الشان والقصة ولم تتقدم ذكره لانه ضمير لشأنه حاصله بيان الجزئي المسمى كلما وان
مهمل لكل عاقل فكأنه انما ضمره لتقدم مرجع يدل عليه ويرد ذلك العهد السابق
واما التقدم بحقيقي فلان العهد سابق على ذكر الضمير حقيقة ليصح الدخول في التقدم لكونه
لفظا انه متقدم آه فحمل التقدم الحكمي انه بعد ما يقتضيه وضع الضمير من وضع الاسم
ايجاد المضمر بالمفسر من لفظه بعينه وجعل الالتزام من باب السياق والاول اظهر اي عدم الاختصاص للزوم
المفسر به الا ترى ان قد يكون مفسره من لفظه بعينه على توالي الشمس الظاهرة على الشمس
ان معنى لفظ الصلة كذا في حقيقة الكوفة وقد اعلم ان الصلة ما كان وان جعل الهيئة للتقليل
حتى يصير المعنى وكان لفظ الصلة مذكورا لاجل المضمر ايكون كوصفه مذكورا لاجل ضمن اعلم ان ياي